كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

698

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 22 آذار 2015 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

أفراح المتشددين
وأتراحهم!
07

تعويضات واهية
مادياً ومعنوياً..
11

أمل إبليس
في الجنة!!
15

صناديق الاقتراع
المشبعة بالدماء
18

الافتتاحية

اجتماع موسكو الثاني.. خطوة إلى الأمام

يعقد اجتماع موسكو بجولته الثانية خلال الأسابيع القليلة القادمة، ليشكل متابعة لما بدأه ضمن عملية إصلاح «مؤسسة جنيف» تمهيداً لعقد «جنيف–3». ورغم أنّ الوقت قد يبدو مبكراً لإصدار حكم حول ما ستنتجه الجولة الثانية، إلّا أنّ جملة من المؤشرات والوقائع تدفع نحو الاعتقاد بأنها ستكون أكثر نجاحاً وفاعلية من الأولى. ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أولاً: التطور المتسارع في تظهير وترجمة الميزان الدولي الجديد الذي يصب في مصلحة القوى الدولية الداعمة للحلول السياسية، وعلى رأسها روسيا، وضد مصلحة القوى الداعمة لاستمرار الحرائق العالمية وتوسيعها، وعلى رأسها الولايات المتحدة. يظهر ذلك جلياً في الملف النووي الإيراني السائر بثبات باتجاه الحل، رغم جميع العراقيل والاستعراضات الإعلامية، وكذلك في أوكرانيا التي تم إرساء الأسس العملية والواقعية لحل أزمتها بمعزل عن الهيمنة الأمريكية، وفي وضع مصر أيضاً التي بدأ دورها بالتصاعد الملموس سواء في ليبيا أو إفريقيا–بما يخص موضوعة النيل– أو في طبيعة وشكل علاقاتها مع الخليج، والأهم هو ثبات موقفها من الإخوان وعلاقاتها المتنامية مع روسيا.

ثانياً: إذا كانت الهيمنة الأمريكية في منطقتنا على العموم قد دخلت طور التراجع والانكفاء، فإنّ الأمر بالنسبة لحلفائها ليس بأقل صعوبة. فعلى الرغم من قوة هؤلاء الحلفاء، وعلى رأسهم تركيا والسعودية، فإنهم عاجزون جميعهم عن ترجمة قوتهم تلك سياسياً، لأنها قوة موظفة في الخط الأمريكي المتراجع نفسه.

ثالثاً: وبما يخص اجتماع موسكو نفسه، فإذا كان بجلسته الأولى قد وجه دعواته إلى شخصيات، فإنّه يوجهها بجلسته الثانية لقوى سياسية إضافة إلى شخصيات، وطيف حضوره سيكون أوسع مما كان عليه، إضافة إلى حضور دولي، ولكن دون تضخيم عدد المشاركين لضمان الفاعلية العملية للقاء. وإذا كانت الجولة الأولى دون جدول أعمال، فالثانية لديها جدول أعمالها الذي يستند إلى ملاحظات الأطراف التي حضرت الجولة الأولى.

بالمحصلة، فإنّ هذه المؤشرات والوقائع تؤكد أنّ الجولة الثانية من اجتماع موسكو ستشكل خطوة إضافية باتجاه تصحيح وتفعيل مؤسسة جنيف نحو حل الأزمة السورية.

رغم ذلك فإنّ بعض الشخصيات والتيارات تتهجم على الاجتماع كونه اجتماعاً «بمن حضر»، وتفترض أنّ اجتماعاً قادراً على تقديم شيء باتجاه حل الأزمة السورية ينبغي أن «يحضره الجميع». إنّ أولئك الذين يطرحون كلاماً من هذا القبيل لا ينتبهون– عمداً أو سهواً– أنّ المطالبة بحضور الجميع، وبين هذا الجميع من أعلن رفضه للحل السياسي مراراً وتكراراً، إنما يرهن سورية والشعب السوري والأزمة السورية لأمزجة أعداء الشعب السوري! فهل ينبغي مثلاً انتظار «الإخوان المسلمين» حتى يقتنعوا بالحل السياسي لكي يذهب السوريون باتجاهه؟ وهذا يعني أنّ أصحاب هذه الدعوات يعلمون أنّ لا إمكانية لتحقيق ما يذهبون إليه، وبالتالي فهم يريدون شيئاً آخر يغطونه بهذا الكلام، أي تعطيل الحل السياسي، أو في أحسن الأحوال العمل على تفصيله بمقاسات صغيرة لا تتناسب وحجم الأزمة ومتطلبات حلها.

إنّ واحدة من أهم ميزات اجتماع موسكو التشاوري، هي أنّه أسقط الذرائع المختلفة التي تأتي من متشددي هذا الطرف تارة، ومتشددي الطرف الآخر، تارة أخرى، وأنه وضع الجميع أمام الاستحقاقات الوطنية الكبرى دون أي مجال للمواربة وبيع الأوهام.

«كل عام والأمهات السوريات بألف خير»

انترنت

غاتيلوف: «موسكو2» في مطلع نيسان

أعلن غينادي غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسية أن الجولة القادمة من اللقاء التشاوري للحوار السوري– السوري ستجري في موسكو مطلع شهر نيسان المقبل.

وقال غاتيلوف للصحفيين يوم الاثنين 2015/3/16 إن الجانب الروسي «أرسل بالفعل الدعوات إلى المشاركين المحتملين في الجولة الثانية للقاء التشاوري، الذي سيعقد في أوائل نيسان المقبل بين السوريين في موسكو، وكذلك للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في سورية ستافان دي ميستورا، بالإضافة لدعوات وجهت إلى ممثلين لفصائل معارضة لم تحضر اللقاء الأول».

وأضاف غاتيلوف.. «إن عملية إعداد اللقاء التشاوري الثاني بدأت بالفعل، وتم إرسال دعوات إلى مجموعة واسعة من منظمات وجماعات في المعارضة، وكذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دي ميستورا ونحن نأمل أن يشارك في الاجتماع القادم».

تتقدم أسرة تحرير «قاسيون» من الشعب السوري بالتهنئة بقدوم عيد النوروز متمنية أن يحل العام المقبل وقد حمل معالم واضحة للتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل الذي يستحقه السوريون والذي يحافظ على وحدة سورية وسيادتها وكرامة أبنائها..

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات في ذكراها الـ77 ..

الثامن عشر من آذار عام 1938 يوم عبر فيه القادة الأوائل للحركة العماليّة والنقابيّة عن اكتمال توافقهم التنظيمي والسياسي في إطار منظم أسمه: «الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية» إطار يوحد نضالات الطبقة العاملة السورية التي كانت مشتتة ومبعثرة، تتجاذبها القوى السياسيّة المختلفة، مما بعثر إمكاناتها وجهودها في الدفاع عن حقوقها التي كانت تنكرها عليها قوى البرجوازية الوطنيّة الصاعدة، والقوى الأخرى المتوافقة بمصالحها مع استمرار بقاء الاستعمار الفرنسي، وتحمي مصالحها بقوانينه وقوة نفوذه العسكري والسياسي على الأرض، ولكن رغم فقد الطبقة العاملة لإطارها التنظيمي الجامع الذي يؤطر ويوحد حراكها المطلبي والسياسي، خاض العمال معاركهم المطلبيّة والوطنيّة التي راكموا من خلالها التجربة الضرورية التي أوصلتهم لأهمية أن يكون للحركة العمالية إطار تنظيمي يعبر عن مصالحهم الحقيقية، وهذا ما أسس لمرحلة جديدة وفهم جديد لطبيعة الصراع الجاري بين المستعمر الفرنسي وحلفائه المحليين، وبين الشعب السوري العظيم، الرافض لهذا الاحتلال، والمقاوم له بكل أشكال المقاومة المسلحة والمدنية، عبر المظاهرات والإضرابات والاعتصامات، مما جعل الحركة النقابيّة والعماليّة رقماً مهماً في ميزان القوى المواجه لقوى الاستعمار السياسيّة والاقتصاديّة، والمدافع في الوقت ذاته عن الحقوق والمكتسبات العماليّة عبر تبني أشكال مختلفة ومتنوعة لطرق النضال من الإضراب المفتوح إلى الاعتصام في مكان العمل وما بينهما من أشكال!!.

إن التطور النوعي في نضال الحركة النقابيّة والعماليّة استند إلى وعي مسبق لدى قادة الطبقة العاملة، بأهمية استقلالية الحركة بقرارها وآليات عملها، وأشكال نضالها عن أية هيمنة أو تدخل في شؤونها، بالرغم من وجود أعضاء لأحزاب سياسيّة في صفوفها لعبوا دوراً مهماً في قيادة الحركة، وتأسيس أهم نقاباتها ونقلوا إليها تجارب وخبرة الحركة العماليّة العالميّة، وساعدوها في صياغة مطالبها ودافعوا عنها وناضلوا معها.

سبع وسبعون عاماً من عمر الحركة المديد، مرّت خلالها بتحولات مختلفة تبعاً للواقع السياسي والاقتصادي وهذه التحولات كانت تملي عليها شكلاً ومحتوى الموقف المفترض اتخاذه تجاه حقوق ومصالح العمال، والأدوات المستخدمة في تحقيق المصالح والمطالب المطروحة، وما كان يحدد القدرة على اتخاذ الموقف في هذه القضية العماليّة أو تلك، درجة استقلالية الحركة وعمق تلاحمها مع القواعد العمالية في المواقع الإنتاجية.

وإذا ما أخذنا التجربة الحديثة للحركة النقابيّة.. مرحلة سيادة السياسات الاقتصادية الليبراليّة وتبني اقتصاد السوق الاجتماعي «الاسم الحركي» لتلك السياسات التي مُررت تحت مسماه كل الموبقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لوضحت أهمية أن تكون النقابات مستقلة في تكوين رؤيتها وخطابها، وخلق أدواتها المناسبة من أجل الدفاع عن الوطن وعن المصالح الجذريّة للعمال.

نقابيو دمشق في مؤتمرهم السنويّ يطالبون:

سياسة اقتصادية وطنية تدخلية

اُختُتمت مؤتمرات المكاتب النقابية في دمشق بانعقاد المؤتمر السنويّ العام، بعد ثلاثة أسابيع متواصلة من العمل، قُدّم فيها النقابيون مقترحات ومطالب هامة لتطوير عمل الحركة العماليّة وتنظيمها النقابي مع دخولها الدورة السادسة والعشرون من عمرها خدمةً للطبقة العاملة السورية.

■ متابعة وإعداد: علي نمر

افتتح المؤتمر بكلمة لرئيس الاتحاد حسام إبراهيم، أثنى في بدايتها على الجهود التي بذلتها الطبقة العاملة خلال الأزمة، وعلى كل وجهات النظر التي قدّمت في المؤتمرات، مؤكداً أنها دورة نقابيّة استثنائية تأتي في فترة استثنائية من عمر الوطن، مما يستوجب عليهم كقيادات نقابيّة أن ترتقي بأدائها وبالعمل إلى أبعد الحدود، وأن يعتبر كل منهم أن موقع عمله خندق وساحة من ساحات الحرب، مشيراً أن عمالنا مشروعية وجودنا، يجب علينا أن نبقى قريبين منهم ملتصقين بهم نساعدهم في حل مشاكلهم، وتلاف العقبات التي تعترض طريقهم، علينا أن نجسّد النقابية الحقيقية التي هي تاج على رأس النقابي، ولكن لا تمنحه إياه إلا القواعد العمالية.

وقال إبراهيم: نجحنا أحياناً ولم يحالفنا النجاح أحياناً أخرى، لكننا لسنا بصدد البحث عن تبريرات للإخفاق أو الفشل، بقدر ما سنبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق النجاح، فالعمل النقابي عمل نضالي متواصل، مؤكداً على الدور الرعائي والإغاثي والرقابي للدولة، في ظل مفاهيم مؤسساتية جديدة ومتطورة تتدخل وتعتني بالمجالات والصناعات الاستراتيجية، وترعى الفقراء من خلال سياسة اقتصاديّة وطنيّة تداخلية تؤمن العيش الكريم للمواطنين كافة، مشدداً على ضرورة إصلاح القطاع العام الصناعي ومن خلال دراسة كاملة شاملة لهذا القطاع أفقياً وعمودياً، والعمل أيضاً على إصلاح القطاع العام الإنشائي ودعمه وتطويره، ورفع قدراته التنافسية نظراً لأهميته الكبيرة خاصة في المرحلة القادمة.

تفسير أسباب وعوامل ونتائج الأزمة بشكل واقعيّ وعلمي سيوصلنا إلى الحل والنتائج المرجوة

عمال عاطلون بالتقادم

من جانبه قال خالد الزركي رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب: إن قرار تثبيت العاملين المؤقتين في الدولة ترك ارتياحاً كبيراً لدى هذه الشريحة، إذ كان مطلباً عمالياً ووطنياً بامتياز إلا أنه لم يعتمد مبدأ العدالة والموضوعيّة في التثبيت، بحيث اعتمد وضع شرط لعمال القطاع الإنشائيّ، أن يتم تثبيتهم بعد مضيّ أكثر من أربع سنوات على تعيينهم، بينما اكتفى بسنتين فقط لباقي قطاعات الدولة الأخرى، وتم حرمان عمال القطاع الإنشائيّ من عطلة يوم السبت دون أن يتم منحهم بدلاً نقدياً عنه.

وأشار الزركي لمعاناة عمال القطاع الخاص التي باتت أكبر لأن الكثير من عماله باتوا عاطلين عن العمل بسبب إغلاق كثير من الورش، نتيجة الأزمة الراهنة، مما أفقدهم مصدر رزقهم الرئيس، والمطلوب إيجاد صيغة تكفل لهذه الشريحة الحياة الكريمة. مؤكداً أن القانون رقم /17/ المتعلق بالقطاع الخاص لم يلحظ خصوصيّة عمال القطاع الانشائي، مطالباً أن يتم تعديل هذا القانون بما يضمن حقوق هذه الشريحة من العاملين.

القانون المتوحش والشهير!

قدم عضو المؤتمر ممتاز مرزوق مداخلة حول معاناة عمال القطاع الخاص، ومنهم عمال الغزل والنسيج من القانون المتوحش الشهير برقم /17/ الذي تناغم مع سياسات اقتصاديّة ليبراليّة لحد التوأمة، ضارباً مصالح عمال القطاع الخاص، ووضعهم تحت رحمة أرباب العمل الذين وجودوا فيه سلاحهم العفن، منوهاً أنه وعلى الرغم من جميع الأصوات التي ارتفعت في وجه هذا القانون، ورغم كل الوعود التي تلقيناها في مؤتمراتنا، لم نر حتى اللحظة ما يبشر أن هناك قراراً بالتراجع عنه أو تعديله لمصلحة هذه الشريحة الهامة والكبيرة.

تـؤمن العيـش الكـريـم للمواطن

وتساءل مرزوق: هل امتلكت طبقتنا العاملة وتمثيلها النقابي هذه الرؤية التي تنطلق من مصالحها الوطنية والديمقراطية والاقتصادية الاجتماعية..؟ هذه الرؤية التي هي ضرورة وليست ترفاً معرفياً، لأن تفسير أسباب وعوامل ونتائج الأزمة بشكل واقعيّ وعلمي سيوصلنا إلى النتائج المرجوة.

كما أكد النقابي شبلي أبو مغضب على ضرورة القطع مع السياسات الليبرالية الاقتصادية، ووقف مفاعيلها والعودة عنها، وهي التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة؛ والتي ساهمت في زيادة الاستقطاب الطبقي، وفي زعزعة الإنتاج الوطني، وأضعفت مواقع قطاع الدولة، وأدت إلى سوء الأحوال المعاشية للجماهير الشعبية، وزيادة البطالة خاصة بين الشباب.

وطالب أبو مغضب بتوسيع وزيادة دور الدولة وحماية الإنتاج الزراعي، وتطهير جهاز الدولة من الفاسدين وخاصة الكبار منهم، وذلك بمكافحة الفساد والضرب بيد من حديد كل من يتلاعب بقيمة الليرة السوريّة ولا يحافظ عليها، ووضع حد للغلاء، والعمل على إعادة الحقوق المكتسبة للعمال في القطاع الخاص.

المرأة وإجازة الأمومة

وألقت ميادة الحافظ رئيس نقابة عمال التبغ كلمة لخصت فيها مطالب المرأة العاملة، مطالبةً، بحق المرأة في إجازة الأمومة لباقي الأولاد بالمدة نفسها المحددة للطفل الأول، وعطلة يوم السبت في الشركات والمؤسسات التي لا تستفيد منها، مع ضرورة توحيد التعويض العائلي للأسرة والأولاد الثلاثة ورفع النسبة بما يتناسب مع مستوى المعيشة الحالي.

وأكدت الحافظ على الاهتمام بالعاملات في القطاع الخاص من خلال تحسين ظروف العمل واكتساب مزايا العامل في القطاع العام وانتسابهم للنقابات، وعلى منح الجنسية أو اكتسابها أو تجريدها أو استردادها للرجل والمرأة على حد سواء وبالشروط ذاتها.

ابعاد القطاع الخاص عن المحروقات

وركز علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط على مشاكل توزيع المحروقات، مطالباً محاسبة كل من استجر المادة من الدولة ولم يفِ بحاجة المواطن من هذه المادة، ووضع رقابة تموينيّة وأمنية في محطات القطاع الخاص، لمعرفة كيفية تغطية هذه المادة بشكلها الصحيح، مؤكداً على تقديم محضراً تنفيذيّاً من محطات القطاع الخاص بالمادة التي تم استجرارها بشكل مفصل، لا أن تتم الرقابة على القطاع العام من محطات ومراكز توزيع بشكل يعيق عملية التوزيع من تموين وأمن، ودفاع وطني، في وقت يجب أن تكون المراقبة على القطاع الخاص مع معايرة دائمة ومستمرة.

وقال مرعي: إن مكتب نقابة عمال النفط طالب دائماً أن تكون وحدات التعبئة تابعة بكاملها إلى شركة محروقات، وعدم تدخل القطاع الخاص في التعبئة، لأن تكلفة التعبئة مرتفعة جداً فيه، بينما وحداتنا وعمالنا في القطاع العام لا تتجاوز التكلفة لديهم الليرة الواحدة. منوهاً أن ارتفاع سعر مادة المازوت إلى 125 ل.س وأسطوانة الغاز إلى /1500/ ل.س أدى إلى إرهاق المواطن، لأن زيادة أسعار المواد الغذائية والنقل والصناعة كافة، لم يتم توفيرها، علماً أنها كانت متوفرة في السوق السوداء لكن بأسعار خيالية، وبين مرعي في ختام مداخلته التأييد الكامل والتام بتنفيذ البرنامج السياسيّ لحل الأزمة، وفتح الحوار مع العمال وتنشيط وتفعيل دور اللجان النقابية، والمحافظة على القطاع العام والعمل على إعادة تأهيل وتجهيز المنشآت.

دور المحكمة العمالية

بدوره طالب جمال المؤذن رئيس نقابة عمال السياحة، بضرورة العمل على تفعيل وتنفيذ مواد قانون العمل رقم /17/ بعد التعديلات الجاريّة عليه، وعدم التساهل في العمل بجميع مواده، باعتباره الراعي الوحيد لعلاقات العمل بين أطرافه، ويحدد الضوابط لطرفيه بين الحقوق والواجبات، مؤكداً على تشميل العاملين في القطاع الخاص بالزيادات والمنح، وبالسكن العمالي في مدينة عدرا العمالية، ولاسيما العمال الدائمين والمشتركين في التأمينات، وطالب المؤذن بمعالجة واقع عمال الفاتورة في وزارة السياحة، الذين يعملون منذ أكثر من عشر سنوات دون أية عقود أو اشتراك تأميني وبأجور متدنية تخالف أساساً الحد الأدنى للأجور المعمول به، والتأكيد على استمرار عمل المحكمة العمالية بما يخدم العمال.

التسريح التعسفي.. مقتل

ولفت مازن دكاك رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية إلى أن بعض القوانين النافذة بحاجة ماسة إلى التعديل، من أجل أن تتماشى مع أحكام الدستور الجديد، كالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004. مشيراً أنه وبعد أحد عشر عاماً من صدوره أثبت التطبيق العملي أن الحاجة ملحة لتعديل بعض مواده وإلغاء الكثير منها مع إضافة مواد جديدة، متسائلاً: هل من العدل أن يمارس العامل المؤقت عمله في القطاع العام لمدة تزيد عن عامين لتأتي المادة /146/ منه وتحرمه من حقه أن يكون عاملاً دائماً محصناً من قرارات التعسف بفصله من العمل؛ والتي تنص في إحدى فقراتها على أن العقد المؤقت مهما مدد أو جدد لا يتحول إلى عقد دائم. مطالباً تسوية أوضاع العاملين المصروفين من الخدمة أو الذين صدرت بحقهم قرارات بحكم المستقيل، ممن لم تصدر قرارات توقيف بحقهم من الجهات المختصة.

توسيع وزيادة دور الدولة وحماية الإنتاج الزراعي وتطهير جهاز الدولة من الفاسدين الكبار

«كرامتنا تهان يومياً»

لم يعد العمال قادرين على تجاهل الفساد الكبير المحيط بهم ولم يعد بمقدورهم احتمال الفرق الشاسع بين الحد الأدنى الحقيقي للأجور وسقف الرواتب، هذا ما دفع أحد رؤساء النقابات بأن يصرخ أثناء مداخلته رافضاً هذا الواقع قائلاً: «العمال عم تجوع ونحنا ما عم نقدر نأمن احتياجات بيوتنا، كل يوم عم تزيد المشاكل بأسرنا، العامل اليوم عم ينهان، عم ينهان ببيتو وقدام ولادو لأنو ما عم يقدر يأمنلهن حياة كريمة» ليقاطعه العمال المحتشدين بالقاعة بالتصفيق...

المستفيد الحقيقي من التأمين!

من جانبه أوضح سامي حامد رئيس نقابة عمال الصحة من خلال تلمس نتائج التأمين أن المستفيد الأول من تطبيق التأمين الصحي، ليس المواطن والموظف الذي لطالما حلم بضمان آمن؛ وإنما تلك المستشفيات الخاصة والشركات الوسيطة المتعاقد معها من قِبل المؤسسة العامة السورية للتأمين، والتي هدفها الربح، الأمر الذي أفرغ المضمون الأساسي الذي صدر من أجله المرسوم.

أضاف حامد ملاحظات على الجوانب الإجرائية، إن القائمة طويلة للشروط التي تحدد الأمراض والحالات المستثناة من التأمين الصحي. ورأى حامد، أن غطاء التأمين الصحي ضيق، لذا يجب أن تكون التغطية شاملة للأمراض وخاصة الحرجة منها، التي لا يستطيع المؤمن عليه مواجهتها مادياً وصحياً. مفترضاً أن الخدمة المقدمة من جميع شركات التأمين الصحي يجب أن تكون واحدة لجميع المتعاقدين، ولا تختلف بين شركة وأخرى، خاصةً أن الشركة المشرفة على هذا المجال هي شركة واحدة «السورية للتأمين» وبالتالي فإن الإجراءات واحدة بما أن الأقساط التي يدفعها العامل واحدة.

نقابات دمشق تختتم مؤتمراتها

لماذا وُزّع «للخاص» 74 مليون ليتر مازوت.. و«للعام» 35 فقط؟!

اختتمت المؤتمرات النقابيّة في اتحاد عمال دمشق بعد ثلاثة أسابيع متتالية من العمل المتواصل، وتقديم مقترحات لتطوير العمل النقابيّ، وطرح العديد من المشاكل والمعاناة التي تعيشها الطبقة العاملة السوريّة.

■ قاسيون

وفي مؤتمر نقابة عمال النفط ركّز رئيس المكتب علي مرعي على ضرورة إعطاء مادة المازوت إلى القطاع العام بشكل كبير، لأنه الضمانة لإيصالها إلى المواطن، وخاصة فرع دمشق وفرع ريف دمشق «التوزيع المباشر» الذي يلبي حاجة المواطنين من خلال التسجيل والأتمتة.

واستغرب مرعي من توزيع النسب إذ تم تزويد القطاع الخاص بـ/74/ مليون لتر، بينما القطاع العام تم تزويده بـ/35,5/ مليون ليتر، وهذه الكميّة تشمل القطاعات التاليّة «تدفئة – نقل – مستشفيات– أفران– مدارس» متسائلاً: أين المحاسبة والمساءلة على هدر المادة والأموال التي ذهبت لتجار الأزمة، الذين يبيعون المادة في السوق السوداء ويستفيدون مئات الملايين؟!.

وقال مرعي إن المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية أفرغت من الجيولوجيين ذوي الخبرة العالية، إما بحجة نهاية الخدمة أو الاستقالة، والكادر الجديد ينقصه الخبرة الحقليّة والعمل بشكل ميداني، وغير مدرب من الفنيين القدامى، مطالباً بالتعاقد مع الفنيين أصحاب الخبرة ليتم تدريب الجيولوجيين والفنيين الجدد.

طلب مشاريع استثمارية

من جانبهم قدّم النقابيون مداخلات، طالبوا فيها ضرورة إصدار تشريع نفطي متكامل، خاص بوزارة النفط، إسوة بالدول التي سبقتنا بهذا التشريع، ومنح عمال النفط والثروة المعدنية إمكانية تعبئة مادة المازوت الخاصة بالتدفئة بنصف القيمة، إسوة ببقية المؤسسات التي تمنح عمالها هذه الميزة، ورفع طبيعة العمل للعاملين في القطاع النفطيّ بما يتناسب مع أخطار المهنة، وتشميل الكيميائيين والمعاهد التجارية بطبيعة الاختصاص. كما أكدوا على تعديل القانون الأساسيّ للعاملين في الدولة، خاصة بعد أن قامت وزارة العمل بتشكيل لجنة بقرارها رقم /337/ تاريخ 2013/2/26 مهمتها إعادة دراسة وتعديل القانون رقم /50/ لعام 2004 وحتى الآن لم يصدر هذا القانون، ولم تعرف الأسباب!! ولا سيما المادة /13/ الخاصة بتعديل أوضاع العاملين «حائز على شهادة بعد التعيين». وضرورة إصلاح القطاع العام وقوانينه، ومحاربة الهدر والفساد المالي والإداري، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب. مع تثبيت عمال العقود السنوية واستكمال النقص في الكادر الفني والإداري للشركة ورفع نسبة المكلفين بالعمل الإضافي من 40– 60%.

وطالب آخرون بضرورة الاستفادة من الأموال المودعة لدى المصارف للنقابات، وإقامة مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على العمال، وتحسين الوضع المعيشي للعاملين، وذلك عن طريق رفع الأجور لتتناسب مع غلاء الأسعار أو تقديم دعم مادي على صورة سلال غذائية، وعرض عمال الوزارة مشكلة التعاقد مع شركة «ميدكسا» للتأمين الصحي، بعد أن اتضح أنها لا تفيّ بالغرض، وذلك بسبب عدم إدراج بعض الأمراض والأدوية بخدمات هذه الشركة، كما لوحظ تذمر من الأطباء والصيادلة ومن طريقة تعاملها معهم، مقترحين إما الضغط لتغيير أسلوبها، من خلال تحسين خدماتها وتشميل طبابة العيون والأسنان والأدوية غير المدرجة بخدمات هذه الشركة، أو استبدالها. وأخيراً إنشاء مشفى للعاملين في قطاع النفط كافة وعائلاتهم والمتقاعدين منهم كونهم الفئة الأكثر حاجة للخدمات الصحية.

بناء ثروة من دماء الشعب

فيما أكد رئيس نقابة عمال الطباعة والثقافة والإعلام عدنان قره كهيا، على اعتماد مبدأ العمل الجماعي والمؤسساتي، وتفعيل ثقافة الحوار والمشاركة في النقاش، واقتراح الحلول المثلى القابلة للتطبيق، والابتعاد عن ردود الأفعال؛ والاستمرار بتحسين الوضع المعاشي ضمن الإمكانيات الاقتصادية للدولة والحد من الفقر.

وشدّد قره كهيا على إعادة العمال المسرحين تعسفياً، والذين لم تثبت إدانتهم، ومعالجة أوضاع العمال القاطنين في الأماكن الساخنة، والتركيز على اعتماد مبدأ توصيف العمال المهنيين حسب الشهادات المهنيّة وتثبيتهم، وإعادة النظر بالتأمين الصحي وتشميل المتقاعدين وأسرهم.

وأشار رئيس المكتب أن القطاع العام سيبقى الضمان الحقيقيّ لحرية القرار السياسيّ، والضامن للأمن الاجتماعيّ، مطالباً ضرورة دعمه بكل أشكال الدعم، وإعادة هيكلته بالشكل الذي يتناسب مع التحديّات.

الطباعة كمهنة خطرة

فيما ألقى النقابيّ حسن الططري مداخلة مهمة قال فيها: ليس مطلوباً من المؤتمر فقط أن يحافظ على رتم معين وجدول أعمال شكلي، وتقديم المداخلات والتوصيات والمقترحات لتطبع على صفحات التقرير، وتبقى كما هي للعام التالي، وهكذا دواليك لعدم استجابة بعض المعنيين للمطالب العمالية المحقة والضرورية، تلك المطالب والحقوق التي قضت عليها «بحكم التجربة» السياسات الليبرالية الاقتصادية، التي اثبتت فشلها الحتمي في بلدنا، أو ما يسمى بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي أطلق يد بعض التجار وجعلهم يحتكرون كل شيء ليبنوا ثروة من دماء الشعب، والذي كان الخاسر الأكبر من تلك السياسة الاقتصادية المذكورة الردئية.

وطالب الططري تشميل مهنة الطباعة ضمن المهن الخطرة؛ وتأمين ما يلزم من مطالب بعد سن التقاعد المبكر في حالة الإصابة، وخاصة التأمين الصحي لتغطية الأمراض الناتجة والمتعلقة بتلك المهنة، والتي تعتبر من المهن الخطرة بالمقاييس الصحية والعالمية كلها؛ والتأمين الصحي لكل العمال المتقاعدين على مستوى سورية بالتعاون المباشر بين مؤسسة التأمينات الاجتماعية وبين المؤسسة العامة السورية للتأمين، لما لذلك من أهمية بالغة أيضاً على العامل النفسي والجسدي والاجتماعي المأساوي، الذي يعيشه العامل المتقاعد بعد أن يكون قد أفنى زهرة شبابه.

من يحاسب تجار الأزمة الذين يبيعون المادة في السوق السوداء ويستفيدون مئات الملايين؟

القانون أقوى من أي تفسير آخر

وكان رئيس نقابة السكك الحديدية حسين حمدان قد أكد أن القطاع العام كان وما زال وسيبقى هو الحماية والضمان للشعب السوري، وأن ما حصل خلال الأزمة من إغلاق للمصانع وتهريب للأموال لهو أبلغ دليل على ذلك. مشيراً فيما يخص قطاع النقل بالسكك الحديدية فقد استهدف هذا القطاع منذ بداية الأزمة نظراً للدور الوطني الذي يقوم به سواء من حيث نقل للبضائع من وإلى مختلف المحافظات السورية والدول المجاورة، وبأرخص الأسعار وبدرجة عالية من الأمان والسرعة ونقل الركاب على مدار الساعة إلى الأماكن كافة وبأسعار رمزية.

وأكدت المداخلات على تثبيت العمال المؤقتين والوكلاء بعدما أمضوا سنوات طويلة، وإضافة مهن جديدة إلى طبيعة المخاطر لم يرصدها المرسوم «346»، مع دراسة تسعيرة وزارة الصحة ومراسلة الجهات النقابية المختصة، لمنع تقاضي فرق الفاتورة من العامل، وضرورة إشراك اللجنة النقابية في اجتماعات وضع الخطط للمديريات، وتعديل المادة السابعة من القانون رقم «2» لعام 2005 لإعادة تعين رئيس مجلس الإدارة للمؤسسة على أن يكون رئيس مجلس الإدارة هو المدير العام للمؤسسة، وتفعيل الحسم للعاملين ضمن المنشآت السياحية التابعة لاتحاد العمال واستثمار المؤسسة.

وطالب النقابيون متابعة تجهيز أضابير العاملين وربطها مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ليصار إلى منح كل عامل بطاقة تأمينية، ودراسة رفع نسبة الحسم لصندوق المساعدة الاجتماعية بشرط تقديم خدمات نوعية ملموسة للعاملين، ووضع أسس تقيم أثناء استلام المناصب القيادية في المؤسسة، والابتعاد عن المحسوبيات؛ وتعديل نظام المساعدة الاجتماعية في مكتب النقابة بخصوص المساعدات والمعونات، بما ينسجم مع الأسعار الرائجة، وأخيراً منح التعويضات للعاملين استناداً للقانون رقم /50/ لعام 2004 لأن القانون أقوى من أي تفسير آخر.

إمبريالية الدولار.. نسخة 2015 «1/2»

«الدولار هو عملتنا نحن، ولكنه مشكلتكم أنتم»، هذا ما قاله وزير الخزانة الأمريكي، جون كونالي، لنظرائه في اجتماع روما لدول «العشرة الكبار» في تشرين الثاني من عام 1971. بالمختصر، وبعد أن قامت إدارة نيكسون بإنهاء «معادلة» الدولار بالذهب، ونقل النظام النقدي العالمي إلى نظام تعويم سعر الصرف، أخذ العالم يعاني من هذه «المشكلة» بشكل متصاعد. ومنذ ذلك الوقت، اكتسبت الولايات المتحدة ميزة قيّمة وهي إصدار العملة العالمية المعتمَدة في المخزون الاحتياطي والتجارة العالمية وفقاً لنظام «بريتن وودز» بعد الحرب العالمية الثانية.

■ بقلم: ريمي هيريرا وميشيل براند
ترجمة وإعداد: علاء أبو فراج

يعمل «البنك الاحتياطي الفدرالي» بفاعلية كبنك مركزي للعالم كله، إلا أنه يضع السياسات المالية وفقاً لمصلحته الخاصة، وتحت ضغط وأوامر احتكارات القلة المالية يحدد البنك أسعار الفائدة ويطبع النقود بما يلائمه، دافعاً بالاقتصادات العالمية نحو انهيار تدريجي- لولبي.

«صدمة فولكر» والدول النامية

عندما أراد البنك الاحتياطي الفدرالي إخراج الولايات المتحدة من الركود التضخمي أواخر السبعينيات، وإيقاف الهبوط بمعدلات الربح- هذا الهبوط الذي دام عقداً من الزمن- قام بزيادة معدلات الفائدة بشكل حاد «الإشارة هنا إلى «صدمة فولكر» في العام 1979 و1987 حيث قفز معدل الفائدة الفعلي للأموال الاتحادية إلى أكثر من 20% في بداية الثمانينيات من القرن الماضي» دافعةً بالعديد من الدول النامية إلى سقوط حر، مما أنتج تخلفاً بالدفع وعبوديةً للديون، نظراً لأن ديونها كانت محسوبة بالدولار الذي قفزت معدلات فائدته فجأة، فأصبحت هذه الدول خاضعةً لأعباء الديون التي أثقلت كاهلها، والتي لن تتمكن من سدادها إلا من خلال طلب الاستدانة من «صندوق النقد الدولي»، بشروط بات معروفاً مدى قسوتها.

بدون الطلب العالمي عليه سيصبح الدولار مضبوطاً وستنتهي في آخر المطاف الهيمنة الأمريكية إلى غير رجعة

تكرار «النمور الآسيوية»

كان لارتفاع معدلات الفائدة في العام 1997 في الولايات المتحدة- والذي لم يتجاوز ربع نقطة الدور المسبب الرئيسي للأزمة الآسيوية، حيث هربت رؤوس الأموال قصيرة الأجل من جنوب شرق آسيا. واليوم، في عام 2015، فإن كلاً من نهاية التيسير الكمي، وسياسة تعزيز الدولار، والرفع المتوقع في معدلات الفائدة الأمريكية يمكن أن ينزل ضربة قاسية بالاقتصادات النامية، على اعتبار أنه ومنذ عام 2009، تمت طباعة تريليونات من الدولارات أو تم إقراضها بمعدلات فائدة تقارب الصفر لدول الجنوب والشرق في العالم. لكن التشديد الذي تشهده السياسة النقدية اليوم قد بدأ يؤدي إلى هجرات جماعية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تزعزع هذه الدول، بما يجعل منافسي الولايات المتحدة في العالم «الناشئ» في حالة هبوط.

لم يكن الهدف الصريح والمعلن عندما وُضعت هذه القوانين هو ابتلاع دول الجنوب، ولكن نتيجة كهذه هي نتيجة حتمية ومتوقعة لسيطرة دولة وحيدة على النظام المالي العالمي، دولة واحدة هدفها الحفاظ على وضعها المهيمن، حيث أخذت تدابير أخرى، وبشكل محدَّد، باتجاه نهاية كهذه. لهذا، يجبُ رؤية الجولة الأخيرة من هذه الحرب المالية في سياق الإمبريالية المالية بشكل عام.

يجب رؤية الجولة الأخيرة من هذه الحرب المالية في سياق الإمبريالية المالية بشكل عام

أسلحة من نوع جديد

يجري أيضاً ضرب الدول- التي تناضل في سبيل سيادتها- عن طريق العقوبات وهجمات المضاربة على عملاتها والتلاعب بأسعار السلع الأساسية ووضع تقييمات متحيزة من الوكالات الأمريكية المعنية، فضلاً عن غرامات هائلة على بعض البنوك بسبب «النشاطات غير اللائقة» حسب التوصيف الأمريكي، وحظر بنوك محددة من المشاركة في النظام المصرفي العالمي. كل هذه الأسلحة- تماماً مثل نظائرها الفتاكة- تستخدم بهدف الحفاظ على هيمنة الدولار وإضعاف المنافسين، سواء أكان هؤلاء دول الشمال «حلفاء أمريكا» أو دول الجنوب والشرق «المنافسين لها».

لا يكمن دور الدولار في محاولة تمكين بنيان الإمبراطورية الأمريكية وحسب، بل إن الدفاع عن مكانة الدولار الحالية يعد السبب الرئيسي للحروب الإمبريالية التي تخوضها الولايات المتحدة، حيث ترتكز القوة المالية والعسكرية الأمريكية على حقيقة كون الدولار هو العملة الاحتياطية والتجارية العالمية. كذلك، ترتكز هذه القوة على خلق طلب عالمي على الدولار يسمح للولايات المتحدة بأن تطبع من العملة الخضراء بمقدار ما تشاء، ثم تضخ هذه الدولارات في النظام المالي العالمي المفرط في التضخم، وتستخدمها لتمويل الحروب الإجرامية.

إن خلق طلب عالمي قوي جداً على الدولار كان مفتاحاً للحفاظ على النظام من الانهيار أثناء الأزمة المالية عام 2008، إذ سمحت اتفاقية البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي للبنوك المركزية في دول المركز وبعض بلدان الجنوب بالوصول بحرية غير محدودة إلى الدولار من خلال «خطوط المبادلة» الخاصة فيها.

العجز ونهاية الهيمنة

بالنسبة للاقتصاد الأمريكي الحقيقي، يُعطَى الدولار قيمة مبالغ بها، حيث يستهلك الاقتصاد أكثر بكثير مما ينتج، ويعوض الفرق من خلال الدَّين. فالعجز المتشكل من الميزانية الفدرالية، وكذلك من الحساب الجاري مجتمعين، يصل لحوالي تريليون دولار «ألف مليار» في السنة.

إن الضغوط الأمريكية والهجوم على الدول الساعية لتحرير نفسها من نير الدولار ليس نابعاً من اقترافهم لجرم «التشهير في الذات الملكية» فحسب، بل لإجبار العالم الحفاظ على مركز الدولار وبالتالي الحفاظ على الهيمنة الأمريكية. لا توجد دولة أخرى، غير الولايات المتحدة، تستطيع أن تستهلك أكثر مما تنتج لهذه الدرجة دون أن تخشى عواقب هذا الفعل، فبدون الطلب العالمي على الدولار سيصبح الأخير مضبوطاً وستنتهي في آخر المطاف الهيمنة الأمريكية إلى غير رجعة.

■ مجلة «Counterpunch» الأمريكية.

«بريكس» وكسر نير الدولار

بعد تصريح الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حول جور نظام الدولار، فُرضت العقوبات الاقتصادية على روسيا، وجرت مضاربات على عملتها فضلاً عن تخفيض مصطنع بأسعار النفط «التي تم التلاعب بها مؤخراً من قبل أمريكا بشراكة السعودية»، وتخفيض وكالات التصنيف، ومحاولات إشعال «الثورات الملونة» لزعزعة الاستقرار، بالإضافة للتهديدات العسكرية.

حاولت دول «البريكس» بالعموم، وخصوصاً بعد الأزمة المالية في 2008، التحرر من هيمنة الدولار، فأصبحت الصين هدفاً للسياسة العسكرية الاستراتيجية الأمريكية «للتمحور حول آسيا» بعد 2011، وتعرضت لزعزعة سياسية في هون كونغ والمقاطعات الغربية في الصين، وعانت أيضاً من محاولات الولايات المتحدة عزلها اقتصادياً عن جيرانها من خلال «الشراكة عبر المحيط الهادئ».

في العام 2009، وبعد أن صدَّرت الولايات المتحدة أزمتها المالية الداخلية إلى أرجاء الكوكب، اقترحت الصين وروسيا أن «يفطم» العالم نفسه عن الدولار، ويستبدله بعملة احتياط ليست خاضعة لسيطرة دولة واحدة. واقترحتا أن تستخدم «حقوق السحب الخاص SDRs» التابعة لـ«صندوق النقد الدولي» «بالعملات والآليات الاحتياطية الأخرى لتفادي احتمالات عجز الدولار واحتياطي الذهب عن التمويل». أسقطت الولايات المتحدة الاقتراح فوراً، حيث أن «حقوق السحب الخاص» تعد «ثمرة فريدة» لأزمة العملة في آخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي.

ردَّ «صندوق النقد الدولي» على الأزمة، بدفع من الأوروبيين، من خلال إنشاء عملة ورقية في العام 1969 لاستخدامها كعملة احتياط عالمي، ولكن الولايات المتحدة لم تعجبها فكرة وجوب أن تستبدل «حقوق السحب الخاص» بدور الدولار فنسفت الفكرة. بعد ذلك بوقت قصير، تخلَّت أمريكا عن معيار الذهب، فـ«حقوق السحب الخاصة» تشكل نسبة ضئيلة من احتياطات العالم. ومنذ ذلك الوقت، أسقطت الولايات المتحدة أي تعديلات اقترحت لنظام «حقوق السحب الخاصة»، باستخدام «الفيتو العرفي» لها في «صندوق النقد الدولي»، حيث كان يقتضي تغيير قواعد كهذه أن يتم بأغلبية 85%، إلا أن حصة الولايات المتحدة لا تتجاوز 17%.

الفاشيون الجدد.. والحل السياسي في سورية

إن الميل الواضح على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي هو الاتجاه نحو الحلول السياسية لكل الملفات العالقة، بسبب التغير الواضح بميزان القوى الدولي والذي تجسده مجموعة البريكس.

■ أكرم فرحة

وبالمقابل نرى استمرار تفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية والتي ليس لها مخرج إلا بتوسيع رقعة الحريق بالاعتماد على أدواتها الفاشية الجديدة من طالبان مروراً بالقاعدة وداعش وبوكو حرام والقطاع الأيمن.

السمة الأساسية للمرحلة الراهنة

ما يجري اليوم يؤكد ما قاله انجلس: «إن كل تطور للقوى المنتجة في ظل الرأسمالية يعني خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى الإنسان والطبيعة ولكن في الجديد أنه لم يعد لدى البشرية والطبيعة مسافة للتراجع لأن أية خطوة أخرى في المدى التاريخي إلى الوراء تعني زوال الطبيعة والبشرية إن الرأسمالية تستنزف احتياطاتها الأخيرة»

لذلك يقع على عاتق القوى الناهضة وقطب الشعوب التصدي بحزم لردع الاتجاهات الفاشية الجديدة وعزلها لتجنب دمار عالمي شامل خاصة وإن القوى والأنظمة المعادية لقطب الشعوب، لم يعد لديها قدرة سياسية عسكرية في منع الجديد الحاصل على ميزان القوى الدولي.

التغير الجديد في ميزان القوى الدولي، سينعكس على الأزمة السورية، وطرق حلها، حيث يتضح أكثر من أي وقت مضى الصراع الحقيقي الجاري اليوم في سورية للخروج من الأزمة الوطنية العميقة هو بين مسارين:

المسار الأول: مسار الحل السياسي السلمي والذي يصل بالشعب إلى تغيير وطني ديمقراطي شامل جذري وعميق تشارك في رسمه كل القوى الوطنية والسياسية والمجتمعية لمنع تفتيت سورية أرضا وشعبا.

المسار الثاني: «الحسم – الإسقاط» والذي أوصل البلد إلى مشارف الهاوية الوطنية خلال السنوات الأربع الماضية، حيث أريقت دماء الآلاف من السوريين والملايين من النازحين والمهجرين والمفقودين ولا يزال الوضع الجاري يهدد بالمزيد، كما جرى هدم معظم البني التحتية الأساسية مما أدى إلى تراجع وتائر النمو بشكل كبير، وارتفاع نسبة البطالة والفقر والجوع وتفشي ظاهرة الفساد بدءا من رغيف الخبز إلى أعلى مستويات وأدوات العيش وتعاظم دور تجار الأزمات لدرجة نراهم اليوم، يرفعون أصواتهم عالياً للدفاع عن فكرة الحسم – الإسقاط لأن ثرواتهم المنهوبة من لقمة الشعب مرهونة باستمرار الأزمة.

أية ظاهرة لا تنهار إلا بسبب شدة تناقضاتها وإن كل مشكلة قديمة عالقة لا يمكن حلها إلا بأدوات جديدة

الإرهاب - الفاشية

الإرهاب هو شكل من أشكال تجليات الفاشية، ولا يصبح السلوك الإرهابي فاشياً إلا إذا مثل مصالح رأس المال المالي الإجرامي العالمي، وهذا يعني إن كل إرهاب ليس بالضرورة فاشياً كما يحاول البعض تصويره لنا، لأنه بذلك يخفف عن قصد أو عن غير قصد جوهر ومضمون الفاشية الجديدة، ومن أسباب تغلغل الفاشي في سورية:

- سبب خارجي مرتهن بالتراجع الرأسمالي الأمريكي والمتسارع.
- سبب داخلي له علاقة بجملة السياسات المتبعة كون الأزمة في سورية لا تتعلق بمواقف سورية الوطنية فقط وإنما تمتد لتشمل الوضع الداخلي المتعلق بالفساد والنهب والسياسات الليبرالية وتغول الأجهزة الأمنية والفقر والبطالة والتهميش وتدني مستوى الحريات السياسية.

إن الدول الراعية للإرهاب تستخدمه لإبطاء تراجعها وتأخير انهيارها ولإخافة شعوبها ولجم تذمرهم من الأزمات الاقتصادية المتفاقمة في بلدانهم وتجليات الفاشية الجديدة بنسختها الداعشية، مآلها الزوال لأن المشكلات الجديدة لا تحل بأدوات قديمة كما إن الفاشية ستنقض أخيراً على حلفائها و من صنعها أولاً .

الحل السياسي ضرورة وطنية.

ضاعت أكثر من فرصة لإنهاء الأزمة بدءاً من اللقاء التشاوري في 2011 إلى جنيف1 في 2012 إلى جنيف2 في 2014 والآن تطل على العالم المنصة الروسية لإحياء مسار الحل السياسي في سورية ويستند على جنيف1 وهي بداية الطريق نحو العملية السياسية و نحو التغيير الذي يتطلب تنازلات لمصلحة فقراء الشعب السوري.

إن أية ظاهرة لا تنهار إلا بسبب شدة تناقضاتها، وبما أن كل مشكلة قديمة عالقة لا يمكن حلها إلا بأدوات جديدة، والتي حتما ستنمو في رحم القديم، وبولادتها تدشن إمكانية كافية لحل المشكلات القديمة، وهذا المفهوم ينسحب على كل البنى السياسية التي تريد حل الأزمة السورية بأدواتها القديمة سواء بتدخل عسكري مباشر أو غير مباشر أو تدعم فكرة الحسم أو الإسقاط بدلاً من البحث عن حلول جديدة للخروج من الأزمة.

فالمولود الجديد في فكرة المنصة الروسية، هو بدعوتها لكل الطيف المعارض والموالي وبحضور الأطراف الإقليمية والدولية لما لهم من دور مباشر في موضوعة الأزمة السورية.

إن بعض البنى السياسية لا تملك المستوى المعرفي الذي يؤهلها في البحث عن أدوات جديدة لحل الأزمة السورية، حيث نراها لا تخرج من قوقعتها متمسكة بأدواتها القديمة التي أثبتت التجربة فشلها وبطلانها في إيجاد المخرج والحل، وفي الوقت نفسه تنضح في هذه البنى شخصيات ورموز تستوعب أهمية الأدوات الجديدة لحل الأزمة، وهذا شكل من أشكال الفرز الحاصل في تلك البنى وهو ما سيستمر، فالأدوات السياسية الجديدة لحل الأزمة السورية تتطلب الدخول بفضاء سياسي جديد يعمل على تجميع كل القوى الوطنية حول فكرة الحل، واستبعاد كل قوى الإرهاب كداعش والنصرة وبعيداً عن كل وصاية دولية أو إقليمية.

الأدوات السياسية الجديدة لحل الأزمة السورية تتطلب الدخول بفضاء سياسي جديد يعمل على تجميع القوى الوطنية

الحل السياسي في سورية قادم حتماً، لكن الحل الذي ننتظره لن يكون سلاماً ورخاء فقط بل حرباً على أعداء الداخل والخارج، وهذا يتطلب تضافر جهود كل الوطنيين والمؤمنين بأهمية الحل السياسي لطرد أعداء الشعب السوري من فاسدين ومروجين لسياسة الغرب وطرد داعش والنصرة وبناء سورية الجديدة لمصلحة فقراء الشعب السوري ولمصلحة كل الوطنيين الشرفاء.

لن يعدموا الذريعة..!

يستطيع المتتبع الجدّي لمواقف القوى السورية المختلفة «معارضة» و«موالاة»، أن يلتقط لدى جزء منها جملة من الذرائع والحجج التي اشتغلت بها ضد الحل السياسي عبر مراحله وتطوراته المختلفة..

■ مهند دليقان

ابتداءً من اللقاء التشاوري في تموز 2011 مروراً بـ«جنيف–2»، ووصولاً إلى الجولة الأولى من موسكو، ومن ثم الجولة الثانية، التي ستعقد قريباً، لم «تبخل» بعض القوى السورية بالذرائع التي ألقتها بالأطنان فوق رؤوس الناس، وعبر الإعلام لكي تبرر اعتراضها على هذا المؤتمر أو ذاك، ولتخفي رفضها الضمني للحل السياسي. وبين جديد وقديم تلك الذرائع تظهر بشكل متكرر المقولات التالية:

الدعوة لوحدة المعارضة هي بالضبط ما ينتظره أعداء سورية العديدون وبينهم الفاسدون الكبار الموزعون بين معارضة وموالاة

أولاً: القول بأن موسكو ليست طرفاً نزيهاً، وما يرافق ذلك من تحليلات «استراتيجية» خلّبية اشتغل عليها متشددون في طرفي الصراع عن وجود «ضوء أخضر» أمريكي، وعن كون واشنطن لا تزال «الحاكمة بأمره»، التي لا يمكن لأحد أو قوة، أن تشق عليها عصا الطاعة. وليس ذلك بغريب على قوىً لا تتلمس لها مكاناً جدياً في مستقبل لا يكون مفصلاً على قياس الماضي! وليست هذه القوى «سلفية» بالاسم بل بالفعل، فأسماؤها تتراوح بين التكفيري والعلماني، لكن يجمعها الانتماء إلى الماضي الأمريكي..

ثانياً: القول بأنّ وحدة المعارضة شرط لا بد منه للحل السياسي، وهذا اشتراط مسبق تعجيزي، يشترك فيه متشددون من النظام والمعارضة، فهؤلاء يعلمون يقيناً أنّ المعارضة تعددية ومتنوعة، إلى حد لا يمكن معه إطلاقاً توحيدها، وإحدى المشكلات التي تجعل من توحيد كهذا مستحيلاً هي أنّ بين ظهراني هذه المعارضة من هم وطنيون ومن هم متأمركون

التلميحات الأمريكية.. وأفراح المتشددين وأتراحهم!

أثارت تلميحات وزير الخارجية الأمريكي بـ«استعداد واشنطن للتفاوض مع النظام» ردود أفعال متباينة لدى مختلف القوى. التلميح الذي ينطوي على قدر كبير من التلاعب، على الطريقة الأمريكية المعهودة، والذي جرى نفيه على لسان المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، أثار صدمة المعارضين اللاوطنيين من «الغدر» الأمريكي، وفي الوقت ذاته تهليلاً لدى متشددي الموالاة.

■ محمد الذياب

في مقابلة لوزير الخارجية الأميركي جون كيري على قناة CBS، لمح كيري بنحو غير مباشر إلى «استعداد واشنطن للتفاوض مع النظام السوري». كيري قال حرفياً أن بلاده «ستضطر للتفاوض مع الرئيس السوري بشار الأسد بشأن انتقال سياسي في سورية». مشدداً على أن واشنطن تبحث سبل «الضغط» على النظام للقبول بالمفاوضات.

حمّال أوجه!

يحمل كلام كيري هذا وجهين؛ من جهة فإن تلك العبارات لا تخرج عن أدبيات واشنطن المعهودة في التفاوض من أجل «انتقال السلطة»، المقولة التي كثيراً ما ترد على ألسنة الساسة الأميركيين، كصيغة مخففة لـ«رحيل النظام»، والتي عادة ما تستخدم لتوتير أجواء المسار السياسي، واستدعاء ردود أفعال متشددة من مختلف الأطراف، بما يخدم عرقلة ذلك المسار. ومن جهة أخرى، فإن كلام كيري ينطوي في الوقت ذاته على تلاعب ملحوظ بالمفردات للإشارة إلى إمكانية «التفاوض». والتلاعب هذا يجري على الطريقة الأمريكية الديماغوجية المعروفة في رمي المواقف ثم التراجع عنها، بما يحقق غايات سياسية محددة، وجزئية في بعض الأحيان، وبما يسمح بالتملص من الالتزامات والمسؤوليات والاستحقاقات. وهو ما تم عملياً في تصريحات المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، جين بساكي، التي أشارت إلى أن «التباساً» جرى في التعاطي مع حديث كيري، وأنه لم يتغير موقف واشنطن الرافض لعقد محادثات مع الرئيس السوري، وأن واشنطن هدفها دائما أن يكون هناك ممثلون من كلا الجانبين، الحكومة والمعارضة، في التحول السياسي.

«انعطاف» وهمي

في مقابل هذا المشهد، تعاملت بعض القوى السياسية ووسائل الإعلام المتشددة، في الموالاة والمعارضة، مع تلميحات كيري على أنها تحوّل «جوهري» في السياسة الأميركية. وأن واشنطن أجرت «انعطافاً» في سياستها تجاه الأزمة السورية. ففيما شكّلت هذه القراءة بالنسبة للـ«معارضة» المتشددة «صدمة» و«غـدراً» من الأمريكيين بقضيتهم!. لم تخف بعض الأطراف الموالية المتشددة بهجتها وفرحتها بتلك «التحولات» التي عدتها دليلاً على «انتصار النظام» ولضرورة بقائه دون تغيير.

بعض المعارضات المتشددة اللاوطنية، كشفت مرة أخرى من خلال قراءتها لتلميحات كيري، بأنها تستحق بجدارة لقب «معارضات التدخل الخارجي»، بالرغم من تشدق بعض رموزها مؤخراً، باستعدادهم «للتفاوض دون شرط حول حل سياسي». هذه القوى لا تتحدث عن الحل السياسي إلا مراوغةً، فيما هاجسها الثابت على طول الخط ينحصر بانتظار فرصة تدخل عسكري خارجي، كي تنسل من خلاله إلى السلطة. ولعل الفرصة الأخيرة التي تعول عليها هذه القوى، هي إفشال الحل السياسي في مساره الأخير، الذي انطلق من موسكو تمهيداً للعودة إلى مؤسسة ووثيقة «جنيف». هذا الأمر يفسر وقوف تلك المعارضات مدهوشة ومستنكرة أمام مراوغة أمريكية كلاسيكية على لسان كيري. يدهشها أن واشنطن قد تبدي مرونةً تجاه حل الأزمة السورية، بحكم كونها مضطرة لذلك نتيجة تراجعها في ميزان القوى الدولي الجديد الذي يتشكل في العالم.

ومن ناحية ثانية، فإن الأيام القليلة الماضية شهدت «انعطافاً»، موازياً لتصريحات كيري، لدى بعض الشخصيات المعارضة، التي تتأرجح عادة بين خط الحل السياسي وخط «الحلول العسكرية» بحسب اتجاهات الرياح الدولية والإقليمية. الكثير من مقابلات ومقالات وتصريحات هؤلاء في الأيام الأخيرة، وبمجرد ما أدلى كيري بتلميحاته، اعتبرت موضوع حل الأزمة السورية محسوماً، وانتقلت إلى معالجة قضايا أخرى في مرحلة «ما بعد التسوية»، كإعادة الإعمار، والدستور وشكل المرحلة الانتقالية ومجرياتها.. الخ. هـؤلاء «العمليون» بفهمهم للسياسة، والذين ينحصر «فهمهم» بالاستماع فقط إلى التصريحات الأميركية، وتمحيصها، لم يلحظوا الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من بداية العام الجاري، لإنعاش مسار الحل السياسي، وتعبيرها عن التراجع الأمريكي في ميزان القوى الدولي الجديد!.

«استقبال حار»

في المقابل، سارعت بعض الموالاة المتشددة إلى توظيف التلميحات الأمريكية في تدعيم منطق «الحسم العسكري»، من خلال إظهار واشنطن «نادمة» على عدم التعاون مع دمشق، وأنها تنوي في المرحلة المقبلة إلى رفع غطائها عن المعارضة المسلّحة، إقراراً «بنجاح النظام بالتصدي للمؤامرة»، ولضرورات مكافحة الإرهاب. يجري ذلك كله من خلال ربط سطحي بين تصريحات عدة ساسة أمريكيين، والتقاط الإشارات التي تؤكد تلميحات كيري. وإظهار الأمريكيين كمغرَّر بهم من جانب المعارضة المتشددة، وكأنهم لم يساهموا حتى في تصنيع تلك المعارضة والإرهاب عبر حلفائهم، أو لم يقودوا حرباً غير مباشرة ضد سورية.

الغايات الفعلية

أما عن واشنطن ذاتها، فما هي غاياتها من رمي مثل هذا الطعم إلى الأوساط المختلفة، سواء المتلهفة أو المستنكرة؟ أولاً: إن أمريكا مضطرة عاجلاً أم آجلاً إلى العودة إلى التعاطي مع جانب العملية السياسية في الأزمة السورية، والذي قطع فيه الروس أشواطاً كبيرة خلال الفترة الماضية، وأحكموا سد الثغرات التي صنعها الأمريكيون في مسار الحل السياسي، وبالأخص في محطة جنيف–2، الأمر الذي يعكس التراجع الأمريكي في أحد جوانبه، وسعي الولايات المتحدة للحفاظ على خط للرجعة. وثانياً: فإن عودة الأمريكيين إلى مسار الحل السياسي، لا تأتي بالضرورة من إقرارهم واقتناعهم بضرورته أو أهميته. بل تأتي بالدرجة الرئيسية في إطار محاولات خلط الأوراق وفتح ثغرات جديدة في جدار الحل السياسي، تسمح لهم بالتأثير في المجريات اللاحقة للعملية.

أمريكا مضطرة عاجلاً أم آجلاً إلى العودة إلى التعاطي مع جانب العملية السياسية في الأزمة السورية

متصهينون، فكيف يمكن توحيد هؤلاء! وبكلام آخر فإنّ القول بوحدة المعارضة، يشبه تماماً القول بالحسم العسكري أو بالإسقاط بل ويزيد، كلها أقاويل وأوهام لا مكان لها على الأرض، ومؤداها كلها استمرار الكارثة واستمرار العنف والإرهاب والدمار.

ثالثاً: المطالبة بحضور جميع أطراف المعارضة كشرط مسبق للحل، وهذه المطالبة تعني منح كل طرف من أطراف المعارضة، كبيراً أم صغيراً، وطنياً أم عميلاً، الحق بتعطيل الحل السياسي وبتقرير مصير سورية والسوريين. و«ترقى» هذه المطالبة في تطبيقها العملي إلى صيغة «الحزب القائد» التي كررها ائتلاف الدوحة، مدعياً لنفسه حق التحكم بسورية وبالشعب السوري، ودعوة من هذا النوع هي بالضبط ما ينتظره أعداء سورية العديدون، وبينهم الفاسدون الكبار الموزعون بين معارضة وموالاة..

رابعاً: «المؤتمر الداخلي بديلاً عن المؤتمر الدولي»، ويقدم أصحاب هذا الطرح أنفسهم بوصفهم «الأكثر وطنية» لأنهم ضد جميع «التدخلات الخارجية»، وهم بذلك كمن يدفن رأسه، ويغمض عينيه عن وجود التدخلات الخارجية ودرجة التدويل، متمنياً أن تختفي إن هو تجاهلها! كما أنّ أصحاب هذا الطرح يتناسون مستوى الثقة المتدني بين الأطراف الداخلية للأزمة والحاجة لوجود ضمانات.

خامساً: «الدعوات الشخصية لن تؤدي إلى شيء»، وها هي تؤدي إلى أشياء! فعقد الجولة الأولى بدعوات شخصية هو بالذات ما سمح بالعمل على عقد الجولة الثانية بدعوة جهات وتنظيمات، و«عدم وجود جدول أعمال» هو أيضاً ما سيسمح بعقد الجولة الثانية بجدول أعمال، ذلك أنّ إقناع الجميع بإمكانية وضرورة الحل السياسي من حيث المبدأ، وبإمكانية الحوار وتحقيق النتائج، هو لبّ المشكلة التي حلّتها الجولة الأولى، ودون حل هذه المشكلة ما كانت ممكنة لا الدعوة على أساس القوى والتنظيمات ولا وضع جدول أعمال.

إنّ أولئك الذين يبحثون عن ذرائع يهاجمون من خلالها مسار الحل السياسي، لن يعدموها. ولكن الفارق الأساسي هو أنّ تلك الذرائع باتت ضعيفة واهيةً لا تقنع أحداً، وسيزداد وهنها وضعفها باستمرار، مضعفاً معه مطلقيها والشادّين على أيديهم والمروجين لهم.

مطبات

■ عبد الرزاق دياب

أمّنا...الدامعة

أي كلام بمديحك ناقص، وأي محاولة لرد بعض الجميل فاشلة، وما نفعله مجرد عبث يراد منه التقرب من آلامك، ومن صرخاتك عند الولادة وعند أي مكروه يصيبنا، ولسنا سوى سلاحف تحاول مجاراة ركضك من أجل أن نكبر بلا هموم أو تعب.

اليوم...أمهات السوريين جميعاً يبكين، وكلهن يبتهلن لنا أن تمر أيامنا بخير، وكلهن اليوم يحاولن لمس رؤوس عنيدة وعاتية، ولكنها لمسات تمسك تلابيب القلب الواثب والحزين، وجميعهن يرثين الأحباب والمفقودين والشهداء، وأسمع غناءهن الطويل الحزين، ونواحهن المديد على الوطن والأبناء والإخوة...أمهاتنا هل أنتن بخير.؟

على امتداد السنوات الأربع الأخيرة فقدت سورية الحبيبة من أمهاتها الكثيرات، ورحلت أحضان دافئة كان مقدراً لها أن تحمي أجنتها التي نبت عليها الزغب، وماتت عيون كانت تراقب عودة الصغار من المدرسة، وقلوب كانت تخفق بحب لشباب يكبرون كل يوم ليصيروا رجالاً لا قرابين.

سيمر اليوم حزيناً عند كثير من السوريين، بل أغلبهم سيشيحون بوجوههم خشية أن يرى أحد دموعهم القاتمة، وستخفي نسوة وجوهها البائسة من نظرة عابرة أو خشية على تفجع أكبر.

أمرّ اليوم «وقبل العيد بأيام» في أسواق الشام، الأم الكبرى، فأهمس في قلبي، غصات على ما يجري في هذه البلاد، التي كانت تعج بالفرح...هنا أمهات يتسولن وحيدات، وأخريات يبعن الكبريت والصابون، وأم تدور في البرامكة تصيح على المحسنين أن يرحموا عجزها، وأخرى تدعو لمن يساعدها لتدبير إيجار غرفة تأوي جثتها المتعبة.

أكاد أجزم اليوم، أن لا أمّ سورية لم يُصَب قلبها، ولم تتعمد بحزنها الأزلي، وحتى إن لم تفقد غالياً، فالوطن الجميل يغصّ بالحزانى، ويغرق بدم أبنائه، وها هي اليوم في قدّاسها وتلاوتها وهمسها وغنائها تعدّ لنا أنخاب الأسى.. وثمة جراح عميقة لا تداويها التذكارات وباقات الورد وقطع «الكاتو» الملونة.

في هذا اليوم الجليل...الصمت هو أبلغ ما يمكن أن يقدّم لأيدي الأمهات وقلوبهن وعيونهن، ومشاركتهن هذا الأنين الطويل، والاعتذار لدموعهن السوداء، ولفرط نحيبهن الموجع...تحية لأمهات الشهداء، وللأمهات الشهيدات، وللعيون التي ترنو حزينة على ابن«بطنها» وآهات خلاصها، والرحمة لنا نحن الباقون على خطوط القلوب المتعبة.

إجراءات حكومية ضعيفة في مواجهة تجار الحسكة

تشهد محافظة الحسكة ارتفاعاً جنونياً للأسعار يشمل كافة المواد لاسيما الغذائية والدوائية، حيث يسيطر التجار على الأسواق بشكل شبه كامل بالتوازي مع إجراءات حكومية ضعيفة، لا تستطيع إيقاف ارتفاع أسعار بضائعهم عند حد معين، ولا يلمس سكان المحافظة تأثيرها على أرض الواقع.

■ الحسكة – مراسل قاسيون

ورغم أن ارتفاع الأسعار يشمل كل البلاد التي دخلت أزمتها المتفاقمة عامها الخامس قبل أيام، إلا أن تعدد الخيارات في محافظة الحسكة يجعل من الغلاء الفاحش في الأسواق غير مبرر، ويطرح تساؤلاً عن مدى جدية المسؤولين بالحسكة في وضع حد لفوضى الأسعار وارتفاعها، والتي يدفع ثمنها المواطن الذي استنفذ كل الحلول.

وبين تنظيم ضبط تمويني بحق أحد المحلات هنا، أو مخالفة معتمد توزيع خبز هناك، يبقى ارتفاع الأسعار في صدارة هموم سكان مدن وبلدات المحافظة والنازحين إليها من المناطق الساخنة، في ظل استقرار أمني تنعم به غالبية المحافظة باستثناء بعض مناطق الريف الجنوبي والجنوبي الغربي.

سلاح غير فعال

أعلن فرع المؤسسة العامة للخزن والتسويق في الحسكة الأسبوع الماضي عن تخفيض أسعار عدد من المواد الغذائية بنسبة تتراوح بين 8 و45٪ بينها رب البندورة والتونا والمرتديلا والسمنة والمربيات والرز وحليب الأطفال، بهدف خلق نوع من المنافسة وكسر احتكار بعض التجار لأسعار المواد الغذائية الموجودة في السوق المحلية.

ويعد قرار تخفيض الأسعار واحداً من الإجراءات الحكومية القليلة وغير الفاعلة لضبط الأسواق، لا سيما وأن مبيعات فرع مؤسسة الخزن في الحسكة لم تتجاوز 20 مليون ليرة خلال شهر شباط الماضي، وهو رقم تتجاوزه مبيعات تاجر واحد من تجار المحافظة الذين انتعشت تجارتهم بشكل كبير في سنوات الأزمة.

ولا تعني أرقام مؤسسة الخزن المتواضعة أن أسواق الحسكة تعيش ركوداً اقتصادياً، بقدر ما تعني خروج المؤسسة الحكومية التي لم تنجح طوال عقود في جذب المستهلك إليها من السوق، لصالح تجار القطاع الخاص الذين يغرقون الأسواق ببضائعهم المختلفة وأسعارها المرتبطة بالدولار.

حلول بديلة

يواجه المسؤولون في المحافظة كل الانتقادات الموجهة إلى عملهم بالحديث عن الأزمة السورية وتداعياتها وصعوبة النقل عبر الطرق البرية واستهداف الشاحنات التي تنقل بضائع لمؤسسات الدولة، وغيرها من التبريرات التي لا يبدو أنها تشمل القطاع الخاص وتجاره.

ويقول عدد من التجار الذين التقتهم «قاسيون» إن أسواق الحسكة تشهد انتعاشاً كبيراً بسبب توفر معروض كبير من البضائع التي تصل عبر ثلاثة طرق رئيسية، الأول: من دمشق وباقي المحافظات، والثاني: من إقليم شمال العراق «كردستان» عبر معبر «سيمالكا» الحدودي، والثالث: من تركيا من خلال أكثر من معبر، إضافة لحركة تصدير مقبولة عبر تلك الطرق.

ويستطيع المسؤولون في المحافظة أن يعيدوا لمؤسسات الدولة هيبتها في الأسواق إذا ما توفرت الإرادة الصادقة لديهم، وتجاوزوا روتين العمل، وذلك عبر زيادة إمكانيات مديرية التجارة هناك والسماح لها باستيراد المواد عبر المعابر المختلفة هناك وذلك بعد التنسيق للمركز، ما يجعل مديرية التجارة هي مستورد رئيسي للمواد، ويجبر التجار على تخفيض أسعارهم، بدل الاكتفاء بتنظيم بعض الضبوط التموينية التي تجد لها مكاناً بارزاً في وسائل الإعلام الرسمية ولا توفر لجيب المواطن قرشاً واحداً.

إن العمل على حلول مرنة تزيد من وزن القطاع العام هو ضرورة ملحة في واقع الأزمة التي تتطلب العمل بطرق مبتكرة يتم من خلالها تجاوز الحصار أو تقطع الطرق البرية، وقد أثبتت نجاحها أكثر من مرة خلال سنوات الأزمة.

نقل طرطوس..

قرى تنقطع عن محيطها

■ محمد سلوم

تشهد بعض خطوط النقل في محافظة طرطوس أزمة حقيقية فبالإضافة إلى ارتفاع أجور النقل بين القرى البعيدة والمدن أو المناطق التابعة لها، باتت بعض الخطوط تعاني من نقص عدد السرافيس بعد انعدام الجدوى الاقتصادية من عملها. حيث سيّر بعض المالكين سياراتهم على خط آخر، ومنهم من باع مصلحته كلياً، ومنهم من حولها إلى طلبات خاصة، مما أدى لوجود مشكلتين، الأولى: غياب أية وسائل نقل جماعية شعبية على هذه الخطوط والثانية: بحث المواطنين عن وسيلة نقل كي يستطيع الوصول إلى موقع عمله، واللجوء إلى «تطبيق» سيارة من خطوط أخرى بكلفة مضاعفة عن الأولى، التي بالأصل كانت عالية بالنسبة لمواردهم، لتظهر المشكلة بشكل فاقع مع نهاية الدوام الرسمي للموظفين، فتصبح هذه القرى معزولة عن محيطها، وكأننا عدنا بها إلى خمسينيات القرن الحالي.

أسباب الأزمة

هناك طريقة معممة للتسعير غير مدروسة من قبل الجهات المعنية والتي تعتمد في وضع تسعيرة نقل الركاب على نقطتين: عدد المقاعد والمسافة الكيلو مترية، وهناك أمر آخر يطبق على كل السرافيس وهي ضريبة الدخل ورسوم الميكانيك والكراجية، وإن كانت هذه التسعيرة مقبولة لدى بعض الخطوط السهلية وذات الطرق الجيدة والمزدحمة سكانياً، لكنها غير مقبولة لدى بعض الطرق الجبلية ومجحفة جداً لدى العاملين على خطوط القرى البعيدة ذات المسارات الوعرة، وهذا يعني استهلاك وقود وزيوت واهتراء للدواليب والمحرك أكثر بكثير من السيارات الأخرى وهذا يؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي الخسارة، ولم تعد السيارة وسيلة دخل لحياة الأسرة بل عبئاً كبيراً عليها، وأمامها أحد حلين: إما الانتقال للعمل على خط آخر، يكون محظوظاً أكثر أو بيع السيارة والعمل في مصلحة أخرى، كما عبر عن ذلك أصحاب هذه السيارات لقاسيون، مع العلم أن هناك قرى لا تبعد أكثر من 15كم عن مركز المدينة انسحبت عن خطوطها كل السرافيس التي كانت تعمل عليها. وأمام هذا الانقطاع في التواصل انحسرت كثيراً العلاقات الاجتماعية التي طالما كانت مضرب المثل كثقافة اجتماعية تمتاز بها كل قرى محافظة طرطوس.

حلول مقترحة:

مادام هناك نموذج للتكليف الضريبي يأخذ بعين الاعتبار نوع العمل ومساحة المكان والموقع، ومن ثم عدة لجان وخبراء فيما بعد لتقدير الدخل السنوي وعلى أساسها يتم التكليف الضريبي مع الاحتفاظ بحق المكلف بالاعتراض، إذاً لماذا لا يطبق هذا النموذج على السيارات التي تعمل على الخطوط الجبلية، فالحل الأمني بإلزام السائق على خطه في حالة الخسارة هذه، سوف يؤدي لنتيجة واحدة وهي بيع السيارة وتحويلها إلى سيارة للطلبات الخاصة، إذا كان صاحبها غير قادر على ممارسة مهنة أخرى، وبالتالي زيادة الأجرة على حساب الراكب، لذلك على الجهات المعنية أن تقوم بدراسة وضع هذه الخطوط وإحصائها ومن ثم تكليفها بالحد الأدنى من الرسوم والضريبة إن لم يكن إعفاؤها، أو إيجاد صيغة معقولة ومنطقية بحيث «لا يموت الديب، ولا تفنى الغنم»

منذ مدة نقلتْ والدي العجوز إلى المشفى الوطني في اللاذقية بقصد العلاج إثر غيبوبة مفاجئة ألمّت به. ولدى وصولنا إلى قسم الإسعاف وإجراء الفحوصات الأولية تبين أنه يشتبه إصابته بجلطة دماغية والأمر يحتاج إلى تصوير طبقي محوري. وعلينا الاختيار بين أمرين، إما الذهاب إلى عيادة خاصة ودفع مبلغ عشرة آلاف ليرة، أو التوجه إلى مشفى الأسد الجامعي والحصول على موافقة من أجل التصوير، فالجهاز لدى المشفى الوطني معطّل!

المشفى الوطني في اللاذقية..

هل من «عناية مشددة» لتشفيه؟!

طبعاً وكأغلبية سكان الوطن نفضّل المجّانية في هذه الحالة. هرعنا إلى مشفى الأسد لنفاجأ بأن الفنيين المكلفين بالعمل على الجهاز «معيّدون» فاليوم عيد المرأة العالمي. وكذلك الطبيب المشرف على قسم الأشعة أيضاً «معيّد» وما حدا أحسن من حدا..

■ ضيا اسكندر

وبعد اتصالات مكثفة مع مدير المشفى بوساطة سكرتيرته استطعنا تحقيق مبتغانا، وتم إحضار أحد المناوبين والتصوير. وجاء الدور علينا بأن نقوم بتصوير الفيلم الخاص بوالدي من على شاشة الكمبيوتر عبر الموبايل، فالجهاز الطبقي لدى هذا المشفى ليس سليماً تماماً، فالطابعة معطلة وكذلك الأمر قسم «السيديات».

بعد عودتنا إلى المشفى الوطني وقد غنمنا عدم تكبّدنا الخسارة المالية التي كانت تتربّص بنا. نقلنا مريضنا إلى جناح الداخلية – شعبة العصبية في الطابق الرابع وطبعاً ليس بالنقالة كما يقتضي وضعه الصحّي بل على كرسي متحرك، فالمصعد الخاص بالمرضى كالعادة معطّل.

لن أسترسل بتفاصيل وضع والدي الصحي الذي وافته المنية بعد سبعة أيام من رحلته المريرة في المشفى الوطني. لكنني سوف أسجّل مشاهداتي وانطباعاتي بعد سلسلة لقاءات أجريتها مع العاملين فيه وإليكم الحصيلة:

قسم الإسعاف يحتاج إلى إسعاف!

تروي الممرضة ي.س – قسم الإسعاف في المشفى الوطني عن واقع المشفى مايلي: الحقيقة لا أدري من أين أبدأ؟ هل يعقل مثلاً أن يكون الهاتف الأرضي في العناية الإسعافية معطلاً منذ أكثر من شهرين؟! وما المانع أصلاً من وجود شبكة لاسلكية بين أقسام المشفى؟

وهل يجوز لطلاب كلية الطب «سنة أولى أو ثانية» دخولهم غرفة العناية المشددة لمعالجة المرضى، وهم بالكاد يعرفون ألف باء هذه المهنة الصعبة؟ وكما ترى كل من يرغب من الزوار بالدخول إلى هذه الغرفة غير المحصّنة يمكنه ذلك، وخاصةً إذا كان يرتدي بدلة مموّهة. ناهيك على أن هذه الغرفة وكما هو معلوم، يحظّر حتى على الأطباء والممرضات من دخولها مالم يرتدوا قفازات وكمامات وما إلى ذلك، بغية المحافظة على التعقيم الذي لا وجود له بالأصل!!

ثم أليس من الضروري إحداث مخبر مصغّر، وكذلك الأمر صيدلية مصغّرة في قسم الإسعاف خدمةً للمرضى وللممرّضين؟ إذ من غير المعقول أن يكون المخبر بعيداً عن قسم الإسعاف كل هذه المسافة. وعلى سيرة البعد، هل يعقل أن تخلو العناية الإسعافية والعمليات الإسعافية والإسعاف الداخلي من دورة مياه؟ وعلى من يحتاج إلى ذلك عليه أن يهرع بعيداً إلى كتلة أخرى من بناء المشفى؟

«العصبية» والصراصير.. ومكافئات لمن لاعمل؟!

الممرّضة و.ح – قسم العناية العصبية تقول: أولاً: عددنا قليل، يصيبنا الهمّ إذا فكّرت إحدانا بإجازة. ونقترح لحلّ هذه المشكلة إما إبرام عقود عمل مع الممرّضين الباحثين عن فرصة عمل، أو نقل الممرضات المفروزات بالوساطة إلى المراكز الصحية والمستوصفات في المناطق والأرياف، واللواتي بعضهنّ خريجات حديثات ومن المبكر عليهنّ أن يقعدن مرتاحات.

لا وجود للأتمتة «كمبيوتر» لأرشفة وتسجيل الوقائع والتقارير اليومية عن المرضى، وكما ترى فقد أصبحنا أصدقاء للصراصير بعد أن اعتدنا عليهم «ملاحظة: كانت الصراصير تسرح وتمرح على كيفها في جميع الأقسام». ونطالب أيضاً بمنحنا لباس عمل «مريول وحذاء» مرتين سنوياً، فقد مضى أكثر من خمس سنوات ونحن نشتريها على حسابنا.

الممرّضة ح.س: لدينا شعار معمول به تاريخياً «المكافآت لمن لا يعمل»، التدفئة ساعتان ليلاً فقط ، المراوح معطلة صيفاً، تعويض طبيعة العمل «600» ليرة فقط، لا وجود لخزائن خاصة للممرضات لوضع أغراضهنّ الشخصية، لا بدلات عن أجور النقل الباهظة التي نتكبّدها بعد رفع الدعم عن المشتقات النفطية، لا وجبة غذائية للمناوبات «16» ساعة في اليوم، لا جمعية سكنية للممرّضات، النقابات لا علاقة لها بنا والأمرّ من ذلك، أن عيد الممرضات يصادف في يوم عيد الآيدز العالمي. يا للهول! وختمت حديثها قائلة: يا أخي على الأقلّ عندما نتوفّى نتمنى أن يتكرّموا علينا وينقلوننا بسيارة إسعاف إلى مثوانا الأخير وقد زُيّنت السيارة بإكليل من الورد باسم المشفى عرفاناً بخدماتنا.

9 آلاف ليرة فقط راتب شهري بعد الزيادة؟!

بدورها تقول المستخدمة أم راتب – عاملة تنظيف: أعمل في شركة «يارا» الخاصة للنظافة المتعاقدة مع المشفى منذ سنوات. راتبي الشهري بعد الزيادة «9500» ليرة. غير مشتركة بالتأمينات الاجتماعية. ولا يوجد لدينا نقابة تدافع عن حقوقنا. تخيّل، عطلتي الأسبوعية يوم واحد كل «15» يوماً! ولا يحق لي إجازه سنوية. معاناتي إلى جانب راتبي الهزيل هي النظرة الدونية لي من قبل المجتمع. بالإضافة إلى عدم تعاون ذوي المرضى معي بالحفاظ على النظافة. وللأمانة، بعضهم الآخر «يكثّر خيرون» يتحنّن عليّ لقاء خدماتي.. المهم أننا لا نشحذ ونأكل لقمتنا الحلال بعرق جبيننا.

أخيراً نقول: هذا غيض من فيض، وكما يقول الشاعر «من رأى السمّ لا يشقى كمن شربَ» لا أعتقد أن ثمة شخص دخل إلى هذا الذي كان يوماً صرحاً عظيماً، إلا وخرج منه وقد استبدّ به الغمّ والأسى على ما آل إليه. فهل نعيد الرضا والانشراح والامتنان إلى أبناء هذه المحافظة وضيوفها الحزانى؟

التدفئة ساعتان ليلاً فقط المراوح معطلة صيفاً تعويض طبيعة العمل «600» ليرة فقط

مرافقوا المرضى في المشفى الوطني لقاسيون:

المرافق مشروع مريض!

يقول محمد.ش وهو مرافق مريض «مهجّر»: نقدّر عالياً الخدمات الجليلة التي يقدّمها المشفى لأبناء المحافظة وللوافدين إليها بسبب الأزمة. لكنني صُدمتُ بالواقع المرير؛ انظر بالله عليك، هل يعقل أن يكون قفص مستوعبات الشراشف والحرامات الملوّثة والمُعَدّة للغسيل في المطبخ المخصص لإطعام المرضى؟! هل يعقل أن نستخدم عبوات المياه المعدنية «قناني الدريكيش» كـ«مبولة» للمرضى؟! تصوّر، لا يوجد سوى زحّافة واحدة «مبولة» في كل جناح، تنتقل من مريض إلى آخر وهذا يشكّل خطورة لما يسبّبه ذلك من انتقال للجراثيم والأمراض المعدية. أين الغضاضة لو فكّرت إدارة المشفى بوجود غاز للطبخ من أجل تسخين الطعام للمرضى؟ لماذا لا يتوفّر توالیت متنقل في كل غرفة؟

أما سهير.ر وهي مرافقة مريضة أخرى تقول: الخدمات في المشفى متردّية ويزداد تردّيها يوماً بعد آخر؛ أعمدة السيرومات غير كافية وهي منزوعة وصدئة، نثبّتها أحياناً بوسائلنا الخاصة. أثاث الغرف بال، أغلب «الكومدينات» قواعدها مثبتة بالحجارة. الحيطان مقشّرة الدهان، وبعضها يرشح الماء منها. أنابيب الأوكسجين غير متوفرة في غرف إسعاف المرضى عند اللزوم. النظافة في حدّها الأدنى، سلّات المهملات مكشوفة ويفترض أن تكون مغلقة وتفرّغ كل ساعة. لا حرص لخصوصية المريض أبداً، ماذا لو سُيِّجَ كل سرير بستائر تغلق وتفتح عند المقتضى؟ الكثير من الأدوية التي يحتاجها المريض غير متوفرة ويتوجّب على ذويه شراءها. يجب الاهتمام بتعقيم الغرف يومياً لمكافحة الجراثيم والحشرات التي أذهلني تواجدها وانتشارها في كل مكان!

يصارحناعبد الحميد.ت وهو مرافق مريض آخر بقوله: صدّقني أن مرافق المريض هو مشروع مريض عملياً. إذ لا يوجد مكان لائق للراحة إطلاقاً. أغلب الوقت أقضيه واقفاً. الكراسي داخل الغرف غير كافية وغير مريحة. وكذلك الأمر المقاعد في البهو المخصص لاستراحة المرافقين، يوجد مقعدان فقط، ويفضّل إحالتهما على المعاش. الكثير من اللمبات معطّلة. وكذلك صنابير المياه. الكافتيريا الموجودة في المشفى أسعارها سوبر سياحية، وتحقق بنهبها وتشليحها أرباحاً طائلة. لا تقيّد بمواعيد الزيارة رغم كثرة الإعلانات حول ذلك. والأنكى من هذا كله أنه وبسبب النقص في الكادر التمريضي، يتوجّب على المرافق أن يتقن سرّ المهنة خلال ساعات، وإلا على مريضه «السلام».

من الذاكرة

■ محمد علي طه

الشباب سيكملون الطريق

صباح يوم الأربعاء 22 آذار 2006 ودعنا الراحل الكبير الرفيق الأديب عبد المعين الملوحي «الشيوعي المزمن»، وأمام نعشه أمام جامع الشيخ رسلان قرب باب توما – قبيل انطلاق موكب التشييع إلى مدينة حمص– وقفت لألقي كلمة الوداع باسم الشيوعيين السوريين، بدأتها بالقول: «ماذا تراني أقول في وداعك أيها الرفيق والمعلم والأب، وأنت تغادر دمشق التي أحببتها للمرة الأخيرة إلى حمص والعاصي والصفصاف الذي ستنام في ظله المشتهى، بعد غياب بدأ قسرياً ثم تحول إلى واقع فرضته ظروف الكفاح والعيش.. أقول والكل يعرف.. أنك قد جهرت دون تردد أو خشية بانحيازك الواعي إلى صفوف الفقراء الكادحين، وأنك جابهت وبكل عنفوان الثوار الأحرار جبروت القهر والاستغلال والاستعمار، فكنت صيحة المظلومين المحرومين المستضعفين، في وجه أعداء النور والحرية، أعداء البشرية جمعاء، فحق لك أن تكون ملء عقولنا وقلوبنا حباً وعطاءً وتضحيةً».
وختمت الكلمة بـ «وحسبي في وداعك أن أردد قولك الرائع:

وإن ثار في الأرض العبيد وجدتني
نصيراً لزحف الثائرين مواليا
وإن أرهق الشعب الطغاة رأيتني
على كل طاغ فيه أنقض بازيا
وهبت عيوني للشعوب بصيرةً
ويعمي عيون الغاصبين رماديا
أمانيّ للدنيا والناس كلهم
إذا ما.. تمنى المترفون الأمانيا

غداً يطلع الإنسان في الأرض كوكباً تباهي به الأرض النجوم الدراريا ».
«أن حبك للنضال سيحفز أجيال الشباب، وهم سيكملون مشوارك من أجل كرامة الوطن والمواطن».
وبالمناسبة – كما يقال – الشيء بالشيء يذكر.. أذكر أني قرأت قبل أكثر من أربعين عاماً وصية قديمة جداً من أب لولده هي:
«كثرت التجاعيد في وجهي، وأصابني الكبرُ.. وأصبحت كثير النسيان، وعظامي ما تنفك تؤلمني في قيامي وقعودي.. أما أنت يا بني فإني أرى فيك عكازي، خذ بيدي وخذ مكاني أيضاً وأعطني أذنك لأحكي لك الذكريات.. فالجاهل الحقيقي من يجهل نعمة الاستماع.. هؤلاء يموتون وهم أحياء.. وأنا يا بني أريد لك المعرفة، فالمعرفة سر الحياة.. اجعل العقل مرشدك وإن أردت أن تعرف الصديق، لا تسأله عن اسمه.. اقترب منه وامتحن قلبه.. ابتني لنفسك بيتاً صغيراً وابحث عن إمرأة تحبها املأ قلبها بالفرح.. تكون لك حديقة ورد».

هذه الوصية القصيدة من أيام الفراعنة وصاحبها اسمه بتاح حوتب!

دير الزور

حصار وجفاف وجوع..!

شهران ونصف تقريباً، مضت على الحصار الذي يفرضه تنظيم «داعش التكفيري» على حيّي الجورة والقصور، اللذان يقعان تحت سيطرة الدولة بالإضافة لحي هرابش الملاصق للمطار..

■ مراسل قاسيون

وتشير الأنباء الواردة من داخل هذه الأحياء، بعد تشغيل جزئي للاتصالات «فضائياً» عبر شبكة mtn أن غالبية المواد الغذائية لم تعد موجودةً لا في المحلات ولا في المؤسسات الحكومية ولا ما كان مخزوناً لدى المواطنين من مؤونة. وإن وجد شيء فهو بأسعار خياليةً، حيث وصل سعر البيضة 100 ليرة ومثلها قطعة بسكويت صغيرة، والفروج صغير الحجم 4500 ليرة، وكيلو البصل الأخضر 800 ليرة.. وأن غالبية المواطنين يتغذون على الحشائش..

الأمراض تنتشر بسرعةٍ..

كما تؤكد الأنباء انتشار أمراض التهاب الكبد الوبائي والجفاف وخاصةً بين الأطفال، وأن الوضع الصحي يتدهور بسرعةٍ كبيرة بسبب عدم وجود الأدوية ومواد التنظيف وانتشار الجراثيم والحشرات وخاصةً القمل بين طلاب المدارس..!

الريف أيضاً محاصر..!

في المقابل ازدادت ممارسات «داعش» الفاشية في المناطق التي تسيطر عليها، حيث منعت التعليم كلياً إلى درجة الصفر، وتعاقب وتجلد كل من يقوم بالتدريس في المنازل، وأغلقت المجمعات التعليمية وصادرت أختامها، وأجبرت المعلمين على الخضوع لدورة شرعية، لكن غالبية المعلمين وقفوا موقفاً شجاعاً ورفضوا الاستجابة وهذا ما سيعرضهم لخيار المغادرة والهجرة، أو التعرض لممارسات «داعش» الانتقامية..! كما أن أبناء محافظة دير الزور المهجرين في الريف والمحافظات الأخرى، باتوا أيضاً بحاجة كبيرة، لعدم إمكانية دخولهم إلى الأحياء لقبض رواتبهم وأجورهم، أو متابعة دوائرهم ومراجعتها، وهو ما يضعهم تحت المساءلة القانونية، حيث منع محافظ دير الزور تقبيض الرواتب والأجور إلاّ لأصحاب العلاقة بالذات للشهر الثالث على التوالي، كما حُولت رواتبهم إلى مالية دير الزور بدل أن يقدم التسهيلات اللازمة لهم..؟

تجاهل رسمي وعالمي..!؟

وسبق للجهات المسؤولة أن أرسلت 40 طناً من المواد الغذائية جواً وقامت مؤسسات الخزن والتوزيع ببيعها للمواطنين بدل تقديمها كمساعدات. والشيء الذي يثير الاستهجان أنه تم نقل مواد للتجار لبيعها بأسعار خيالية، ولم يتم نقل مواد غذائية وأدوية إلى المحاصرين، كما أنّ منظمة الهلال الأحمر لا تحرك ساكناً، وسط تجاهلٍ إعلاميٍ رسميٍ وعالمي..!؟
لا شكّ أن حصار داعش لدير الزور واعتبارها المناطق التي تحت سيطرة الدولة بلاد كفر، واعتبار الجهات المسؤولة مناطق الريف مناطق إرهاب، يضع المواطنين في قفص الاتهام.
إن الأوضاع باتت تتطلب مواقف سريعة لإنقاذ أهالي دير الزور ريفاً ومدينةً، وتوفير جسر جويّ مباشر ومستمر لنقل مواد غذائية وطبية، وفتح طريق دمشق دير الزور.

حلب.. لقاء سياسي ومطالب شعبية

عقد لقاء بين عدد من ممثلي بعض الأحزاب والقوى السياسية والأهلية بحلب بتاريخ 2015/3/14 وتم بحث واقع معاناة محافظة حلب ومناقشة مستفيضة للمعاناة التي يعانيها أهالي المحافظة على الصعيد الخدمي والمعيشي والصناعي والأمني، فارتأى المجتمعون إيجاد بعض الحلول لتخفيف تلك المعاناة وذلك بتشكيل لجنة للمتابعة مع الجهات الرسمية لإيجاد طريق لتطبيق تلك الحلول حيث تتجسد هذه المعاناة بـ:
– العمل على فتح معابر وطرق تؤدي إلى التواصل بين طرفي المدينة وريفها
–العمل على إيقاف قصف المدنيين
– العمل على تخفيف الأزمات المستمرة في القطاعات الخدمية «ماء، كهرباء، خبز، محروقات، إلخ»
– التقليل من الحواجز الأمنية داخل المدينة وضبط ممارسات بعض تلك الحواجز المسيئة للمواطنين
– تفعيل عمل لجنة المصالحة الوطنية من أجل إنجاز مصالحات وهدنات وتسويات للتواصل بين طرفي المدينة، وتعزيز دور الدولة في حماية المواطنين وصولاً لإيقاف العنف إن أمكن.
– تأمين مراكز إيواء لائقة للنازحين تليق بكرامة الإنسان، وتأمين نقاط طبية لمعالجة المواطنين أثناء الإصابات.
– تطرق اللقاء إلى واقع الصناعة والحرف والعراقيل التي تقف في وجه إقلاع المدينة الصناعية.

بعد ضياع «جنى العمر»

تعويضات المتضررين واهية مادياً ومعنوياً..

لم يتم إعلان وقف إطلاق النار في سورية بعد، بينما تتعدد المنابر في الداخل والخارج التي تحصي الخسائر ومتطلبات إعادة الإعمار، فإن الحكومة اختصرت مخصصات إعادة الإعمار على مبلغ 50 مليار ليرة سورية سنوية في موازناتها لعامي 2014-2015.

■ نسرين علاء الدين

تعتبر هذه المخصصات الحكومية مصدر التعويضات البسيطة التي تدفع للمتضررين ممن تبقى لديهم القدرة على متابعة الإجـراءات الحكومية البيروقراطية للكشف الحسي والتقييم ومتابعة اللجان وانتظار الدور وقبض التعويض، الذي يأتي في نهاية الأمر واهياً مادياً ومعنوياً مقابل خسارات السوريين لجنى عمرهم، منازلهم ومشاغلهم ومحالهم!..

قاسيون قابلت العديد من المتضررين، مسجلة شهاداتهم الحية وآرائهم وتجربتهم مع الأداء الحكومي في ملف تعويض السوريين عن خسائر الحرب.

كومة ركام و«شوية ورق»!

لم يتبق من منزل سعاد في مخيم اليرموك سوى كومة من الركام وسند ملكية وفاتورة كهرباء وهاتف، كانت قد وضعتهم في الحقيبة الوحيدة التي خرجت بها من منزلها قبل أكثر من سنتين. تقول سعاد: كنت أملك منزلاً مؤلفاً من طابقين، خرجت منه بسبب الأحداث الأمنية في المخيم، بعد أن سرق المنزل بشكل كامل احترق، ليبقى كومة من الحديد والإسمنت فقط. قدرت لجنة التعويضات الأضرار التي لحقت منزلنا بأربع ملايين ليرة سورية، وذلك بناءً على الكشف الحسي الذي قامت به المحافظة وبناء عليه قيل: أنه سيتم تعويضنا بنسبة لكن هذا التعويض لم نستلمه بعد، نظراً لوجود طلبات كثيرة تنتظر أمامنا»، وتتساءل سعاد: «هل سيكون هذا المبلغ القليل هو التعويض عن عمرنا كله؟!».

خسر السوريون منازل ومحال يتطلب إعمارها حالياً عشرات الملايين بينما يحصلون بعد الرشاوي والانتظار على تعويضات وسطية بمئات الآلاف لا تكفي لدفع أجور منازل النزوح..

من حلب إلى دمشق وبالعكس!

يتأبط أبو عبدو حقيبته السوداء الصغيرة مداوماً أمام بناء مجلس الوزراء: «أنا من سكان مدينة حلب، قمت بتقديم طلب للمحافظة هناك، وكون المبلغ المقدر لتعويض ممتلكاتي كبير فقد تم إرسال طلبي للجنة المركزية في دمشق كي يتم دراسته، لكني تفاجأت بإعادة طلبي إلى حلب». يقول أبو عبدو: «تضاعفت تكاليف البناء منذ أن تم تقدير الأضرار من قبل الكشف الحسي، وإذا تم صرف المبلغ فإنه لن يكفي ثمن المواد فقط»!.

تعويض المنزل والمحال يعادل أجار سنة

ماجد من سكان منطقة القدم في دمشق يقول: كنت أملك منزلاً ومحالاً تجارية في منطقة القدم، في البداية سرقت محتويات المنزل والمحال، ولاحقاً تعرضت لأضرار كبرى نتيجة المعارك»

ويتابع ماجد: «تقدر ممتلكاتي بأكثر من ثمانية ملايين وإلى اليوم لم يتم إخباري عن الموعد، الذي من الممكن أن يتم خلاله صرف مبلغ التعويض الذي قد يكفيني لدفع أجار المنزل الحالي لمدة سنة، لا أكثر».

«سأنتظر وأعمّر بيدي»..

يرفض العم أبو سامي من سكان منطقة الميدان، التقدم بطلب إلى لجنة إعادة الإعمار كي يتم تعويضه، ويقول: نحن كنا نعاني من البيروقراطية قبل وقوع الأحداث، وقد ازدادت بعدها، حيث أن «نفس الحكومات طويل» فيما يختص بتعويض الأضرار المادية، وقد شاهدت تجارب جيراني، الذين لم يحصلوا حتى اليوم على تعويضاتهم، ومن حصل فإن تعويضه لا يكفي أجرة عمال نقل مواد البناء فقط!، وبعضهم خسر مبالغ لتقديم دوره ويحصل على التعويض مبكراً، وإلى اليوم لم يقبض ليرة»!. يضيف أبو سامي: «لم أنتظر يوماً مساعدة من أحد، لذلك لن أتقدم بأي طلب، وسوف أنتظر هدوء الأوضاع وأقوم بإعادة تعمير كل ما تهدم كما بنيته في المرة الأولى».

5000 ليرة وبنزين لنقل «مقدر أضرار»!

ساجد من سكان منطقة برزة، أخبر قاسيون عن تجربته مع طلبات التعويض: «قدمت محضر للشرطة من أجل تقييم الأضرار التي لحقت بمنزلنا في منطقة برزة، حيث قام الشرطي المسؤول بتحديد موعد ليتم الكشف، واضطررت في نهاية الأمر، وبعد المماطلة، بأن أدفع للمسؤول عن الكشف مبلغ 5000 ليرة سورية، وأحضرت سيارة على حسابي الخاص لنقله مع زملائه إلى منزلنا، بسبب عدم توفر البنزين اللازم لتحريك سيارة المخفر!. ويتابع ساجد: «بعد هذا العذاب تم تقدير الأضرار التي لحقت بمنزلي بحوالي 400000 ليرة سورية وأنا منذ ستة أشهر أنتظر مبلغ التعويض وإلى اليوم لم يصلني الدور».

سقف تعويض الصناعيين مناسب «لإمكانات الحكومة»!

لتعويض الصناعيين مسار أطول، حيث تحول طلباتهم للجنة المختصة بحصر قيمة التعويض، لتدرس القوائم ويتم الكشف الحسي على المنشآت، وصولاً لقرار التعويض، ودفع 30% من قيمة الضرر، وفق سقف لإجمالي التعويض ما يزال 10 مليون ل.س! لمنشآت تقدر قيمتها وبالتالي إعادة إحيائها بملايين الليرات بالحد الأدنى.

غرفة صناعة دمشق وريفها، تقدمت بطلبات إلى لجنة تعويض المتضررين ليتم رفع الحد الأعلى لسقف التعويض عن الأضرار إلى 20 مليون ليرة، ثم إلى 30 مليون، لكن لم يستجب لها حتى اليوم. بررت لجنة إعادة الإعمار أن التعويض المقرر لهذه الأضرار لا يعد منطقياً، لأن الحكومة اتخذت حزمة من الإجراءات والتسهيلات التي تفيد المتضررين، ما يعد تعويضاً إضافياً يوازي التعويض المادي أو التسهيلات التي سيتم تقديمها لاحقاً وهي قيد الدراسة، إضافة إلى أن المبلغ المقدر بـ10 ملايين ليرة يتناسب مع الإمكانات المالية المحدودة، للجنة إعادة الإعمار والمخصصة ضمن الموازنة العامة للدولة.

جابر صناعي صاحب معمل في منطقة سبينة قال: «قدرت اللجنة المخصصة حقنا بالتعويض بحوالي مئة وعشرين مليون ليرة سورية، لذلك يتوجب علينا الانتظار فترة أطول كي نحصل على سقف التعويض، الذي لن يكون كافياً لإعادة إحياء معملنا». ويتابع جابر: «المفارقة أننا مازلنا مطالبين بدفع عدادات الكهرباء والماء وغيرها من رسوم، رغم عدم تمكننا من الوصول إلى مصانعنا!» يقول جابر: «كنا نطالب بالسماح لنا بنقل معداتنا من معاملنا، التي كنا نستشعر خطراً قريباً منها لكن تعنّت بعض السلطات حال دون ذلك، مما أدى إلى تكبدنا خسارات كبيرة. وعندما كنا نقول من سيقوم بتعويضنا؟ كان الرد يأتي بأنه سيتم تعويض كامل خسارتنا. لكن الواقع يقول غير ذلك!.

232 ألف ل.س وسطي تعويض متضرر في دمشق!

شكلت الحكومات المتلاحقة عدداً كبيراً من اللجان المختصة مهمتها التعويض، بدأت بلجان تعويض، تحولت فيما بعد إلى لجنة إعادة الأعمار، وهذه اللجان انبثق عنها لجاناً فرعية ولجاناً تابعة للجان الفرعية. كل هذا جعل من السوريين الناجين من المعارك في أحيائهم يغرقون في دوامة معركة بيروقراطية أخرى طويلة الأمد.

يضاف إلى ذلك الحالة المعتادة والمستمرة، من وجود الوساطة والمحسوبية وتكاليف الرشوة في موضوع التقدير الحسي للأضرار في أغلب المناطق، وكذلك الأمر في ضبوط الشرطة التي قد تضيف مبالغ أو تنقص أخرى بناء على الدفع، بحسب شهادات من المتضررين.

المسار البيروقراطي للتعويض

تختلف التعويضات والإجـراءات واللجان التي يجب مراجعتها بحسب اختلاف مبلغ التعويض، واختلاف طبيعة المنشأة المتضررة، منزلاً، أم ورشة أم محال تجارية، أم سيارة. حيث يتطلب الأمر طلب تعويض من اللجنة المختصة، وكشف حسي وتقييم، ثم رفع المبالغ الإجمالية من اللجان الفرعية إلى اللجان المركزية لإعادة الإعمار، لينتظر المتضررون فترات زمنية طويلة لقبض المبلغ المُقر.

كانت عملية التقييم في المرحلة الأولى، تعتمد على تقدير اللجنة المختصة بناءً على توصيف الشرطة، ثم أصدرت وزارة الإدارة المحلية، التعليمات الخاصة بالكشف الحسي، طبقت على كل الطلبات المقدمة بعد صدور التعميم، ويرفض أي طلب لا يلتزم بها.

وسطي 232 ألف ليرة لمتضرري دمشق نهاية 2014

كانت محافظة دمشق قد أعلنت منذ شهر 2 من عام 2013 عن البدء بصرف تعويضات المتضررين من أعمال العنف، وفي نهاية عام 2014 بلغ عدد الطلبات المقدمة في دمشق 24206 طلباً، حصل 7388 منهم، أي نسبة 30% من المتقدمين، على تعويضات بلغت المبالغ الإجمالية لها 1,72 مليار ل.س. وذلك بحسب آخر التصريحات لمدير الشؤون المالية في محافظة دمشق نصوح النابلسي في شباط 2015.

أي أن وسطي ما حصل عليه المتضررون في دمشق بلغ 232 ألف ل.س، ومن بينهم من حصل على تعويض 25 ألف ل.س فقط كتعويض عن أربع أجهزة كهربائية كالتلفزيون والبراد وغيرها، أيضاً بحسب تصريح سابق للنابلسي!.

الصادرات: نقطة انطلاق في «المشروع

تشكلت الحكومة الجديدة- القديمة في شهر آب 2014، وافتتحت نشاطها الاقتصادي برفع أسعار المازوت والبنزين للصناعيين، والسماح للقطاع الخاص باستيراد المازوت لأغراض الصناعة، وكان ذلك بداية الإعلان عن تسويق «مشروع اقتصادي» جديد محوره الأول هو «عقلنة الدعم»، والثاني «تحفيز التصدير» ودعم الإنتاج المحلي.

■ عشتار محمود

وبالفعل انطلقت منذ ذلك الحين، أخبار التصدير والمصدرين واتحادهم وهيئتهم، لتملأ صفحات الإعلام المحلي المهتم بالشؤون الاقتصادية. وكان الربط بين الفكرتين أي عقلنة الدعم وتحفيز التصدير، هو أن: «توفير الموارد للحكومة التي كانت مخصصة للدعم سيدفع إلى زيادة الاستثمار العام، ودعم الإنتاج المحلي لزيادة التصدير، وسيؤدي إلى توسيع الإنتاج، وزيادة التشغيل والدخول ويقلص البطالة، ويعيد ترميم القطع الأجنبي من خلال عائدات التصدير».

فهل حقق تحفيز التصدير الأهداف الرئيسية، أي توسيع الإنتاج المحلي وتحقيق عوائد من القطع الأجنبي؟

«فرط الحماس» الحكومي.. ومضاعفة الصادرات!

كانت الحماسة قد دفعت وزير الاقتصاد الحالي، ورئيس هيئة التخطيط سابقاً إلى الإعلان بشهر 5-2014 أن الصادرات السورية قد بلغت 2 مليار يورو خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، وعاد اتحاد المصدرين لينفي ذلك لقاسيون، ويقول: «أن الرقم الوحيد المعلن حول ذلك هو رقم مركز التجارة العالمي «ICT» الذي أشار إلى 31 مليون دولار في 3 أشهر الأولى».

بكل الأحوال فإن عام 2014 انتهى وبدأت تظهر أرقام أكثر «عقلانية»، ولكنها متباينة. حيث أعلنت وزارة الاقتصاد بتاريخ 12-3-2015 بأن الصادرات في 2014 قد تضاعفت عن حجم الصادرات في 2013!، وذلك في معرض ردها على أرقام منشورة من مراكز أبحاث خاصة حول الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري، أي زيادة الواردات مقابل الصادرات. فهل تضاعفت الصادرات فعلاً، أم أن هذا التصريح من «فرط الحماس» الحكومي أيضاً؟

تتوافق الأرقام الرسمية حول صادرات 2013، مع الأرقام الدولية من مركز التجارة العالمي ICT، والذي أعلن أن مجموع صادرات سورية بلغت 1,3 مليار دولار، وهو الرقم ذاته الذي أعلنه رئيس هيئة تنمية وترويج الصادرات إيهاب اسمندر في 2014 حول صادرات العام الذي سبقه..

أما بالنسبة لصادرات عام 2014 فقد تباينت الأرقام الرسمية حولها، بين تصريح مدير عام الجمارك الذي أعلن أن قيمتها بلغت 1,3 مليار دولار في 2014 أي أنها لم تحقق نمواً يذكر عن 2013، وبين تصريح رئيس هيئة تنمية الصادرات الذي أعلن أن القيمة الفعلية للصادرات السورية في 2014 تصل إلى 1,8 مليار دولار، أي أنها حققت نمو بمقدار 38%.

وبكل الأحوال فإن الصادرات لم تتضاعف قيمتها وفق أي من التصريحات الرقمية الحكومية، أي نسبة نمو 100% لم تتحقق، ما يجعل تصريح وزارة الاقتصاد حول تضاعف الصادرات مبالغ به، أو بحاجة إلى تفسير.

8% نمو الصادرات الاستهلاكية

تحسنت نسبياً في 2014 الصادرات المعدة للاستهلاك، أي المصنعة سورياً فبعد أن كانت نسبتها 20% في 2013، بلغت 28% في 2014، أما النسبة الباقية العظمى وهي حوالي 71% من الصادرات ما يسمى سلع وسيطة، أي سلع غير مصنعة كلياً في سورية بل مصدرة لتصنع في الخارج، وتُظهر بيانات ICT حول صادرات عام 2013، حيث شكلت الفواكه والمكسرات أبرزها بمقدار 220 مليون دولار، ليليها القطن بمقدار 123 مليون دولار، نصفها تقريباً قطن بشكله الخام بمقدار 61 مليون دولار، تلتها مجموعة الملح والكبريت والجص والحجر والكلس والإسمنت بمقدار 111 مليون دولار، ثم الحيوانات الحية بمقدار 90 مليون دولار، أما الخضار والجذور والدرنات بلغت 81 مليون دولار.

عوامل أمنية دعمت تكيف المنتجين

النمو البسيط في الصادرات الاستهلاكية النهائية بين 2013 و 2014، لم يتعدّ زيادة 8%، وهو ما يتم التحدث عنه حول تحسن الصناعات التحويلية في سورية، الصناعات الغذائية والألبسة والأدوية بشكل رئيسي، وهذا جيد، ولكنه يعود بالدرجة الأولى إلى تغيرات في الواقع الميداني المرتبط بمناطق التوتر، حيث أن الخسارة الكبرى في المدن الصناعية كانت في عامي 2012 و 2013 وأدت إلى توقف شبه كامل، لتعود كل من حسياء وعدرا الصناعية إلى العمل جزئياً في 2014 وهذا كان أحد أهم المحددات في التحسن في نشاط الصناعات التحويلية، وتحسن ظروف النقل، وزيادة قدرة المنتجين على التكيف مع الظروف الطارئة المتعلقة بالأزمة، بعد تجربة ثلاث سنوات من التدهور المتسارع، واستقرار جزء منهم في المناطق الآمنة نسبياً.

السياسات عرقلت ولم تدعم!

إلا أن تحسن العامل الأمني المؤثر إيجاباً فتح احتمالات تحسن النشاط الإنتاجي إلا أنه لاقى إعاقة جدية في كافة السياسات الحكومية الاقتصادية التي سبقت وأعقبت الإعلان عن مشروع «تحفيز التصدير»!.

حيث نتج عن عقلنة الدعم وجملة سياسات ليبرالية اقتصادية أخرى خلال عام 2014، ارتفاع في المستويات العامة للأسعار، وبالتالي ارتفاع كبير في الكلف على المنتجين الصناعيين والزراعيين كافة، كان محركها الأول هو شعار الحكومة بعقلنة الدعم، وقبله تخفيض الإنفاق، الذي تُرجم بتراجع الحكومة في ظروف الحرب عن دعم المحروقات وبالتالي تحرير أسعار المازوت والبنزين على الأقل، ورفع أسعار الفيول بنسبة 70%، مما يزيد من كلف العمليات الإنتاجية والنقل.

يضاف إلى هذه الخطوة -التي تعاكس تماماً دعم الإنتاج- السياسات التي أدت إلى تراجع كبير في قيمة الليرة السورية، وسوء إدارة احتياطي القطع الأجنبي، الذي انتقل للمضاربين من كبار الرابحين وكبار المستوردين، وما نجم عنه من زيادة قدرة هؤلاء على التحكم واحتكار مستلزمات الإنتاج الرئيسية، وهو ما يتضح جلياً في الزراعة أكثر من الصناعة، حيث تحملت خسائر كبرى أدت لتوقفات في الإنتاج، نتيجة ارتفاع كلف أسعار المازوت ومستلزمات الإنتاج غير المدعومة، بل

وزارة الاقتصاد تعلن تضاعف الصادرات في 2014 ووفق أرقام رسمية أخرى بقيت الصادرات على مستوى 2013 أو نمت بمعدل 38% أما التحسن دعمته ظروف أمنية أفضل وأعاقته السياسات!

أسعار رسمية لتخفيف عوائد التصدير!

خلف أسباب اختلاف حجم الصادرات وبالتالي العوائد المتوقعة منها، بين الرقم الرسمي والأرقام الحقيقية، تكمن نشرة أسعار الصادرات التي صدرت خلال الأزمة نشرتين منها عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لتسعر الصادرات بأسعار غير حقيقية، وأقل من أسعار المنتجات في السوق السورية بفوارق بلغت في نشرة عام 2013 حدود تصل إلى 100% وأكثر في بعض المواد كالحبوب: فالبرغل بـ 35 ل.س، الحمص حب 60، وزيت الزيتون 150 ل.س!

لا يوجد أي تفسير لتسعير الصادرات بهذه الأسعار التي تسمى تأشيرية، سوى أنها تؤدي إلى تخفيض قيمة فواتير التصدير، التي يحدد على أساسها ما يجب أن يستعاد من قطع أجنبي، بالتالي هي تؤدي إلى تخفيض العائدات المطلوبة من القطع الأجنبي، والتي لا يدفع إلا نصفها بأحسن الأحوال «260 مليون دولار»، أو أقل من ربعها «130 مليون دولار» مع اختلاف التقديرات المبنية على تصريحات حكومية!.

الاقتصادي» الحكومي .. فماذا حصل؟

وذات الأسعار الاحتكارية والمرتبطة بالدولار لأنها مستوردة بأغلبيتها العظمى، مثل البذار والأدوية، وأغلب المكونات العلفية، بالإضافة إلى الأسمدة التي تضاءلت كميات توزيعها، وأصبحت بجزء هام منها مستوردة ومدعومة بنسب ضئيلة، وينتقل الجزء الأكبر منها عبر الفساد المنظم إلى السوق السوداء لتصبح أسعارها «عالمية» وغير مدعومة.

تراجع في إنتاج الزراعات التصديرية

على سبيل المثال شهدت الزراعات التصديرية الفائضة تراجعاً في الإنتاج خلال عام 2014، وفي ظل سياسات تحفيز التصدير!، فالمعلومات حول البندورة المحمية، والحمضيات أشارت إلى تراجع 55% في الأولى، وهو التراجع في عدد البيوت البلاستيكية المزروعة من إجمالي العدد وذلك مع زيادة الكلف إلى 55 ل.س للكغ في 2014، بينما كانت 27 ل.س للكغ وسطياً في 2013 وفق تقديرات سابقة، أما الحمضيات فقد شهدت «ازدهاراً» وفق الأرقام الرسمية، بينما تبين الوقائع القائمة على أخذ العينات من بلدات رائدة في الإنتاج، إلى تراجع بلغ النصف في بلدة يحمور على سبيل المثال والتي تساهم بنسبة 8–9% من الإنتاج السوري، وذلك بسبب تراجع قدرة أغلب المزارعين عن تمويل تكاليف عمليات الزراعة، التي بلغت حوالي 100 ألف ل.س للدونم، وحوالي 25 ل.س للكغ في 2014، ليتوقف الإنتاج لدى أغلب المشاريع التي تضطر للسقاية بالمولدات.

تخفيض الرسوم على التجار وزيادتها على المنتجين

يضاف إلى ذلك آخر السياسات الليبرالية التصعيدية التي تواجه ما تبقى من إنتاج محلي، والقائمة على تخفيض الرسوم الجمركية على المواد المستوردة حتى التي تتوفر لها بدائل محلية، وفرض ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي التي تحمّل المنتجين المحليين رسوماً تصل إلى 24%، و16% وبأدنى حد 5%، بينما تحمّل مستوردي السلع المشابهة رسوم لا تزيد عن 5%، وأبرز مثال على ذلك، الخيوط المستوردة التي يفرض عليها رسم إنفاق 1%، بينما إنتاج الخيوط المحلية عليه رسوم بمقدار 5%. بحسب ما ورد في اعتراضات ومقترحات غرف الصناعة على فرض الرسم.

أي أن كل الإجـراءات الاقتصادية في عام 2014، كانت بالمحصلة تتعاكس مباشرة مع محاولات الإنتاج المحلي للتكيف والاستمرار، حيث رفعت كلفه الأساسية أي الوقود، وخفضت كلف استيراد التجار لبدائله، بينما لم تشهد الصناعة أو الزراعة المحلية أي شكل جديد من أشكال الدعم، في مواجهة تراجعه السابق بشكل شبه نهائي، حيث يتركز الدعم المتبقي اليوم في قطاع الكهرباء، ولكنه مترافق مع تدهور في عمليات إنتاجها ما يهدد برفع الدعم، وتسليم القطاع الخاص ومستوردي «الأمبيرات» مهمة «كهربة البلاد»!.

تحفيز التصدير في ظروف الحرب ورفع الدعم يُنشأ قطاع تصديري معزول عن الاستهلاك المحلي ومرهون بالخارج ينقل الموارد دون عوائد قطع أجنبي هامة!

«معارض ولجان».. فخر الدعم الحكومي

ما تفتخر به الحكومة هو دعم مباشر للصادرات تظهر المعلومات حوله تراجع في الشركات والجهات القادرة على التصدير، حيث بلغ 50 مليون ل.س في 2013، مقابل 160 مليون ل.س في 2012، بالإضافة إلى التسهيلات والمساهمة في نفقات مشاركة المصدرين السوريين في المعارض الدولية في 2014، ومجموعة من القوانين واللجان والجهات المتعلقة بالتصدير، التي لن تستطيع حتى إن اجتهدت في العمل، أن تواجه حقيقة ترافق السياسات مع عملية لبرلة نهائية لاقتصاد أزمة، وتتركز أمواله وبالتالي قرارته والمصالح فيه، بيد الفساد والمضاربين ودعاة الربح السريع الرخيص وأمـراء الحـرب، ما يعني بالتجربة تضاؤل الإنتاج المحلي وازدياد الطفيليين انطلاقاً من التجارة بديلاً عن الإنتاج وصولاً إلى صناعة العنف عوضاً عن الإعمار، إن سياسات تتجاهل الفقر والحرمان في ظروف الحرب، ولا تنطلق منهما لا يمكن أن تخلق مجال عمل وحركة للإنتاج والمنتجين.

خلاصة

- تختلف الأرقام على حجم «نمو» قطاع الصادرات في 2014، الذي ارتبط تحسنه أو توقف التدهور فيه، بالدرجة الأولى باستقرار نسبي في المدن الصناعية التي توقف أغلبها في 2013، وخرج بعضها بشكل نهائي عن الإنتاج.
- تعلن وزارة الاقتصاد أن «مشروعها الاقتصادي» القائم على تحفيز التصدير قد أدى إلى مضاعفة الصادرات، دون وجود أي رقم يثبت ذلك، لأن الأرقام الرسمية غير حقيقية بحسب الوزارة، ومبنية على أساس أسعار تأشيرية يبدو أن هدفها، تخفيض العوائد من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير، الذي لا يستعاد منه إلا الجزء اليسير 10–25%.
- إن حجم زيادة قطاع الصادرات لا يبدو ذا شأن، وتحديداً إذا ما كانت كل السياسات الاقتصادية في النموذج الليبرالي المستمر في الحرب تؤدي حتماً إلى تراجع الدولة عن الدعم، بالتالي تراجع الإنتاج حتماً، وأوضح النتائج هو تراجع إنتاج الزراعات التصديرية بسبب زيادة الكلف، وتراجع الدعم.
- الوزن الأساسي في التصدير هو لكبار التجار، من أمثال تجار أسواق الهال، الذين يستجرون الفواكه والخضار من المنتجين بأسعار تقارب التكلفة، ويبيعونها خارجياً بالقطع الأجنبي، يضاف إليهم جزءاً قليلاً من الصناعيين الذين يعالجون المواد الأولية المحلية بالمستويات الدنيا، ليعلبوا زيت الزيتون، أو يجففو قشور الفواكه، وبأحسن الأحوال تصنيع الألبسة. وهؤلاء القادرون على الاستمرار في ظروف ارتفاع كلف الإنتاج بمستويات قياسية، ويتحولون تدريجياً إلى قطاع معزول عن السوق المحلية، التي تتراجع قدرتها الشرائية، ويخسرون قدرتهم على الاستمرار في ظروف ارتفاع الكلف، ومنافسة المستوردين، أو المنتجين الخارجيين.
- إن التصدير والتهريب لم يعد يتم اليوم من السلع الفائضة فقط، بل أصبح يتم على حساب الاستهلاك المحلي، فمقابل وجود منتجات متاحة للتهريب أو التصدير، يتواجد ملايين من السوريين الذين تقلصت قدرتهم على الشراء والاستهلاك للحد الأدنى، يفترض أن يكونوا نقطة انطلاق المشروع الاقتصادي الحكومي، عوضاً عن السماح بتهريب المنتجات المحلية بشكل شرعي أو غير شرعي.

650 مليون دولار

قطع التصدير المفترض إعادته

أهم أهداف الحكومة من «تحفيز التصدير» هو تحقيق عوائد من القطع الأجنبي، ولهذا الغرض أصدر المصرف المركزي قراراً في آيار 2014 بضرورة إعادة 50% من القطع الأجنبي المصدر وعدم الاحتفاظ به في الخارج، بينما كانت النسبة في الثمانينيات 100%، أي يجب إعادة كل القطع الأجنبي المحصل من التصدير وتحويله إلى ليرات سورية. بكل الأحوال نسبة 50% من عوائد التصدير تعادل 650 مليون دولار باعتبارها نصف قيمة الصادرات البالغة 1,3 مليار دولار في عام 2014 بحسب مدير الجمارك. فهل تم تحصيلها؟

260 مليون دولار

قطع التصدير المعاد- المركزي

بحسب حاكم مصرف سورية المركزي في الشهر الأول من عام 2015، فإن قطع التصدير الذي يعيده المصدرون لا يشكل سوى 10% مما يدفعه المركزي من قطع أجنبي للمستوردين، حيث يمول المستوردات بنسبة 40%.

وبناء عليه يمكن تقدير رقم عوائد قطع التصدير بـ 260 مليون دولار، فإذا ما كانت المستوردات قد بلغت في 2014: 1300 مليار ل.س، أي حوالي 6,5 مليار دولار «بسعر صرف 200»، فإن المركزي قد مولها بقيمة تقريبية 2,6 مليار دولار «40%»، يبلغ قطع التصدير المعاد للمركزي نسبة 10% منها، أي 260 مليون دولار.

130 مليون دولار

قطع التصدير- الاقتصاد

وفي تقديرات أخرى أكثر تشاؤماً لحجم قطع التصدير المعاد، ذكر ثائر فياض مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، بأن ما يعود من قطع التصدير لا يتعدى نسبة 10%، أي إذا قدرنا هذه النسبة من حجم الصادرات 1,3 مليار دولار في 2014، فإن القطع المعاد لا يتعدى 130 مليون دولار.

5-7 أضعاف!

الفارق بين أسعار الصادرات الوهمية والحقيقية

أكدت وزارة الاقتصاد بتاريخ 12–3–2015 أن الأرقام الرسمية لا تعبر عن قيمة الصادرات الفعلية، معطية أمثلة: فالأسعار الرسمية للألبسة المصدرة هي 2,5–3 دولار، في حين أن وسطي القيمة الحقيقية 20–22 دولار!، دزينة الجلود المصدرة مسعرة رسمياً بـ 30 دولار، أما القيمة الحقيقية تصل إلى 160 دولار. أي أن الفوارق تبلغ 7 أضعاف في الألبسة، وأكثر من خمس أضعاف في الجلود. وبالتالي فإن ما يتوجب أن يدفع كقطع تصدير يفترض أن يتضاعف بهذه النسب. وحول أسباب اختلاف حجم الصادرات وبالتالي العوائد المتوقعة منها، بين الرقم الرسمي والأرقام الحقيقية، تكمن نشرة أسعار الصادرات التي صدرت خلال الأزمة نشرتين منها عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لتسعر الصادرات بأسعار غير حقيقية، وأقل من أسعار المنتجات في السوق السورية بفوارق بلغت في نشرة عام 2013 حدود تصل إلى 100% وأكثر في بعض المواد كالحبوب: فالبرغل بـ 35 ل.س، الحمص حب 60، وزيت الزيتون 150 ل.س!

لا يوجد أي تفسير لتسعير الصادرات بهذه الأسعار التي تسمى تأشيرية، سوى أنها تؤدي إلى تخفيض قيمة فواتير التصدير، التي يحدد على أساسها ما يجب أن يستعاد من قطع أجنبي، بالتالي هي تؤدي إلى تخفيض العائدات المطلوبة من القطع الأجنبي، والتي لا يدفع إلا نصفها بأحسن الأحوال «260 مليون دولار»، أو أقل من ربعها «130 مليون دولار» مع اختلاف التقديرات المبنية على تصريحات حكومية!.

ماوراء الأسعار وارتفاعها!

لا تجد التصريحات الحكومية لتبرير ارتفاع الأسعار، غير الحديث عن تدهور الإنتاج وارتفاع تكاليفه، نتيجة انخفاض سعر الصرف لليرة والظروف الأمنية.

■ معن خالد

ورغم أن هذين التبريرين هما بالفعل أساساً لهذه المشكلة، ويمثلان ضغوطاً موضوعية لارتفاع الأسعار، إلا أنهما لا يعنيان أن نتيجة هذا الوضع ينبغي التسليم لارتفاع الأسعار، إلا كونهما تفسيران مستمدان من عقلية اقتصاد السوق، التي لا تملك الحكومة وفقه أي أداة لتخفيض الأسعار، ما يجعل الأسعار تلتهب أمام أعين الجميع دون أي حل. وعلى ذلك تكون مسؤولية الحكومة بالحد الأدنى، هو تبنيها لخيار اقتصاد السوق بشكل معلن وصريح.

كما أن تفسير الحكومة لارتفاع الأسعار بدور كبير لتجار الأزمات، يأتي في السياق ذاته، أي ترك الاقتصاد لقوى السوق، التي ليس من مهمة الحكومة أبداً تأديبها أو «عقلنتها» وذلك وفقاً لعقلية «دعه يعمل دعه يمر»، بل تكتفي بشتمها و«التضرع» لأجل الخلاص منها، وكأنها من ظواهر غيبية لا يمكن إدراكها أو مشاهدتها وبالتالي محاربتها!.

ما يبدو سهلاً بالنسبة للحكومة هو الإكثار من الحديث عن أسباب رفع الأسعار بغض النظر عن موضوعية أسبابها، وبغض النظر عن دور الحكومة فيها، كما تستهل الحكومة التباكي على النتائج الكارثية على المواطن البسيط. لكن ما لم ولن تجيب عليه الحكومة هو النتائج الإيجابية التي تعود على أصحاب رؤوس الأموال من هذه السياسة.

فما هو مصير أرباح هؤلاء، هل قلّت في الأزمة أم تضاعفت؟ وماذا حصلت الحكومة كضرائب على أرباحهم؟ السؤال الأهم هو: ما ردة فعل أصحاب الرساميل بعد ارتفاع الأسعار، هل هربوا بسبب ارتفاع تكاليفهم كما يدّعون، أم سارعوا لاقتناص فرصة ارتفاع الأسعار لإيجاد استثمار جديد بعد أن أصبحت الأسعار العالية تغريهم بالربح الوفير.

لتوضيح الفكرة السابقة، علينا أن نسأل السؤال المباشر التالي: ألم ينتظر كبار أصحاب الرساميل رفع أسعار المحروقات لكي يقولوا: باتت تكلفة استيرادها أو بيعها عبئاً على الحكومة ونحن أقدر على استيرادها وبيعها!. من منهم كان سيفكر باستيراد مادة المازوت وبيعها عندما كان سعره 20 ليرة مثلاً، اللهم إلا صغار الرساميل التي تقبل أرباحاً لا يرضى بها كبارهم.

وكذلك الأمر على سبيل المثال في قطاع النقل، ألا يحفز تضاعف سعر تذكرة النقل لأربعة أضعاف بالحد الأدنى- و«الخير لقدام»- بين المحافظات كبار رؤوس الأموال لاستثمار جديد وضخم في هذا القطاع. ألم تنتظر مشاريع النقل الجوي ارتفاعات كهذه، لتكون تشغيلات طائراتها على خطوط النقل بين المحافظات استثماراً مربحاً، حيث بات المواطن البسيط مضطراً للتفكير بجدوى انتقاله بالطائرة بدل الباص في ظل الوضع الأمني وارتفاع تكاليف النقل البري.

مما لاشك فيه أن ارتفاع الأسعار هو الضريبة التي دفعها فقراؤنا لأصحاب الرساميل في ظروف الأزمة، بعلم ومباركة كافة الجهات المختصة وواضعي السياسات، وما التباكي على حال الشعب إلا تضليلاً لعيوننا عما ربحه الآخرون!

رغم تخفيض سعره..

البنزين في سورية هو الأعلى في دول المنطقة

رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 19 آذار 2015، أسعار مادة الكاز من «1780» إلى «2373» ليرة سورية للصفيحة «20 ليتر» وذلك بالنسبة لمشتريات القطاع العام، كما رفعت سعر الكاز من «1800» ليرة إلى «2400» ليرة للصفيحة بالنسبة للقطاع الخاص، وهو ما يعني رفع سعر هذه المادة بمعدل 33% تقريباً.

■ إعداد قاسيون

بالتوازي مع ذلك قالت وزارة التجارة الداخلية أن «سعر مادة البنزين العادي لصالح إدارة الوقود بات «2400» ليرة للصفيحة»، ومن غير المعلوم حتى اللحظة، فيما إذا كان ذلك يعني تخفيض سعر صفحية البنزين في السوق التي كانت قبل ذلك الخبر عند «2600» ليرة. وبغض النظر عن ذلك سنفترض أن سعر البنزين المعلن في الخبر هو السعر الرسمي وسنقارن هذا السعر مع الأسعار في الدول المجاورة مقارنة بالحد الأدنى للأجور في تلك البلدان، وذلك لملاحظة الفارق بين سعر البنزين في سورية وسعره في الدول المجاورة.

● الأردن:
سعر صفيحة البنزين نوع «أوكتان 95» هو: 14,7 دينار.
الحد الأدنى للأجور هو: 190 دينار.
نسبة سعر الصفيحة إلى الحد الأدنى للأجور: 8%

● لبنان:
سعر صفيحة البنزين «أوكتان 95» هو: 24500 ليرة لبناني.
الحد الأدنى للأجور في لبنان هو: «675000» ليرة لبنانية.
نسبة سعر الصفيحة إلى الحد الأدنى للأجور: 4%

● مصر:
سعر صفيحة البنزين «أوكتان 95» هو: 125 جنيه
الحد الأدنى للأجور هو: 1200 جنيه.
نسبة سعر الصفيحة إلى الحد الأدنى للأجور: 10%

● سورية:
سعر صفيحة البنزين في سورية هو: 2400 ليرة
الحد الأدنى للأجور هو: 17400 ليرة
نسبة سعر الصفيحة إلى الحد الأدنى للأجور: 14%

تبين الأرقام السابقة أن أسعار مادة البنزين في سورية، وهي مادة حيوية في قطاع النقل على الأقل، هي الأعلى مقارنة بالدول المجاورة رغم افتراض انخفاض سعر الصفيحة إلى «2400» ليرة سورية مؤخراً. من الواضح أن سياسة رفع الأسعار التي تنتهجها الحكومة لا تمت للمنطق بصلة، فهي من جهة أعلى من الأسعار العالمية وأعلى من دول الجوار، كما بيّنا أن سعر هذه المادة بالنسبة إلى دخل المواطن العادي أعلى بكثير من سعرها مقارنة مع النسبة نفسها في دول الجوار، ما يعني أن القوة الشرائية للمواطن السوري متدهورة بشكل كبير بسبب رفع الأسعار التي تنتهجه الحكومة التي وفيما لو قامت بتخفيض بسيط لسعر مادة سرعان ما ستعمل على تعويضه من مادة أخرى، رغم أن تخفيض مادة البنزين لا يغير شيئاً من كون سعره في سورية هو الأعلى في المنطقة.

قد يرى البعض أنه لا تأثيراً كبيراً على المواطن السوري بارتفاع مادة الكاز أو غلاء البنزين مقارنة بدخله إلا أن الواقع يؤكد أن المواطن السوري زاد من اعتماده على هاتين المادتين أكثر من سنوات ماقبل الأزمة، فقد زاد استخدام المواطنين لسيارات الأجرة المعتمدة على البنزين بسبب انقطاع السرافيس كما أن المواطن السوري عاد ليستخدم مادة الكاز في الإضاءة والطبخ نتيجة انقطاع التيار الكهربائي بعد أن كاد ينسى هذه العادة القديمة.

سياسة رفع الأسعار التي تنتهجها الحكومة لا تمت للمنطق بصلة، فهي أعلى من الأسعار العالمية وأعلى من دول الجوار

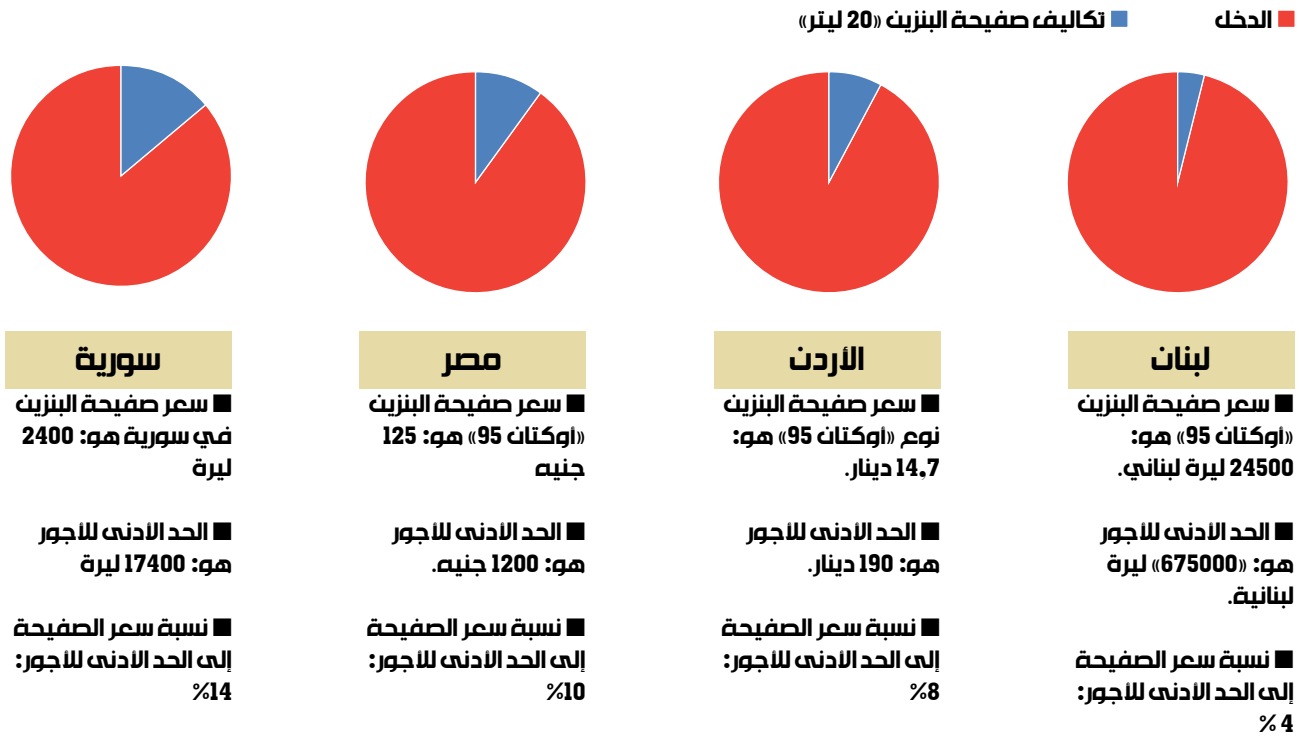

عقلنة الدعم وأمل إبليس في الجنة!!

قدّم النقابيّ حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف والتأمين والتجارة مداخلة اقتصادية هامة، في المؤتمر السنوي لاتحاد عمال دمشق، انتقد فيها السياسات الحكومية السابقة التي أدخلت البلاد في الأزمة، والسياسات الحالية التي تسير في الاتجاه نفسه، وفق رأي منصور، ومع استمرار تغطيتها لأهم نقاشات وتقارير النقابات الاقتصادية، تنشر قاسيون أهم ما جاء في المداخلة.

■ خاص قاسيون

بدأ منصور حديثه حول العلاقة بين النقابات والحكومة قائلاً: «إن من البديهي أن نكون نحن والحكومة في خندق واحد في مواجهة أيّ خطر على الوطن، أو أيّ تهديد للسيادة الوطنيّة، وهذه البديهيّة بحدّ ذاتها علمتنا أن ننتقد الأداء الحكومي ونواجهها عند محاولتها النيل من المكتسبات التي حققناها على مدار سنوات بقوة وهمّة عمالنا وتنظيمنا النقابي، وخاصة تلك السياسات التي لعبت دوراً في انفجار الأزمة التي ندخل عامها الخامس، مع تدخّل أكثر من 80 دولة في الحرب علينا، مستفيدون من كل الثغرات التي أحدثتها الحكومات المتعاقبة، وخاصة القاضية بفرض النموذج الليبرالي المشوه والفاسد في البلاد، على حساب الغالبية الساحقة من المواطنين السوريين المتضررين، وعبر تنفيذ السياسة الثابتة في رفع الدعم وتحرير الأسعار ومحاولات تحويل جزء من شركاتنا ومعاملنا للخصخصة، وكف يد الدولة عن دورها الاجتماعي تنفيذاً لإملاءات الصناديق والمؤسسات الدولية «صندوق النقد والبنك الدوليين» التي أثبتت فشلها وانعكاساتها الخطيرة في كل بلد طُبقت فيه».

إن السياسات الاقتصادية المجحفة بحق المواطنين والعامل الكادح والمكافح على وجه الخصوص أدت لفوضى عارمة في الأسواق

ورجوعاً بالذاكرة قال منصور: «في أيلول 2007 بدأت الحكومة عبر تصريحاتها الرسميّة تؤكد، أن مقترحات إعادة توزيع الدعم لن تكون موضع التطبيق خلال الأيام أو الأسابيع القادمة، يبدو هذا التأجيل مع الارتفاعات السابقة والمستمرة منذ ذلك الحين لأسعار مواد الدعم، كان قدراً لابد منه مع بداية 2015 أيّ بعد ثمانِ سنوات من الهجوم على الدعم، من هنا فإن المعركة من أجل إبقاء الدعم والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية يجب أن تستمر بمقابل ذلك».

عن تجاهل زيادة موارد الخزينة!

وانتقد منصور الأداء الحكوميّ بالقول:«إن الحكومة الحالية ما تزال بكل أسف، تستسهل الحلول للأزمات الاقتصادية–الاجتماعية التي تكون من صلب العمل النقابي، مع معرفتنا المسبقة بحجم المؤامرة الكونيّة التي تتعرض لها سورية قديماً وحديثاً عبر التاريخ، وما تزال تتغافل وتتشيح ببصرها عن كل الاقتراحات المقدمة لها، المتعلقة بالمطارح المناسبة لتأمين موارد إضافية للخزينة، فهي لم تقم بأيّة إجراءات حقيقية لمكافحة التهرب الضريبي، كما لم توجه حرابها للفاسدين الكبار، الذين هرّبوا أموالهم للخارج، بالشكل المطلوب منها بالضرب بيد من حديد، بالإضافة لذلك، فإن من الهام أخذ الحيطة والحذر من تعليمات ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، وخاصة في قضيّة إعادة الإعمار، والإقراض، وهي التي نيّاتها لم تكن سليمةً في يومٍ من الأيام اتجاه شعوبنا».

من «إعادة» توزيع الدعم إلى «عقلنته»؟!

وأردف منصور «إن السياسات الاقتصادية المجحفة بحق المواطنين بشكل عام، والعامل الكادح والمكافح على وجه الخصوص، أدت لفوضى عارمة في الأسواق، وترد شديد في مستوى الخدمات العامةً من سكن وكهرباء ونقل وتعليم وصحة، وإنتاج ملايين الشبان والشابات العاطلين عن العمل، ومنهم خريجو جامعات، بلا عمل وبلا أفق للحياة بالحد الأدنى وغيرها، بسبب الأوضاع الأمنيّة الصعبة والتهديدات والقذائف اليومية من العصابات الإرهابيّة التي زادت من النزوح والهجرة، وإلى ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار العقارات والأراضي والمواد والسلع الأساسية. نعم هكذا كان الحال قبل نفاذ خطة الحكومة لـ«إعادة توزيع الدعم»، فكيف سيكون الحال إذا ما نجحت في «عقلنة الدعم؟» مع ضبابيته».

مجتمع المخاطر!

وأشار منصور أن المواطن السوري شهد ذوبان دخله المتواضع «ونحن هنا بصدد أصحاب الدخل المحدود».. أمام هذا الارتفاع الجنونيّ في أسعار المواد الحياتيّة والخدمات الضروريّة، لا توجد إجابة مقنعة، وإن وجدت، فهو يراها عاجزة ليس فقط عن التفسير، وإنما عن إعطائه الأمل في غد يستطيع فيه أن يوائم ما بين دخله المتواضع، وهذا الجشع غير المبرر الذي يجده في السوق، وإذا كان هذا هو حال أصحاب الدخل المحدود، فما هو حال من لا دخل له؟!».

وبيّن أنه ومن «خلال نظرة إلى ما يحيط بسورية من مخاطر وما نجده من تكالب القوى الإقليمية والدولية، عدنا نكتشف نتائج السياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها من الحكومات ما قبل الأزمة، ولعل هذا ما يفسر ما سبق أن طرحناه قبل الأحداث بسنوات أن سياسات الاقتصاد المفتوح واقتصاد السوق ستؤديان إلى ما سميناه «مجتمع المخاطر» فأيّة مخاطر أشد وأمضى مما نشهده اليوم؟!».

وختم منصور مداخلته بتقديم مجموعة مقترحات وحلول، منوهاً أن الحل الذي نراه مناسباً، هو التأكيد على استقلال القرار الاقتصادي الداعم للقرار السياسي، وهنا لابد من الإشارة إلى إعادة الأموال التي تم تهريبها إلى الخارج وإلى أموال المغتربين، وإلى القروض التي نهبت بوضح النهار وبالقانون، ومازال أصحابها يسرحون ويمرحون دون حسيب أو رقيب.

زائد ناقص

موعودين!

أعلن مصرف سورية المركزي أنه سيقوم بتمويل كل إجازات الاستيراد الخاصة بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، ودعا حاكم مصرف سورية المركزي، مالكي إجازات الاستيراد للتقدم إلى المصرف المركزي لتمويل مستورداتهم من مستلزمات الإنتاج عبر المصارف الخاصة.

■■■

التهريب أصعب!!

قال وزير المالية خلال لقائه أعضاء مجلس الشعب، بأنه لا يمكن القضاء على التهريب، وأن هناك صعوبات في الحد من مشكلة تهريب السلع والمواد الغذائية، من وإلى الدول المجاورة، مرجعاً ذلك إلى اتساع رقعة الحدود وعدم إمكانية تغطيتها بعناصر الضابطة الجمركية، إضافة إلى ظروف الأزمة التي تمر فيها البلاد!

■■■

وبعد هالطلب في محاسبة؟!

بالاستناد إلى التقييم الذي أجرته وزارة الصناعة للمؤسسات التابعة لها والمتعلق بتنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية، والانحرافات والخلل وحالات الفساد التي كشفها التقييم، طلب رئيس مجلس الوزراء مذكرة تفصيلية من وزارة الصناعة بشأن الواقع الفعلي للشركة العامة لاسمنت طرطوس، وتوصيف الوضع الراهن بعد ظهور خلل كبير في عمليات الاستبدال والتجديد وشراء المستلزمات السلعية، واستهلاك الوقود وغيرها من الانحرافات.

■■■

محاكم!

كشف مدير عام مصرف التسليف الشعبي، أنه تمت إحالة 200 قضية إلى المحاكم حتى تاريخه، تم خلالها الطلب بمنع سفر بحق المتعاملين الممتنعين عن سداد ديونهم وكفالاتهم، مبيناً أن القضايا حالياً في غرفة المذاكرة للبت بالموضوع. وفي السياق نفسه كشف مصدر مسؤول في المصرف العقاري لإحدى الصحف المحلية عن بدء تحويل جميع الدعاوى التنفيذية إلى المحاكم المصرفية، وذلك بعد صدور المرسوم رقم 19 الخاص بإجراءات التنفيذ المصرفية، والقانون رقم 21 القاضي بإحداث محاكم مصرفية خاصة بدعاوى المصارف. وأوضح المصدر أن عدد القضايا المحالة إلى هذه المحاكم المصرفية بلغ 385 قضية، وهذا العدد قابل للزيادة بحيث يتم تغطية كافة الدعاوى في المصرف، وأنه حتى الآن تم اتخاذ إجراء منع سفر بحق 23 مقترضاً.

■■■

السبب ارتفاع المازوت!!

أكد المدير العام لمؤسسة الإسمنت في تصريح له أن ارتفاع أسعار مادة الإسمنت مؤخراً يعد حاجة ملحة لتغطية النفقات الإضافية على صناعة الإسمنت الناجمة عن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج ومستلزماته الأساسية، في مقدمتها المحروقات كالفيول والمازوت وما يترتب عليها أيضاً من ارتفاع في أجور النقل وأسعار الطاقة الكهربائية وأجور العمالة وغيرها من الزيادات التي طرأت مؤخراً على التكلفة الفعلية للإنتاج.

● عن الصحف المحلية

اليونان.. أوروبا.. والقرن غير الأمريكي

لا تعكس حالة الاهتمام الدولي المتصاعد بالقضية اليونانية اكتراثاً بالأزمة الداخلية في اليونان، بقدر ما تجسّد انشغالاً بمستقبل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وتالياً بمنطقة اليورو ككل.

■ أحمد الرز

سمحت الحالة اليونانية بتبيان حجم التناقضات التي خلقتها سياسة الاتحاد الأوروبي- منذ نشأته بناءً على معاهدة «ماسترخت» عام 1992 وحتى يومنا هذا- بين دول الأطراف ودول المركز الأوروبي الآخذة بالإثراء على حساب الأولى، لتبدأ التحليلات من داخل المؤسسات الأوروبية تتحدث عن انهيار حتمي سيلاقيه الاتحاد.

عليه، تتضح ماهية التجاذبات الحاصلة بين اليونان، التي تمثل إحدى أكثر دول الأطراف تأزماً، والاتحاد الأوروبي الذي بات يعلن أنه «غير مستعد للإبقاء على اليونان في منطقة اليورو بأي ثمن، على الرغم من أن خروجها سيلحق ضرراً كبيراً بالعملة الأوروبية». في الواقع، إن هذه التصريحات، التي غالباً ما تخرج عن ممثلين تابعين للاتحاد كمؤسسة، لا تعكس حالة التباين التي تعتري دوله، حيث يسعى بعضها للانضواء في المؤسسات البديلة التابعة إلى الدول المناهضة للهيمنة الأمريكية، والتي لم تكن الجولة الأخيرة منها انضمام كلٍّ من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا إلى «بنك التنمية الجديد» بقيادة الصين، والذي يشكل أكبر منافس للبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي، بما يمثلانه من مصالح أمريكية.

ارتبط ظهور الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المالية، في بادئ الأمر، بالظروف التي خلقتها الحرب الباردة، وصولاً إلى الإعلان عن تشكيله بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وظهور أمريكا كقوة سائدة دولياً، بما يتطلبه ذلك من حاجة لخلق مؤسسات اقتصادية وعسكرية تشكل غطاءً وسنداً لأمريكا في صراعاتها وحروبها حول العالم، فتارةً يجري الاعتماد على المؤسسات الاقتصادية الأوروبية لفرض العقوبات على الدول المناوئة لأمريكا، وتارة كان يوكل للمؤسسات العسكرية ذات الثقل الأوروبي الفاعل، مهمة التغطية على الحروب الأمريكية، كما جرى في تسعينيات القرن الماضي عندما اقتضت الحاجة الأمريكية الإجهاز على الدولة اليوغسلافية.

أما الآن، فلا ينتمي القرن الحالي- بالإحداثيات الجديدة لميزان القوى الدولي المتشكل- إلى الولايات المتحدة، ولم تعد دول الاتحاد الأوروبي قادرة على لعب دور البديل الذي تريده أمريكا في تصرفاتها أحادية الجانب. لعلَّ ذلك ما يفسر انضواء الأوروبيين في «بنك التنمية»، وقيام الرئيس اليوناني، أليكسيس تسيبراس، بتقريب موعد زيارته إلى روسيا من أيار إلى نيسان المقبل، لمناقشة الصعوبات الاقتصادية والمالية في بلاده التي قد تواجه خطر نفاذ السيولة المالية خلال الأسابيع القليلة القادمة، بعد أن جمد الاتحاد الأوروبي مساعداته، لإجبارها على تنفيذ «الإصلاحات» المطلوبة منها.

العراق بين فكّي أمريكا:
«داعش» أو «المصالحة» المشبوهة

وصل رئيس الأركان الأمريكي، مارتن ديمبسي، إلى بغداد في زيارة مفاجئة، حذّر خلالها أن سرعة حسم معركة تكريت سيفضي إلى تفكك التحالف الدولي، وأن المعركة ضد «داعش» تتطلب ثلاث سنوات، على أقل تقدير!

■ صباح الموسوي*

توِّج التصريح بغارتين جويتين أمريكيتين ضد منتسبي «اللواء 50» التابع إلى «الفرقة 14» في بيجي والأنبار، ما أدى إلى استشهاد عشرات الجنود العراقيين. على الأثر، أعلن وزير الداخلية العراقي، محمد الغبان، إيقاف عمليات تحرير تكريت، معللاً ذلك بـ«تحصُّن داعش وسط مناطق سكنية»، بعد أن أجمعت الإعلانات الرسمية، العسكرية والحكومية، على أن ساعات أو أيام قليلة تفصل القوات العراقية عن تحرير تكريت، ليأتي إعلان الغبان وسط تململ شعبي رافض لإيقاف المعركة، وتصريحات من داخل «الحشد الشعبي» والعشائر العراقية تؤكد نيتها التقدم نحو مجمع القصور الرئاسية، المعقل الأخير لـ«داعش» في تكريت.

جرى الاتفاق على تخصيص ميزانية مالية تمهيداً لعملية «المصالحة» في طبعتها الجديدة- القديمة والتي أطلق عليها تسمية «إعلان بغداد للمصالحة»

خلافات بينية ونظرة عن قرب

إن عدداً من الفصائل والقوى العراقية التي سبق لها أن شاركت «داعش» في احتلال المدن العراقية واختلفت معها لاحقاً، هي اليوم إما تقاتل «داعش» كما جرى في الضلوعية والحقلانية وحديثة «المعارك التي جرت للحفاظ على مناطق النفوذ»، أو تقف على الحياد في القتال الدائر. أما الفصيل الأساسي الذي ما يزال يقاتل إلى جانب «داعش» فهو النقشبندية- عزة الدوري - مع العلم أن تعداد مقاتلي «داعش» يتكون بنسبة كبيرة من الفصائل المسلحة المشكلة من منتسبي الأجهزة الأمنية و«فدائيو صدام» والحرس الجمهوري المنحل، إضافة بقايا إلى الجيش العراقي السابق، حيث يقدَّر تعدادهم بـ120000 عنصر.

في المقابل، يتكون «الحشد الشعبي» من فصائل مسلحة تابعة إلى لعلي السيستاني، وهي القوة المسلحة تسليحاً جيداً، مثل «قوات بدر» و«كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق»، فضلاً عن مجاميع صغيرة مثل قوات «أبو الفضل العباس» و«رساليون»، وتضم جميعها بحدود 50 ألف مقاتل، كذلك، فإن هناك الفصائل المسلحة التي التحقت بها لقتال «داعش»، لكن بشكل مستقل عنها عسكرياً وما لياً، وهي المُشكلة من العشائر المتضررة من «داعش»، وبشكل خاص «الجبور» و«البوفهد» و«البونمر» وتضم 30 ألف مقاتل، وهي تعمل تحت سلطة «الحزب الإسلامي العراقي» بشكل غير مباشر، وبإدارة مالية وتسليحية مباشرة من رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري.

في الأسابيع الأخيرة، جرى الاتفاق على تخصيص ميزانية مالية تمهيداً لعملية «المصالحة» في طبعتها الجديدة- القديمة، والتي أطلق عليها تسمية «إعلان بغداد للمصالحة: إدانة الدكتاتورية والتكفير وحرمة الدم»، وجوهر ذلك الإعلان، أنه يتحدث عن كل شيء، ليبق كل شيء على حاله، بل ويزيده سوءاً! سواء من حيث الحفاظ على طبيعة نظام المحاصصة الطائفية، أو من حيث الإمعان بتقسيم الشعب العراقي، عبر الإصرار على «فيدرالية» بايدن التقسيمية، وتشكيل مليشيات للمدن تحت مسمى الحرس الوطني، والاستمرار بالتبعية للغازي الأمريكي، صانع «داعش». إذ يهدف مشروع «المصالحة» الجديد- القديم، إلى المزاوجة بين خياري نظام المحاصصة والدكتاتورية، على حساب الشعب العراقي وتضحياته الجسيمة، وسيعرِّض الوطن لمخاطر لا حدود لها.

الصفقة والسيناريوهات المتوقعة

إن القضية الغامضة، التي أدت إلى انفجار الصراع بين «داعش» والفصائل العراقية المتحالفة معه، هي قيام التنظيم باعتقال قيادات عزة الدوري «أكثر من أربعين عنصراً» لمنع استمرار تنفيذ الخطة المتفق عليها في عمان، والقاضية بالتوجه إلى بغداد واقتحام المنطقة الخضراء بمساعدة القوة المهيئة الموجودة في حزام بغداد، وإدارة «داعش» لوجهة المعركة باتجاه أربيل، وتفسر ذلك الصفقة المعمول على إنجازها «بقبول من الأطراف المتنافسة على السلطة» والتي ستكرر سيناريو اختفاء «القاعدة» من العراق عام 2007 بشكل مفاجئ، فتختفي «داعش» من الموصل رُبما وتتوجه نحو سورية.

من النتائج المتوقعة لـ«مصالحة» هو بروز قوى من داخل ما يسمى بـ«البيت الشيعي» لتطهره من «المشاغبين»، وسيجري اصطفاف جديد في ما يسمى بـ«البيت السني» لصالح قوى «معتدلة» تقبل بحصتها في السلطة دون «مشاغبات» مستمرة، وينطبق الأمر ذاته على ما يسمى بـ«البيت الكردي» لصالح الحد من دور الزعامات المتطرفة المهددة بالانفصال. كما يجري تأهيل بقايا جماعات قومية عربية بما فيها قيادات بعثية قديمة، برعاية إياد علاوي لتشكيل تيار سياسي قومي عربي يحلُّ «معضلة» حظر العمل باسم «البعث»، سيطلق عليه تسمية «الاتحاد الديمقراطي العربي».

لا يمكن بطبيعة الحال، عزل ما يجري تحت الطاولة وفوقها عراقياً، عن الأزمة السورية والملف النووي الإيراني والدور الروسي المتنامي دولياً، حيث أن التراجع الإجباري الجاري لهيمنة الإمبريالية الأمريكية على القرار الدولي- نتيجة الأزمة الشاملة التي تعانيها الإمبريالية الأمريكية- تقسِّم الإدارة الأمريكية إلى معسكرين، معسكر فاشي يحمل خيار الحرب وتقسيم بلدان المنطقة ونهب ثرواتها، والمعسكر «العقلاني» الداعم لصفقة المصالحة هذه، والهادف إلى تحقيق الهدف ذاته - نهب الثروات واستعباد الشعوب- ولكن بطرق وبمراحل أخرى اعتماداً على الأتباع مع تكثيف التواجد العسكري في المنطقة كقوة ضاغطة وضاربة عند الضرورة.

إن «إعلان بغداد للمصالحة» يتجاهل أهم إرادة، هي إرادة الشعب العراقي، التي تمثل وسيلته المجربة في انتزاع حقوقه المغتصبة على يد نظام المحاصصة الفاسد، سواء بطبعته الراهنة أو بنسخته الجديدة التي يُعد لإصدارها.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي

يؤمن اليسار العراقي بأن الخيار الثالث، الخيار الوطني التحرري الرافض للدكتاتورية والعدوان الخارجي في آن معاً، والذي انطلق منذ ما قبل احتلال العراق في 9 نيسان 2003، هو الخيار الصحيح في مواجهة نظام المحاصصة الفاسد، ومحاولات إعادة أشكال الدكتاتورية، فيما تبقى الكلمة الأخيرة والحاسمة للشعب العراقي حتماً.

الملف النووي الإيراني وتبايناته

يصل ملف إيران النووي إلى خواتيمه في الأيام القليلة القادمة، بعد جولاتٍ طويلة استدعتها المفاوضات المرتبطة بتغيرات الوضع الدولي، والتراجع التدريجي في قوة الغرب على الساحة الدولية.

■ فادي خضر

في الوقت الذي تشهد فيه الساحة الإقليمية تسارعاً متزايداً في تعبيرها عن التوازن الدولي الجديد، يأتي مشروع الحريق الأمريكي بنتائج هزيلة في ملفات عدة، وبنتائج عكسية في ملفات أخرى، ما يفسِّر ازدياداً نسبياً في استقلالية بعض الدول المحسوبة على الحلف الأمريكي حتى الأمس القريب، خوفاً من ارتدادات محتملة على بلدانهم نفسها اقتصادياً وأمنياً، كما الحال في التعاطي الألماني والفرنسي مع الملف الأوكراني بعد تشكيل رباعية «النورماندي».

بين الفرص والعقوبات

تقدِّر بعض التحليلات أن جزءاً من الإدارة الأمريكية قد أدرك، ولو متأخراً، أن التراجع الذي أجبر عليه الأمريكيون يحمل بين طياته قانونية محددة تقتضي أن تأجيلاً في حل الملف النووي الإيراني في هذه المرحلة، يعني إمكانية الوصول إلى مفاوضات لاحقة من موقع أضعف، كما الحال في الملف الأوكرانيّ، وعليه، فإن تسريعاً بالوصول إلى اتفاق حول ملف إيران النووي اليوم، من الممكن أن يضمن للأمريكيين، ولو بحدوده الدنيا، تخفيفاً لما تحمله فكرة «إيران النووية» من مخاطر استراتيجية أمريكية.

بالمقابل، تسعى إيران للتخلص من عبء العقوبات الاقتصادية التي حاصرتها لسنوات، لكنها، وإن كانت جادة في رغبتها للتحرر من قيود تلك العقوبات، غير أنها تدرك أنه لا وجود لما يجبرها على توقيع اتفاق مجحف بحقها، لا سيما وأنها تنظر جيداً إلى تغيرات الميزان الدولي السائرة إلى غير المصلحة الغربية.

في التباين الأمريكي- الصهيوني

بعيداً عن «مسرحية الكونغرس» التي أداها نتنياهو، وما تحمله من أهداف سياسية وانتخابية لكلٍّ من الأمريكيين والصهاينة، فإن التباين الحقيقي بين الموقفين بالمحصلة هو تباين موضوعي يؤكد مقولة أن «إسرائيل مخلب متقدم للإمبريالية الأمريكية في المنطقة» ولا ينفيها، أي أنها تلقى الدعم بما يناسب قدرتها على لعب الأدوار المرسومة أمريكياً، وليس دعماً مطلقاً على حساب مصالح الولايات المتحدة نفسها بأي حال من الأحوال.

إن كان من المعلوم أن إيران تريد تخصيب اليورانيوم لأهداف سلمية، إلا أن التهويل الأمريكي الصهيوني يعلن ارتكازه من الحسابات الاستراتيجية المبنية على أساس «التخوف» من احتمالات الاستخدام العسكري للطاقة النووية. وهنا، ينطلق الموقف الأمريكي من أن فكرة «إيران نووية» من شأنها أن تضع حدوداً ما للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بينما يرى الصهاينة فيها تهديداً وجودياً ونفياً لأي إمكانية لاحقة للمواجهة مع إيران، وهو ما يفسر استماتتهم وداعميهم من الجناح الفاشي في الإدارة الأمريكية في محاولات عرقلة التوصل إلى الاتفاق، وهو ما يبدو بعيد المنال بالنظر إلى سير عمليات التفاوض، حيث تؤكد المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية، مرضية أفخم: «نحن على وشك التوصل إلى اتفاق مع نهاية هذا الشهر، ومعظم القضايا التقنية تم التفاهم عليها ويجري البحث في رفع العقوبات».

ينطلق الموقف الأمريكي من أن فكرة «إيران نووية» ستضع حدوداً ما للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بينما يرى الصهاينة فيها تهديداً وجودياً.

«سنواصل النضال بلا هوادة»

أحيا الشيوعيون والتقدميون الكويتيون الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس حزبنا: «حزب اتحاد الشعب في الكويت» الذي تأسس في 1975/3/14، والذي يحمل الآن اسم «الحركة التقدمية الكويتية»، ذلك بالتزامن مع إحياء الذكرى السنوية الخامسة لاستئناف عمل الحزب في اليوم ذاته من العام 2010.

«الحركة التقدمية الكويتية» هي امتداد لحزب الطبقة العاملة الأول في الكويت «حزب اتحاد الشعب في الكويت» الذي تأسس قبل أربعين عاماً، استجابة لمتطلبات النضال الوطني الديمقراطي والاجتماعي لشعبنا، ونتيجة التطور التاريخي لكل من الحركة الوطنية والتقدمية والحركة العمالية في الكويت.

نظرة على تاريخ الحركة

وتأسس حزبنا قبل أربعة عقود بوصفه حزباً شيوعياً عمالياً يستند إلى النظرية الماركسية ويمثل مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية، ويناضل من أجل إنجاز مهام التغيير الوطني الديمقراطي في بلادنا بأفق تقدمي اشتراكي.

ويسجل التاريخ السياسي للكويت، بكل فخر، أن «حزب اتحاد الشعب في الكويت» كان يمثل قوة تقدمية أساسية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ناهيك عن دوره القيادي البارز في الحركة النقابية العمالية الكويتية.

لقد أصدر حزبنا، منذ العام 1976، ولا يزال، جريدته المركزية التي تحمل اسم «الاتحاد»، كما أصدر برنامجه الأول في حزيران من العام 1978 ، الذي حمل عنوان «نحو توطيد الاستقلال السياسي لبلادنا، واستكمال الاستقلال الاقتصادي وتعزيزه، وفي سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلم والدفاع عن مصالح العمال والشغيلة».

كما واجه حزبنا في سنوات السبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين ظروفاً بالغة الصعوبة جراء الانقلابين السلطويين على الدستور في العامين 1976 و1986، ولاحقاً غزو نظام صدام للكويت واحتلالها في العام 1990.

وبدءاً من العام 1991، انخرط «حزب اتحاد الشعب في الكويت» في ائتلاف وطني ديمقراطي تقدمي تحت اسم «المنبر الديمقراطي الكويتي»، أدى عملياً إلى حصر نشاط الحزب في إطار ذلك الائتلاف. وقد تم في العام 2010، تخطئة ذلك الإجراء التصفوي ضمن مراجعة تحليلية نقدية. وانطلقت في آذار من ذلك العام عملية استئناف نشاط الحزب ووجوده المستقل بوصفه الطليعة التقدمية المنظمة المعبّرة عن مصالح الطبقة العاملة والفئات الشعبية.

قاد الشيوعيون والتقدميون الكويتيون الحركة الشعبية المناهضة لقانون الخصخصة في العام 2010 وتصدروا نضال القوى المدنية خلال العام 2012

استئناف النشاط ضد الحلف الطبقي

خلال السنوات الخمس الأخيرة، كان للشيوعيين والتقدميين الكويتيين دورهم المشهود في النضال الوطني والديمقراطي والتقدمي، حيث قادوا الحركة الشعبية المناهضة لقانون الخصخصة في العام 2010، وتصدروا نضال القوى المدنية خلال العام 2012 ضد محاولات تعديل «المادة 79» من الدستور على نحو يؤدي إلى قيام سلطة الدولة الدينية.

وفي الفترة الراهنة يتصدى التقدميون الكويتيون، مع مختلف القوى الوطنية والديمقراطية والشعبية للهجمة المزدوجة التي تشنها السلطة وحلفها الطبقي، لفرض المزيد من القيود على الحريات العامة، ولتصفية المكتسبات الاجتماعية للشعب، عبر خصخصة القطاعين العام والتعاوني وتقليص بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية.

إنّ الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الحزب والذكرى السنوية الخامسة لاستئناف نشاطه المستقل، تكتسبان أهمية تاريخية معنوية كبيرة. وبهذه المناسبة العزيزة على قلوبنا، نجدد العهد على أننا سنواصل، من دون كل أو ملل، خدمة شعبنا والدفاع بحزم عن حقوق الطبقة العاملة والفئات الشعبية، والنضال دون هوادة ضد نهج الانفراد بالسلطة، وضد النهج الاقتصادي الرأسمالي المعادي لمصالح الغالبية الساحقة من المواطنين والسكان، معتمدين في ذلك على جماهير الشعب التي تقع علينا مسؤولية رفع مستوى وعيها السياسي والطبقي، وتعبئتها وتوحيد صفوفها وتنظيم حركتها، عبر عمل سياسي وفكري وتنظيمي دؤوب ومثابر وطويل النَفَس، بعيداً عن المغامرة والتطرف والتسرع.

■ نقلاً عن نشرة «الاتحاد»: لسان حال الحركة التقدمية الكويتية- آذار 2015

صناديق الاقتراع المشبعة بالدماء

انتهت الانتخابات العشرون المبكرة لـ«كنيست»، بفوز واضح للأحزاب الأكثر صراحة وانكشافاً في عدائها للشعب الفلسطيني ولجماهير المقاومة العربية، ولكلّ المدافعين عن سيادة وكرامة الشعوب.

■ محمد العبد الله

وهكذا استمرت هذه الأحزاب والقوى في تسيّد المشهد السياسي والأيديولوجي في كيان المستعمرين، خاصة وأن التعبيرات الفاشية التي حملتها خطابات قادة التشكيلات الحزبية، قد أعادت للعلن تظهير الحالة المرضية، من خلال انفلات الغرائز التي تطلبتها عملية تسخين أجواء الانتخابات، من أجل كسب المزيد من الأصوات، كما حصل في المهرجانات الخطابية للـ«معسكر الصهيوني» وحزب «الليكود». ولهذا، فإن الإشارة إلى ما اصطلح على تسميته تمويهاً وتضليلاً «يميناً ووسطاً ويساراً»، يأتي انسجاماً مع ما يتداوله الإعلام، فقط، كونهم جميعاً مستعمرين لوطننا، لا فرق بين يمينهم ووسطهم ويسارهم..!

ومع إعلان النتائج الأولية سقطت كل الرهانات الساذجة التي ساورت قوى وحكومات محلية وإقليمية ودولية، في تفضيل فوز تحالف حزب «العمل» بقيادة هرتزوغ وحزب «الحركة» بقيادة ليفني «المعسكر الصهيوني»، حيث لم تكن تلك التشكيلة من المراهنين- المحليين والإقليميين- بحاجة لصدمة جديدة توقظها من حالة العجز والإذعان، لأن ارتباط مصالحها السياسية والاقتصادية وارتباطاتها بالمركز الإمبريالي، يدفعها للقبول بما يسعى لتحقيقه ساكن البيت الأبيض.

إسقاط نهج «أوسلو» وكل أشكال التنسيق الأمني و«السلام» الاقتصادي لا تتطلب لجاناً للدراسة ولا مؤتمرات الاخصائيين بل إرادة وطنية وثورية

أزمات حكومية متجددة

كشف قرار نتنياهو وحزبه في الذهاب لانتخابات المبكرة، عن أزمة حادة داخل الائتلاف الحكومي للعدو تجاه عدد من القضايا السياسية والاقتصادية- الاجتماعية، خاصة، مع «إسرائيل بيتنا» بقيادة ليبرمان، و«البيت اليهودي» بقيادة بينيت، ولم يكن حزب «يوجد مستقبل» بقيادة ليبيد بعيداً عن الأزمات المتلاحقة.

وإذا كانت العديد من التحليلات واستطلاعات الرأي قد أشارت إلى احتمال الفوز المنتظر للـ«معسكر الصهيوني»- الذي يحلو للبعض تسميته بـ«تحالف اليسار»- انطلاقاً من انفراط عقد الائتلاف، واستشعار حالة التململ داخل المعسكر اليميني، «بعلمانييه» «استقالة كحلون وقيادات من «الليكود» وتشكيل حزب «كولانو»»، ومتدينيه «أزمات حركة «شاس» وتشكيل إيلي يشاي حزب «ياحاد»»، التي أظهرت عجز «الليكود» وزعيمه عن تحقيق انتصارات على أكثر من صعيد، إلا أن النتائج النهائية، أكدت عودة نتنياهو وحزبه بـ30 مقعداً للكنيست من أصل عدده الإجمالي البالغ 120 مقعداً، إذ صوت له ما يقارب مليون مقترع من مجموع يتجاوز أربعة ملايين بقليل ممن أدلوا بأصواتهم، فيما حصد تحالف هرتزوغ/ ليفني 24 مقعداً، وهو ما يشير إلى حقيقة المشهد البرلماني والسياسي طوال العقدين الأخيرين: انتشار وتعمق الأيديولوجيا الفاشية داخل التجمع الاستعماري.

مكافأة لبرنامج الفشل

أضاءت النتائج على التغيرات الواضحة في طبيعة الاصطفافات المتقلبة داخل الأحزاب والحركات السياسية مع كل موسم انتخابي، حيث تراجعت حصة «إسرائيل بيتنا» من 12 مقعداً بالكنيست السابق إلى ثمانية مقاعد بالحالي، لكن المستفيد لم تكن قوى المعسكر المقابل، بل كانت جزءاً من أصوات ذهبت لقوة «يمينية» أخرى هي «كولانو» التي تؤكد إخلاصها لمبادئ «الليكود» الأساسية، إذ حصلت على 10 مقاعد بعد بضعة أشهر من إعلان وجودها.

بهذا يتمتع «اليمين»، بكافة تلاوينه ومسمياته، بـ67 مقعداً مما يجعله قوة فاعلة ومؤثرة في المشهد السياسي والحكومي. لكن بعضاً مما نشرته صحف العدو، يأخذ منحى آخر في قراءة ما حصل. مقال الكاتب، جدعون ليفي، المنشور في «هآرتس» تحت عنوان «لنغير الشعب»، بعد ساعات من إعلان عينات من النتائج الأولية، يشير إلى بؤس الحالة التي أظهرتها الانتخابات، إذ أن الاستنتاج الأول الذي يستخلص بعد دقيقتين من نشر العينة كان مضنٍ على نحو خاص: «ينبغي تغيير الشعب، ليس من انتخابات لقيادة الدولة بعد اليوم، بل انتخابات عامة لانتخاب شعب «اسرائيل» جديد، وفوراً.. إذا كان بعد ست سنوات لا شيء؛ إذا كان بعد ست سنوات من نشر المخاوف والهواجس، ظلت الكراهية واليأس- هي فقط- هي خيار الشعب، فإنه بالتالي مريض جداً. إذا كان بعد كل ما انكشف في الأشهر الأخيرة، إذا كان بعد كل ما كتب وقيل؛ إذا كان بعد كل هذا انتخبه شعب «إسرائيل» لأربع سنوات أخرى، فإن هناك بالتالي شيئاً ما فاسداً جداً فيه، ربما بلا صلاح».

حكومة فاشية ودموية جديدة

إن الأسابيع القليلة القادمة، ستحدد الحقائب الوزارية التي بدئ بتداول أسماء من سيحملها: نتنياهو مع قادة الكتل البرلمانية «اليمينية». ومن هنا، فإن «بيضة القبان» أو ما اصطلح على تسميته «متوج الملوك»، موشيه كحلون، سيكون العنصر الأساس في رسم ملامح التشكيل القادم، سواء في رسم التخوم بين المعسكرين المتقابلين، أو في فرض وزرائه لحمل تلك الحقائب، وفي مقدمتها وزارة المالية التي يصر على تسلمها، و«وزارة الرفاه» لإيلي ألالوف أحد أبرز مرشحيه الفائزين.

مع إسدال الستار على المشهد الانتخابي، وبروز ملامح التشكيلة الحكومية، فإن سنوات قاسية بعدوانيتها وعنصريتها، تنتظر الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، وسيحرص نتنياهو وحكومته على الاندفاع أكثر في سن قوانين عنصرية جديدة، تتعمق في مضامينها، الفاشية، وهو ما عبرت عنه تصريحاته تجاه عرب الداخل أثناء توجههم للانتخابات، التي رأت فيها الإدارة الأمريكية «ميلاً فاضحاً نحو العنصرية» ««صح النوم»! أين الجديد بسلوك حكومات العدو؟» وكذلك، متابعة نهج القمع الدموي الذي كان أبرز ضحاياه الشهداء، خير الدين حمدان وسامي جعارة وسامي زيادنة، في الجليل والنقب المحتلين.

لقد «أجاد» نتنياهو اللعب على غرائز المستعمرين للخوف من العرب الفلسطينيين بالداخل، واستخدمهم كفزاعة لكسب المزيد من الأصوات، وهو ما حصل عليه.

يعود نتنياهو ليشكل حكومته الرابعة بالتأكيد مجدداً على «لاءاته» المعروفة: «لا لتقسيم القدس، ولا للانسحاب لحدود 1967، ولا لحق العودة، ولا لوقف بناء المستعمرات وتمدد القائم منها»، وهي ذات «اللاءات» التي أعلن عنها ما يسمى «المعسكر الصهيوني... اليساري!».

خلاصة

إن المرحلة القادمة تتطلب موقفاً وطنياً فلسطينياً، واضحاً وحاسماً، لمجابهة استحقاقات المرحلة الراهنة والمستقبلية في ظل حكومة القتل والتوسع والفاشية. موقفاً تترجمه قوى المقاومة في رفض نهج الاستسلام، ومغادرة «مواقف الانتظار» والرهان على «كلام وقرارات النوايا»، لأن إسقاط نهج «أوسلو»، وكل أشكال التنسيق الأمني و«السلام» الاقتصادي، لا تتطلب لجاناً للدراسة، ولا مؤتمرات الاخصائيين، بل إرادة وطنية وثورية، تعمل على مواجهة الغزاة المستعمرين بالمقاومة المسلحة وبالمواجهات الشعبية مع المحتل وليس بالتظاهر أمام السفارات ومراكز الأمم المتحدة.

هل من دور لعرب الداخل؟؟

اللافت في مرحلة التحضير للانتخابات، كان التطور الحاصل في صفوف القوى السياسية العربية داخل الكيان. فقد دفعها القرار الذي يقضي بأن تجتاز أي قائمة نسبة الحسم من 2% إلى 3,25%، للاتفاق على تشكيل قائمة موحدة تخوض من خلالها الانتخابات. وقد حصدت تلك القائمة 13 مقعداً في زيادة ملحوظة عن مجموع ما تحققه تلك القوائم عندما كانت تشارك بالانتخابات السابقة بشكل منفرد.

وإذا كان حجم المشاركة العربية الواسعة بالتصويت عنى، حسب تفسير عدد من المراقبين، «توقاً وطنياً فلسطينياً للوحدة وإنهاءً للتشرذم» و«تعبيراً عن بحث قواعد شعبية فلسطينية عن تمثيل سياسي ما يدافع عن مصالحها»، إلا أن القوى العربية التي شاركت في «كنيست كيان الاحتلال» لم تعبر عن هذه الحالة، بل هي التفاف عليها. وللمفارقة، ثمة تسريبات متعددة من الآن- من أعضاء القائمة ذاتها- عن ظهور تباينات في قراءة دوافع التحالف ومآلاته. وعلى الجانب الآخر، حافظت القوى التي دعت للمقاطعة، وأبرزها حركتي «أبناء البلد» و«كفاح» المدعومتين بقطاعات واسعة من جماهير الحركة الإسلامية الشمالية، والمئات من الكتاب والمثقفين وصناع الرأي، على مواقفهما المبدئية من «لا مشروعية للمشاركة» و«لا لدخول اللعبة الديمقراطية الشكلية التي يحددها المستعمر».

«الشعبية»: روسيا إلى جانبنا.. والانتخابات تعيد الفاشية

قال عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ورئيس دائرتها السياسية، ماهر الطاهر، في حديث صحافي من موسكو يوم الجمعة 2015/3/20، أن مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ونائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، أكد خلال لقائه بوفد الجبهة «وقوف روسيا شعباً وقيادة إلى جانب كفاح الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة».

من جانب آخر، وفي بيان لها حول الانتخابات الصهيونية الأخيرة، رأت الجبهة أن نتائج تلك الانتخابات هي «انعكاس لبنية المجتمع الصهيوني الموغل في وحل الفاشية والعنصرية، التي جرى التعبير عنها بكل وضوح في الحملات الانتخابية»، مؤكدةً على ضرورة «الإسراع في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة لإنهاء الانقسام من خلال تنفيذ اتفاق المصالحة بالقاهرة واستكمال ذلك بوحدة وطنية جادة تستند إلى برنامج وطني موحد».

الصين تحذر اليابان.. وبريطانيا تراقب

دعت الحكومة الصينية اليابان إلى «الالتزام بمسار السلام» بعد إعلان طوكيو عزمها تقديم مشروع قانون جديد يسمح لها بتقديم الدعم اللوجستي لحلفائها الأجانب في النزاعات الخارجية. ففي حديث لصحيفة صينية محلية، أعرب السفير الصيني في اليابان، شينغ يونغوا، عن أمله من الأخيرة أن «تتخذ موقفاً صحيحاً، وتلتزم بموقعها السابق والصحيح، من خلال بيان مورایاما، كما نتوقع أن تبقى اليابان على طريق السلام».

وكان «بيان مورایاما» قد صدر في عام 1995 عن طريق رئيس الوزراء الياباني السابق، توميشي مورایاما، حيث اعتذر مورایاما، في هذه الوثيقة، عن المعاناة والأضرار التي سببتها اليابان لجيرانها الآسيويين في الحرب العالمية الثانية.

ووفقاً لمشروع القرار الجديد، فإن «قوات الدفاع الذاتي» اليابانية ستكون جاهزة لتقديم الدعم اللوجستي لعمليات عسكرية ناتجة عن قرارات من الأمم المتحدة، أو تلك التي تقودها أمريكا وبريطانيا منذ 2001/9/11. كذلك، ستبحث اليابان إمكانية تقديم هذا الدعم إلى عمليات عسكرية تقوم فيها تكتلات أخرى كالاتحاد الأوروبي، ويتضمن الدعم اللوجستي تأمين الذخائر والمساعدات الطبية والنقل.

وكانت الحكومة اليابانية قد وافقت في كانون الثاني من هذا العام على أكبر ميزانية عسكرية منذ 70 عاماً، بعد أن أعطى رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، الضوء الأخضر لميزانية دفاع تبلغ 5 ترليون ين ياباني، أي ما يقارب الـ42 مليار دولار أمريكي، وهي الميزانية التي ستدخل حيز التنفيذ في نيسان المقبل. في سياقٍ آخر، أعلن وزير الدفاع البريطاني، فيليب دون، أن واحداً من أكثر الأقمار الصناعية العسكرية البريطانية تقدماً، سيجري تثبيته فوق آسيا والمحيط الهادئ، بهدف تأمين «نقطة اتصالات آمنة» بين حلفاء بريطانيا في المنطقة. يذكر أن القمر الصناعي، الذي يحمل اسم «سكاي نت5»، والمملوك من شركة «إيرباص» العالمية للدفاع والفضاء، سوف يدخل حيز الخدمة في منتصف عام 2015.

ألمانيا: «الخوف بات على الجهة الأخرى»!

يومٌ عنيف شهدته ولاية فرانكفورت الألمانية في 2015/3/19، إثر الاشتباكات التي اندلعت بين قوات مكافحة الشغب الألمانية ومتظاهرين مناهضين للرأسمالية ورافضين لافتتاح مقر «البنك المركزي الأوروبي» الجديد في فرانكفورت. ففي الوقت الذي تعاني فيه أغلب الشعوب الأوروبية من سياسة التقشف التي يقودها الاتحاد الأوروبي ومؤسساته الاقتصادية، قرر المتظاهرون الألمان تحويل افتتاح المقر الجديد للبنك الأوروبي إلى تظاهرة يعبرون فيها عن رفضهم لسياسات الاتحاد والبنك الأوروبيين.

ولبى المتظاهرون دعوة حركة «Blockupy» المناهضة للرأسمالية، ورفعوا شعارات متميزة، من بينها «البنك المركزي الأوروبي: أوقف إملاءاتك علينا» و«أوقفوا دكتاتورية البنوك والأسواق» و«الشعب فوق البنوك، البشرية قبل الربح»، و«الخوف بات على الجهة الأخرى الآن» في إشارة إلى المقر الجديد للبنك الأوروبي.

«داعش» تصل إلى تونس

في الوقت الذي تكثر فيه المخاوف من تنامي العمليات الإرهابية في المغرب العربي وشمال أفريقيا، بعد أن جرى تحويل ليبيا إلى مركز انطلاق للفاشية الجديدة، بشقها «الداعشي»، تبنى تنظيم «داعش»، خلال تسجيل صوتي جرى بثه عبر شبكة الإنترنت، الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الأربعاء 2015/3/18 على المتحف الوطني التونسي في باردو، مسفراً عن مقتل 23 شخصاً، وجرح 47 معظمهم من السياح الأجانب، حيث انتهى التسجيل الصوتي بتهديدٍ وجهه التنظيم إلى التونسيين بأنهم سيتعرضون إلى مزيدٍ من الهجمات.

وبعد يوم من الحادث، أعلنت رئاسة الجمهورية التونسية في بيان لها أن قوات الأمن التونسي اعتقلت أربعة عناصر على علاقة مباشرة بالهجوم، وجرى إيقاف خمسة آخرين يشتبه في علاقتهم بهذه الخلية، في وقت كشفت فيه مصادر أمنية تونسية أن منفذا العملية ينتميان لما يسمى «كتيبة عقبة بن نافع» الإرهابية، المتمركزة بجبل الشعانبي، والتي من المتوقع أن تكون على اتصالٍ مباشر مع تنظيم «داعش» في المغرب العربي.

«السويس الجديدة»: إنجاز 93,5 من أعمال الحفر

أكدت القوات المسلحة المصرية التي تعمل في مشروع قناة السويس الجديدة، أنها أنهت رفع نحو 215 مليون متر مكعب من التربة، بنسبة تنفيذ وصلت إلى ما يقارب الـ93,5% من إجمالي أعمال الحفر الجاف المخطط لها.

ولفتت القوات المسلحة المصرية إلى أنها تنوي إتمام المشروع العملاق قبل الموعد المخطط له «كانون الأول المقبل»، أي بالدرجة الأولى، حفر القناة الرئيسية بطول 35كم، بالإضافة إلى حفر أربع قنوات اتصال. وتشارك «الهيئة الهندسية العسكرية» في تنفيذ أعمال الحفر، إلى جانب 80 شركة محلية مصرية، بطاقة اعتمدت على تشغيل 3000 آلية هندسية، ويعمل بها حوالي 20 ألف مهندس وفني وعامل. فيما تم تخصيص كتيبتين عسكريتين لإزالة الألغام ومخلفات الحروب السابقة في منطقة مشروع تنمية قناة السويس.

الجيش اليمني يسيطر على مطار عدن

استعاد الجيش اليمني يوم الخميس 2015/3/19 السيطرة على مطار عدن الدولي، بعد ساعات من الاشتباكات بين فصائل محسوبة على الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، وجماعة «أنصار الله» من جهة، وأخرى مساندة للرئيس المدعوم خليجياً، عبد ربه منصور هادي، قرب المطار وداخله، من جهة أخرى. وتأتي هذه التطورات الميدانية الجديدة في عدن في وقت تحاول فيه أمريكا ودول الخليج تثبيت تلك المحافظة منطلقاً لعملياتها السياسية والعسكرية ضد جماعة «أنصار الله»، التي تبنى فرع تنظيم «القاعدة» في اليمن عملية اغتيال الصحفي والقيادي فيها، عبد الكريم الخيواني.

التضامن البوليفاري إلى الواجهة

التأم التحالف البوليفاري، الذي يضم دول أمريكا اللاتينية المتضررة من العنجهية الأمريكية، في اجتماعٍ طارئ يوم الأربعاء 2015/3/18، إثر القرار الأمريكي الأخير الذي فرض عقوبات جديدة على فنزويلا، وأعلن حالة الطوارئ بحق فنزويلا على أساس أنها تمثل خطراً على الأمن القومي الأمريكي.

في سياق الاجتماع، أعلن الرئيس البوليفي، إيفو موراليس، استعداد بلاده لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في حال عدوانها على فنزويلا، قائلاً: «بوليفيا هي الطفل المحبب لسيمون بوليفار، وتعرب الدولة عن تضامنها الكامل في هذه الظروف واستعدادها للقتال هنا «في فنزويلا» ضد أي تدخل من جانب الولايات المتحدة»، مؤكداً أن «هذه أفضل لحظة كي نتحد أكثر ونجهز بلادنا لأي تهديد من هذا القبيل».

بدوره، جدد الزعيم الكوبي، راؤول كاسترو، تأكيده «تضامن الثورة الكوبية الثابت مع الثورة البوليفارية والرئيس نيكولاس مادورو والاتحاد المدني–العسكري الذي يترأسه، وأؤكد الوفاء المطلق لذكرى هوغو شافيز، أفضل صديق للثورة الكوبية»، مذكراً أنه: «لا يمكن تجاهل التاريخ، فعلاقات الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حُددت بعقيدة مونرو ومبدأ الهيمنة والسيطرة على دولنا».

كذلك، كان الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، قد قال في مستهل الاجتماع أنه «طوال التاريخ لم تهاجم فنزويلا أحداً أبداً، لا في أمريكيتنا «اللاتينية» ولا في منطقة الكاريبي ولا في العالم، ولم تشارك أبداً في قصف أو احتلال أي جزء من الكوكب، ولم تؤيد أبداً غزواً أو عدواناً ضد الشعوب»، في انتقاد واضح للسلوك الامبريالي الأمريكي.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

الإبداع الفطري

تؤطر المؤسسات العلمية التعليم الفني والعلمي في أطر مدروسة متعارف عليها في الأوساط منذ مئات السنين، من أجل قولبة التعليم في هياكل جاهزة لا يجوز الخروج عنها، وأي خروج يعتبر نوعاً من «الهرطقة» العلمية.

لكن الأفكار العلمية التي هي حتماً بحاجة إلى هواء للتنفس لا يمكنها أن تكون معلبة. فرغم أن المؤسسات العلمية تقدم المادة الأساسية للعلم والتعليم، ومتطلباتها إلا أنها في كثير من الأحيان تكون كابحاً كبيراً أمام الإبداعات المختلفة.

إن الخلط بين أنواع العلوم، الذي هو القديم المتجدد في العلم، لا يمكنه العيش ضمن المؤسسات التي تتعاطى بما يسمى «الاختصاص».

كان قدماء العلماء فلاسفة ورياضيين وأطباء وشعراء ورسامين، يجمعون العلوم والفنون ويخرجون بأهم الإبداعات. وقد توقفت هذه الممارسة من خلال تشجيع التعليم وحيد الجانب، ذاك الذي يحصر التعليم في اختصاصات، تفرخ عقولاً عقيمة قادرة على التقليد غير قادرة على الإبداع، وتفرخ أجيالاً من العبيد، لا تستطيع أن تفكر بحرية تدفعها خار حدود الصندوق المرسوم عبر التعليم الاختصاصي والحرفي.

رغم عدم إنكار أهمية الاختصاص في التعمق وسبر الأغوار الغائرة من العلوم والفنون، وإنكار أحاديته في إغلاقه للآفاق، واستحواذه على العقل في مسار واحد مستقيم، يشبه قطعتي الجلد السوداوين الملاصقتين للعينين اللتان تغلقان الآفاق الجانبية وعلى مدى دوران الساعة وترسم خطا واحداً وحيداً لا يمكنه الالتقاء بما يلاقحه لإنتاج أي جديد.

نهاية النفق

بدا وكان نجوماً قد خفتت بسرعة، غرقت البلاد في سواد موحش بعد أن انطفأت الأنوار في مدنها الكبرى، وتفرقت الأضواء لتطل خجولة مبعثرة بين هنا وهناك، كانت تلك انطباعات النظرة الأولى حين شاهد السوريون على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً فضائية للبلاد، قد تم التقاطها ليلاً توضح تناقص الأضواء بنسب مخيفة خلال السنوات الأربع الأخيرة، بدا ظهورها في هذا التوقيت وكأنها تطفئ بقسوة شمعة سنة أخرى من الظلام.

■ سمير حنا

نشرت إحدى الجامعات الصينية تلك الدراسة لتحصل على الفور على تأييد أكثر من 130 منظمة إنسانية تعمل في مجال التوعية إلى مخاطر الحروب في المنطقة، خلصت الأرقام إلى إثبات انخفاض بلغ 83 بالمائة في مستوى الطاقة الكهربائية المخصصة للإنارة عن العام 2011، لكن الصور الملتقطة من الفضاء كانت أبلغ من أية وسيلة أخرى، ابتلع السواد نقاطاً مضيئة إلى غير رجعة وأسهم فرار الكثير من الناس من منازلهم، بالإضافة للشوارع المدمرة ومحطات الطاقة المعطلة، في انخفاض أنوار البلاد، وتراجعت مستويات الإضاءة في سوريا على مدى الصراع، أكثر مما كانت عليه في رواندا خلال الإبادة الجماعية التي وقعت هناك في عام 1994، وفقاً للدكتور «شي لي»، الباحث الرئيسي في الدراسة، وأضاف : «صور الأقمار الاصطناعية هي المصدر الأكثر موضوعية، لإظهار مدى الدمار الذي خلفته الحرب الأهلية في سوريا على نطاق واسع، هذه الصور مأخوذة من ارتفاع 500 ميل فوق الأرض، وهي تساعدنا على فهم حالة المُعاناة والخوف التي يعيشها المواطن السوري العادي كل يوم، بعد أن دُمرت بلاده من حوله».

ملكة الظلام

ومن السخرية بمكان أن تسمع تلك الاستنتاجات «المعتمة» على لسان «ملكة الظلام» ذاتها، وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق «مادلين أولبرايت» حيث كانت هي من أطلع وسائل الإعلام على نتائج التحليل قائلة: «ما يحدث على الأرض في سورية هو كارثة إنسانية في مجال حقوق الإنسان من الدرجة الأولى، أنا أعتقد أن هذه القضية هي الأكثر أهمية اليوم في الشرق الأوسط ، بالرغم من ذلك فنحن نشعر في بعض الأحيان كما لو أن العالم قد نسي هذا الموضوع»، من المثير للاهتمام دائماً متابعة المسؤولين السابقين وهم يحاولون استعادة بعض الأضواء في قضايا «إنسانية» كان لهم الدور الأبرز في إثارتها وتغذية تعقيداتها، يوم كان كل منهم في منصبه، ربما يتوجب علينا شكر «مادلين» اليوم على حسن متابعتها لـ «الكارثة الإنسانية» في سورية وتسليط الضوء على تفاصيلها اليومية، أو ربما في هذه الحالة «إطفاء الضوء» عنها!

من السخرية بمكان أن تسمع تلك الاستنتاجات «المعتمة» على لسان «ملكة الظلام» ذاتها وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق «مادلين أولبرايت»

الطاقة البديلة

على عدسات الأقمار الصناعية أن تقترب قليلاً لترى ما يحدث في الداخل السوري، حين يتعلق الأمر بموضوع الكهرباء، فما زالت المحولات الكهربائية عرضة للتخريب اليومي الممنهج، كنوع من أنواع «الحصار الحربي» الذي تنفذه بعض المجموعات المسلحة المارقة عن الأنظمة والأعراف، تفجيرات بالجملة وتقطيع للكابلات التي تربط بالكاد بين المدن السورية، كما ساهم انخفاض إنتاج ونقل الوقود في توقف العديد من محطات التوليد عن العمل، دون أن تتعرض أصلا لأي هجوم خارجي، كان واضحاً بأن البنية التحتية لم تكن مستعدة لمواجهة أي هجوم تخريبي متعمد، حيث كان مفهوم «الطاقة البديلة» حبيس الندوات الروتينية، وضرباً من التنظير التهكمي، إلى أن جرى ما جرى وبدأت ورشات الإصلاح تجري وراء الأكبال المقطوعة، والمحولات المحترقة، تحاول جاهدة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، هذه هي الحقائق التي يعرفها الجميع، لكن القصة لم تنته عند هذا الحد.

الرفاهية الكهربائية

يعلم المواطن البسيط جيداً، ما تتحاشى وسائل الإعلام الرسمية الحديث عنه، ويتهامس البعض عن مناطق «لا تغيب عنها الكهرباء»، فرغم تلك «الظروف القاهرة» التي وضعت الكثير من المناطق تحت رحمة «التقنين» ما تزال الكثير من الأماكن تنعم بـ«الرفاهية الكهربائية»، وبالطبع، على حساب مناطق أخرى، ومع متابعة الأخبار التي ترد تباعاً على الشاشات متحدثةً عن عمليات إصلاح نوعية والعمل على إنجاز بدائل فعالة لما تم اعطابه من محطات للتوليد ونقل التيار، يصبح تجاهل تلك الحالات الشاذة أمراً مستحيلاً، فحالة مدينة حلب على سبيل المثال مثيرة للاهتمام إلى حد كبير، فقد انطفأت تلك المدينة بشكل مؤلم عن صور الأقمار الصناعية بشكل تدريجي، ومازال أهلها يعانون من انقطاع متكرر في التيار، لكن الأخبار من مدينتها الصناعية تتسرب بين الحين والأخر، تتحدث عن وجود حفنة صغيرة من تجارها تستفيد بشكل شبه كلي من أي تحسن يتم انجازه على الأرض، بدا وكأن تجارها الكبار قد استأثروا بالجزء الأكبر من الطاقة «وعلى عينك يا تاجر»، كما سخرت بعض الأخبار من قيام تلك المعامل بتوزيع ما يردها من الكهرباء «عديمة الانقطاع» إلى ما يجاورها من المجمعات السكنية وبأسعار «خاصة»!

يغنيك عن كهرباء الدولة

على كل حال هناك الكثير من الحلول البديلة إن لم يعجبك كل هذا، هناك من يستطيع بيعك مولدة بسعر مناسب، وهناك من يسهب في شرح مزايا «الشاحن الخارق» الذي قام بتجميعه ضمن مشغله الخاص، كما أنك لن تستطيع تجاهل تلك الإعلانات اليومية التي تطالعك في كل مكان، وهي تتحدث عن اختراع جديد «يغنيك عن كهرباء الدولة» بكل صراحة، أنها أصبحت «غير موثوقة» على حد زعمهم، ربما هي كذلك الآن، لكن ذلك لا يعني أن نضع جميع تفاصيل معيشتنا اليومية، والتي تعمل على الكهرباء تحت رحمة بعض التجار، بعد أن أبرموا ما يحتاجون من اتفاقيات احتكارية مع «الجهات المعنية» بينما تدير مؤسسات الدولة ذاتها أذناً صماء إلى ما يراه الناس في الداخل كل يوم، أو حتى إلى ما تقوله «مادلين أولبرايت» على بعد آلاف الكيلومترات!

تغيرات كوكب الأرض خلال العقود الماضية

من الصعب استيعاب حقيقة أنه في خلال بضعة عقود فقط، تضاءل بحر آرال من كونه واحداً من أكبر البحيرات في العالم إلى مجرد بحيرة صغيرة تكاد تختفي بالكامل.

■ المصدر: RT

وعرضت وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» سلسلة من الصور أظهرت مدى سرعة التغييرات التي تتعرض لها الأرض، منها صوراً لبحر آرال الجاف، وذوبان نهر موير الجليدي في ألاسكا، والزحف العمراني في بكين.

كانت «ناسا» تختار هذه الصور وتعدها بعناية منذ عام 2009، في سلسلة تسمى **Images of Change**.

في حين أظهرت العديد من الصور الآثار المدمرة لتغير المناخ، إلا أن بعض الصور عكست تغييرات إيجابية مثل إعادة نمو الغابات في أوغندا.

وهذا مجموعة من أهم هذه الصور:

1- نهر موير الجليدي في ألاسكا على اليسار في 1890، الصورة على اليمين التقطت في عام 2005، ويظهر المشهد متغيراً تماماً بعد الذوبان السريع للنهر الجليدي.

2- في غضون بضعة عقود فقط جف بحر آرال في كازاخستان بشكل كبير، كان هذا البحر يمثل رابع أكبر بحيرة في العالم، ولكنه أخذ في التقلص منذ بدأ الاتحاد السوفياتي السابق تحويل مياه الأنهار عنه في عام 1960 للأغراض الزراعية.

3- صورة لرابع أكبر غطاء جليدي في آيسلندا «Myrdalsj kull»، على اليسار في عام 1986 وعلى اليمين في عام 2014، الغطاء الجليدي يغطي بركان Katla، وقد تقلص بسبب الحرارة الأرضية.

4- صور بالأقمار الصناعية تظهر تقلص بحيرة «مارس تشيكيتا» في الأرجنتين، ومارس تشيكيتا هي واحدة من أكبر البحيرات المالحة الطبيعية في العالم، ولكنها تقلصت بسبب الري والجفاف.

5- عاصفة الغبار تجتاح جميع أنحاء منطقة «لياونينغ» في الصين عام 2002، على اليسار، يوم ذو جو صاف نسبيا في 23 مارس/آذار 2002، وعلى اليمين الغبار يغطي المنطقة في 8 إبريل/نيسان عام 2002.

عواصف الغبار في آسيا تؤثر في إنتاج الأحياء والأعشاب البحرية، ويكون لها تأثير التبريد على المناخ.

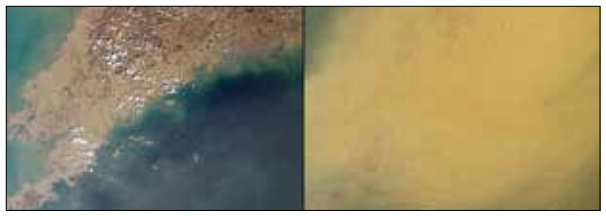

6- نهر ألاسكا الجليدي في كولومبيا تقلص بشكل كبير منذ عام 1980، على اليسار في يوليو/تموز 1986، وعلى اليمين في يوليو/تموز 2014.

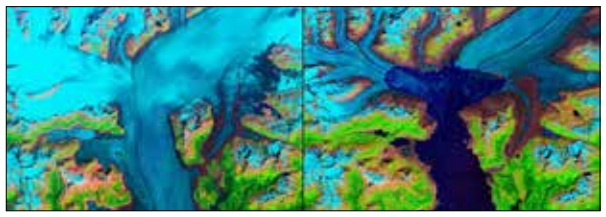

7- اختفاء بحيرة باول على الحدود بين ولايتي أريزونا ويوتا الأمريكيتين، وتقلصت البحيرة بسبب الجفاف الذي طال أمده، إلى جانب سحب المياه منها.

8- الصورة من مدينة هامبورغ التي تقع في ولاية أيوا في الولايات المتحدة، الصورة على اليسار في سبتمبر/أيلول 2010، وعلى اليمين في أغسطس/آب عام 2011، بعد فشل السدود حدثت الفيضانات الشديدة في المنطقة.

9- بحيرة تشاد في أفريقيا في عام 1972 «إلى اليسار»، 1987 «في الوسط»، و 2002 «إلى اليمين»، يلاحظ اختفاء البحيرة بسبب الجفاف، وكانت هذه البحيرة يوماً ما سادس أكبر بحيرة في العالم، والآن يبلغ حجمها حوالي واحد على العشرين من الحجم الذي كانت عليه في ستينات القرن الماضي.

أخبار العلم

الحمض النووي للماموث في أقصى سيبيريا

أنشئ في مدينة ياكوتسك بأقصى شرق سيبيريا أول مركز في روسيا لدراسة الحمض النووي للماموث «صنف منقرض للفيل البري».

وأفاد بذلك مدير متحف الماموث في الجامعة الفيدرالية الشمالية الشرقية بعاصمة جمهورية ياقوتيا الروسية مدينة ياكوتسك. وقال المدير إن المركز سيقوم بدراسة الحمض النووي للحيوانات المنقرضة القديمة ومقارنتها مع ما هو عليه لدى الحيوانات المعاصرة القريبة منها. وسيمكن ذلك العلماء من الحصول على المزيد من المعلومات عن صنوف الحيوانات العريقة.

وتحفظ في ياكوتسك حاليا آثار بالينتولوجية «إحفورية» فريدة لم تدرس بعد، وضمنها آثار الحصان المنقرض والكلب والثور البري القديمين. أما افتتاح المركز فسيسمح، حسب العلماء، بالبحث عن خلايا حية في أنسجة الماموث وغيره من الحيوانات المنقرضة مباشرة في موقع اكتشاف الآثار.

وأشار مدير المتحف إلى أن الدراسات تجري بالتعاون مع المراكز البالينتولوجية في كل من الولايات المتحدة واليابان وكندا وكوريا الجنوبية.

وشهدت مدينة ياكوتسك افتتاح المركز في 17 آذار الجاري. وعقد في اليوم نفسه مؤتمر علمي في موضوع السبل الحديثة لدراسة الحيوانات المنقرضة حيث ألقى البروفيسور الكوري الجنوبي كوانغ فو سوك كلمة تحدث فيها حول النتائج الأولية لدراسة خلايا ماموث «مالولاخ» الذي تم العثور عليه مؤخراً مجمداً في إقليم ياقوتيا، وحول محاولات استنساخه.

■ ■ ■

«سولار امبلس2» تشق طريقها لتحطيم الرقم القياسي

غادرت الطائرة سولار امبلس2 العاملة بالطاقة الشمسية مدينة أحمد أباد بالهند، الأربعاء 18 آذار، بنجاح، بعد تأخير بسيط، لتواصل رحلتها حول العالم.

وكان من غير المؤكد في البداية أن تنطلق الطائرة هذا اليوم، وذلك بسبب روتين جمركي يتطلب الإمضاء على إذن بالرحيل من قبل إدارة مراقبة حركة المطار.

ويتناوب السويسريان برتلاند بيكار واندريه برشبيرغ قيادة الطائرة التي لديها سرعة قصوى تبلغ 100 كلم/الساعة «62 ميلا في الساعة».

ويتعين على الطائرة هذه أن تقطع مسافة تبلغ أكثر من 35000 كلم «21700 ميل» لتدور حول الكرة الأرضية بطاقتها الشمسية.

يبلغ طول جناحي طائرة «سولار امبلس2» 72 متراً، أي أنهما يفوقان طول جناحي طائرة الجامبو. وتزن الطائرة 2،3 طن فقط، وتحتوي على 17000 خلية شمسية على الأجنحة التي تحمل بطاريات ليثيوم أيون المستخدمة ليلا للطيران.

ومن المقرر أن تشمل رحلة الطائرة 12 محطة حول العالم، قبل عودتها إلى أبو ظبي بنهاية شهر تموز المقبل.

وستكون المحطات القادمة «بعد الهند» ميانمار والصين والولايات المتحدة وجنوب أوروبا وشمال أفريقيا ومن ثمة العودة إلى «أبو ظبي».

وتهدف الطائرة من تسجيل رقم قياسي عالمي نشر رسالة تدعم التكنولوجيا النظيفة.

باختصار

بهاء طاهر يفوز بجائزة ملتقى القاهرة الدولي

فاز الكاتب المصري بهاء طاهر بجائزة «ملتقى القاهرة الدولي السادس للرواية العربية» الذي اختتم مساء يوم الأربعاء 18-3-2015 بدار الأوبرا المصرية.

وعقدت الدورة الجديدة للملتقى الذي حمل اسم الروائي المصري فتحي غانم، واستمر أربعة أيام وشارك فيه أكثر من 200 ناقد وروائي عربي وأجنبي، تحت عنوان «تحولات وجماليات الشكل الروائي» وناقشت عدداً من القضايا المتعلقة بهموم فن الرواية وعلاقته بالواقع العربي والفنون الأخرى.

بهاء طاهر من أبرز كتاب جيل الستينيات في مصر. وحين نشر قصصه الأولى قال عنه الكاتب المصري يوسف إدريس آنذاك: إنه لا يستعير أصابع غيره وإن أسلوبه «بهائي طاهري» في إشارة إلى تميزه عن الآخرين. له عدة روايات منها «قالت ضحى» و«شرق النخيل» و«خالتي صفية والدير» التي أنتجت مسلسلاً تلفزيونياً ومسرحية. وحملت روايته الأخيرة اسم «واحة الغروب».

وأكد الروائي الجزائري واسيني الأعرج رئيس لجنة التحكيم أن أدب طاهر يعالج قضايا إنسانية كما حمل هموم الإنسان المصري والعربي بلغة لا تتخلى عن شرطها الإبداعي.

■ ■ ■

نداء لليونسكو «لإعلان عيد نوروز تراثاً حضارياً عالمياً»

وجهت جمهورية قرغيزيا نداءً إلى منظمة اليونسكو بإدراج عيد نوروز، الذي يحتفل به في عدد من بلدان الشرق، في قائمة التراث الحضاري غير المادي للبشرية.

وأوضح ناطق باسم وزارة الخارجية القرغيزية أن مراسم توقيع النداء أقيمت في مكتب التنظيم الإيراني للتراث الحضاري والإبداع الشعبي والسياحة. وكانت كل من أفغانستان وأذربيجان والهند والعراق وكازاخستان وطاجيكستان وباكستان وتركيا وتركمانستان وأوزبكستان، التي تحتفل بهذا العيد، قد وقعت على وثيقة النداء تلك.

وقال الناطق القرغيزي: إن إعلان هذا العيد الأممي تراثاً حضارياً عالمياً سيساعد في تعزيز عرى الصداقة بين الشعوب والوحدة التاريخية لهذه البلدان.

ويحتفل بعيد نوروز في 21 – 22 آذار في 12 بلداً آسيوياً وبلدان أخرى، حيث يرمز إلى قدوم الربيع.

قواعد «عشق الفن»

كما تسنها المؤسسات الثقافية السورية

■ نور أبوفرّاج

احتملت صديقتي آلام أقدامها طوال النهار، لأنها تريد أن تبدو أنيقة في المساء كي تستطيع حضور حفلة موسيقية. فالبروتوكول الجديد لدار الأوبرا في دمشق ينص على ضرورة ارتداء ثياب رسمية. وبما أن أحداث هذه القصة تُحصل في دمشق، المزدحمة التي تعاني من ألف أزمة وأزمة، كان على صديقتي أن تخرج في الصباح إلى الجامعة لتقديم امتحانها. تحركت سيراً على الأقدام طوال النهار، وحينما همت في الدخول عند الباب الرئيسي للدار، منعها الحارس عند الباب متذرعاً بأنها ترتدي بنطالون جينز يتعارض والبروتوكول الجديد. لم تحاول صديقتي أن تثبت للموظف بأنها ترتدي حذاءً رسمياً، لم تشر بيدها إلى ياقة القميص لأن الإهانة جمدتها أمام الباب، وفي اللحظة ذاتها، عبرت فتاةٌ، بشعرٍ أحمر نصفه حليق، والنصف الآخر مسترسل. البنت بتسريحة الشعر الغريبة دخلت دون مشقة لأنها كانت ترتدي ثوباً. بعد أخذ ورد سمح لصديقتي بالدخول، لكن الشعور بالإهانة كان قد حدث. في المقابل اعتذر عدد من الأصدقاء ذاك اليوم عن مجرد محاولة الذهاب لحضور الحفل، لأن ظروف حياتهم اليومية وصراعهم مع المواصلات ستحول دون قدرتهم على ارتداء ثياب تتوافق و«البرتوكول».

قد تبدو تلك مجرد حوادث فردية، لكنها لا تبقى كذلك إن كانت تحدث كل يوم مع عدد متزايد من شرائح المجتمع السوريّ. فاليوم تتسع الهوة أكثر وأكثر بين «الفقراء منّا» و«الأغنياء منهم»، بحيث تترك آثارها على تفصيل هامشي كحضور حفل موسيقي. هناكَ وادٍ سحيق، بين من لا يملك ثمن ثياب رسمية،يتحرك سيراً على الأقدامِ، يصارع لحجز مقعد في باص. وبين من يستطيع النزول من «مركبة فضائية»في ساحة الأمويين دون أن يوسخ ثوبه.

بعد نهار طويل فكر كل منّا بما سيرتديه، وشعر بأنه فقير وهو يقلب ثيابه في الخزانة. سمعت من أصدقاء بأن مدير دار الأوبرا «جوان قره جولي» حل في وقت سابق ضيفاً على برنامج إكسترا تلاقي من إعداد وتقديم أمجد طعمة «21-2». فعدت لحضور الحلقة علني أجد إجابات مقنعة تفسر الإصرار على تطبيق عشق الفن للبروتوكول المقدس في هذا الزمان والمكان. في الحلقة تطرق السيد جولي لأهمية القرار، وأكد أن جزءاً كبيراً من الناس الذي كانت تدخل الدار لم تكن تأتي لحضور الحفلات، بل الهدف في نظره «الطمع في الكهرباء والتدفئة».

يحاول المذيع تذكير الضيف بالظروف الصعبة ومستوى دخل الفرد، ويتحدث عن حاجة الناس إلى متنفس. يجيب المدير بأن من يحترم الدار مرحب به في الدخول. ويؤكد بألا أحد مُنع مؤخراً من الدخول. «موزارت قطع 240 كلم سيراً على الأقدام لحضور حفل، يوسف عوض ومحمود حديد من سورية، باعوا ثيابهم لشراء أسطوانة لنوادر أم كلثوم» يشرح السيد قره جولي. «هكذا أنا أفهم عشق الفن» يضيف.

وفي موضعٍ آخر من اللقاء يتحدث المدير عن أحلامٍ وردية لبناء مسرح خارجي ذو قبةٍ زجاجية، كما لو أنه يتحدث عن كوكب آخر لا تسقط فيه القذائف على دار الأوبرا ومحيط ساحة الأمويين أو تهدد طلابها.

كل ما تم التطرق له حتى الآن لم يتجاوز«عتبة الباب» وصولاً إلى ما يجري في الداخل، كثيراً ما يجد المرء نفسه بعد أن اجتاز امتحان الأناقة عند الباب، مضطراً للاستماع إلى كلمات رسمية مطولة، تسقط من حساباتها وجود اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة لشرائحٍ الجمهور. كما لو أن أحداث السنوات الأربع الماضية، لم تجبر الخطباء على التريّث بضع دقائق فقط، قبل أن يلقوا على الجمهور خطبةً عصماء أحادية التوجه، طويلة، مكرورة. في نشاط ثقافي نظمته إحدى الحركات الشبابيةٍ، يتحدث أحد المنظمين عن أهمية الاحتضان الشعبي للفنانيين السوريين، ممن تحملوا الإهانات والشتائم والتضييق والتهديد نتيجة مواقفهم السياسية. ويؤكد على ضرورة بناء سياج اجتماعي يحتضن الفنان، بدلاً من أن تكون الآية مقلوبة، بحيث يكون الفنان مديناً للمجتمع ومتحدثاً باسمه. بعد ذلك يضطر الجمهور للانتظار ما يزيد عن عشر دقائق، ريثما يفرغ منظمو الحفل من التقاط صورٍ تذكارية مع الفنانيين.

أينما تحرك المرء اليوم، يتلمس وجود نظرة فوقية يجزر فيها أصحاب القرار الثقافي فئات المجتمع الأخرى. يشعر المواطن المغمور بأن هناك ممارسات تستهدف إقصاءه وإغضابه بحيث يقرر التزام منزله، تاركاً الساحة فارغة لمن يمتلكون الأموال والثياب والسيارات الملائمة، ومن يهلل لهم على المنابر الثقافية.

لا يهم إن كانت صديقتي أو غيرها، قد استطاعوا الدخول فيما بعد، لأن ما يهم حقاً أن القرار يعكس العقلية التي أصبحت –المؤسسات الثقافية– ترى فيها فئات المجتمع. نحن بنظرهم لا نعشق الفن بالدرجة الكافية، ولم نبع ثيابنا «حتى الآن» كي نستطيع الدخول لحضور حفلٍ موسيقي.

أينما تحرك المرء اليوم يتلمس وجود نظرة فوقية يجزر فيها أصحاب القرار الثقافي فئات المجتمع الأخرى

مكتبة «إبلا».. أقدم مكتبات العالم

«إنها تشبه تماماً المكتبة التي أغلقها أمينها البارحة في الساعة الخامسة»

غابرييلا ماتييه

اكتشاف وثائق وسجلات القصر الملكي في مكتبة «إبلا» في «تل مرديخ» والتي ضمت أقدم مجموعة من الوثائق الرسمية وأكملها لدولة ظهرت في شمال بلاد الرافدين، رفع من أهمية تلك البلدات الصغيرة المنسية المتناثرة على الهضاب الكلسية في محافظة إدلب.

■ عبدالرزاق دحنون

اكتشاف وثائق وسجلات القصر الملكي في مكتبة «إبـلا» في «تـل مـرديـخ» والتي ضمت أقدم مجموعة من الوثائق الرسمية وأكملها لدولة ظهرت في شمال بلاد الرافدين، رفع من أهمية تلك البلدات الصغيرة المنسية المتناثرة على الهضاب الكلسية في محافظة إدلب.

لقد أضافت محفوظات القصر الملكي من رقم الفخار الطينية في إبلا معلومات جديدة كل الجدة إلى تاريخ سورية والمشرق القديم في النصف الثاني من الألف الثالث قبل ميلاد السيد المسيح. وكانت من أهم الاكتشافات الأثرية في القرن الماضي. حدث ذلك في أحد أيام تشرين الأول من عام 1975، عندما كان أحد العمال يعالج تراباً هشاً من بقايا أرضية غرفة في الجناح الشمالي الغربي من القصر الملكي، فرأى فتحة صغيرة عمل على توسيعها فظهرت حجرة كبيرة تحت أقدامه، وعندما قام المنقبون بتوسيع تلك الفتحة وجـدوا أنفسهم في حجرة واسعة، حيث ظهرت أمام أعينهم آلاف الرقم الفخارية الصحيحة والمكسورة، وقد تكدست بعضها فوق بعض. وصرَّحت غابرييلا ماتييه زوجة باولو ماتييه مكتشف مملكة إبـلا في ذلك اليوم قائلة: «عندما رأينا الحجرة ووقعت عيوننا على كومة الألواح تملكنا شعور هستيري، إنها تشبه تماماً المكتبة التي أغلقها أمينها البارحة في الساعة الخامسة».

أضافت محفوظات القصر الملكي من رقم الفخار الطينية في إبلا معلومات جديدة كل الجدة إلى تاريخ سورية والمشرق القديم

اكتشافات وحقائق!

كما يؤكد باولو ماتييه رئيس البعثة الإيطالية العاملة في تل مرديخ ومكتشف مكتبة إبلا: «تتألف المكتبة الملكية من عدد ضخم من رقم الفخار الطينية بلغت نحو سبعة عشر ألف وخمسمائة رقم وكسرة طينية مكتوبة، تُشكل بمجموعها الأرشيف الملكي في إبـلا، تتألف من نصوص إداريـة واقتصادية وقضائية ودينية وأدبية ومدرسية وقوائم معجمية ورسائل ومعاهدات. وهي رقم كُتبت بالخط المسماري، ورُتّبت على رفوف خشبية. تختلف الرقم الفخارية من حيث الحجم فمعظمها صغير لا يتجاوز أبعاده بضعة سنتمترات كالنصوص الاقتصادية وبعضها كبير الحجم تتراوح أبعاده ما بين خمسة وثلاثين وأربعين سنتمتراً وله شكل مربع أو مستطيل كالمعاهدات والقوائم المعجمية. وتُظهر لنا حجرة مكتبة الأرشيف الملكي ترتيباً مكتبياً عملياً للرقم الفخارية التي كانت موجودة فيها. حيث رُتبت الرقم الفخارية على رفوف خشبية مثبتة في الجدران، ولها دعائم أرضية بحيث وضعت الصغيرة فوق والكبيرة تحت، ويبلغ عمق الرف في حـدود ثمانين سنتمتراً وتفصله عن الرف الذي يليه مسافة في حدود خمسين سنتمتراً. وقد تحوّلت تلك الرفوف والدعائم الخشبية إلى رماد نتيجة النيران التي أصابت القصر الملكي وأدت إلى شوي الرقم الطينية وأكسبتها صلابة ساعدتها على تحدي عاديات الزمان».

وعُثر في حجرة مجاورة للمكتبة على رقم طينية وعلى جرة مملوءة بالطين وبعض أدوات الكتابة –أقلام من العظم– مما يُثبت أن هذه الحجرة كانت تُستخدم لكتابة الرقم الطينية. وقد أكد رئيس البعثة الإيطالية أن المكتبة هُدمتْ مع القصر الملكي، وبدا تأثير الحريق واضحاً على الخشب المتفحم وعلى «الطوب» المُجفف تحت أشعة الشمس والذي بُنيت به جدران المكتبة والقصر الملكي. وقد رجَّح أن هذا الحريق تم بفعل الملك «نـارام سـن» حفيد مؤسس الدولـة الأكادية «شارو– كين» في حدود عام «2250 » قبل الميلاد، والذي يفخر في كتاباته: «إني أنا الذي فتح إبلا ولم يكن بإمكان أحد قبلي أن يقوم بهذا العمل».

أهمية تاريخية

أثار اكتشاف مكتبة إبـلا وسجلاتها ضجة علمية كبرى بين علماء الآثار ومؤرخي الشرق القديم، وأكد أمرين: الأول أن الحضارة يمكن أن تنشأ وتتطور بعيدة عن الأنهار الكبرى، فدولة إبلا كانت منطقة زراعية كبيرة اعتمدت –بشكل رئيسي– على مياه الأمطار والمحاصيل البعلية. والثاني أن سورية كانت في الألف الثالث قبل الميلاد دولة قوية ومركزاً حضارياً مهماً كما هو حال دول المدن السومرية في وادي الرافدين: «أور، اريدو، لارسا، أوروك، لكش، أومّا، ايسن، أدب، نيبور، كيش، أشنونا، بابل، ماري»، كانت هذه المدن العامرة بالحضارة والتي نشأت على حافة أحواض القصب على ضفاف دجلة والفرات أرقى الأماكن في العالم، وفيها ولدت الكتابة في حدود الألف الرابع قبل الميلاد، لذلك يكتسب اكتشاف مكتبة مملكة إبلا أهمية تاريخية وأثرية كبيرة في القرن العشرين.

السياب و«وحي النيروز»!

في قصيدته المعنونة «وحي النيروز» يقدم لنا الشاعر العراقي بدر شاكر السياب لوحة متكاملة تستلهم الماضي ودلالاته، وروح الـ«نوروز» الثورية، وتدافع كلمات القصيدة بإيمان عميق عن الروح الثورية للجموع المنتفضة على الحكام الظالمين وعلى الأغلال التي تكبلها، وتشير إلى ضرورة التضامن والوحدة الكفاحية لجماهير الشعب قومياته وأطيافه كافة.

لا يـرى الـسـيـاب فـي قصيدته الـ«نوروز»، مجرد عيد، بل هو رمز للتحدي والانتصار والخلاص من الطغاة، وعيش حياة كريمة، حيث يفقد العيد معناه ومغزاه ما لم يصنع الشعب بوحدته وتلاحمه نوروزاً جديداً يعيد له حريته.

نشرت القصيدة في جريدة «السلام» العدد 19/ ص24/1 آذار/ 1948.

طيف تحدى به البارود و النار
ما حاك طاغ و ما استبناه جبار
ذكرى من الثورة الحمراء و شحها
بالنور و القانىء المسفوك آذار
مرت على القمة البيضاء صاهرة
عنها الجليد فملء السفح أنهار
في كل نهر ترى ظلا تحف به
أشباح « كاوا » و يزهو حوله الغار
تكاد تسمع في الآفاق صيحة
كأنها في سماء الحق إعصار
مرت على الظلم فاهتزت دعائمه
وجلجلت فهي للباغين إنذار
و ساء مستعمراً أن يستفيق على
أصدائها جائع في الحقل منهار
و أن يهب إلى الأغلال يحطمها
شعب وتنشق عن عينه أستار
ووحد الجوع عزم الجائعين على
أن يوقدوها و ألا تخمد النار
وقرب القيد من شعبين شدهما
ووجهت من خطى الشعبين أفكار
يا فرحة العيد ما في العيد من مرح
حتى تحرر من محتلها الدار

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 20/ 03/ 2015» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ممدوح حمادة لـ«قاسيون»:

نهايات «ضيعة ضايعة» و«ضبوا الشناتي» رسائل تحذيرية!

أجرت قاسيون لقاءً مع الكاتب د.ممدوح حمادة، كاتب السيناريو والحوار التلفزيوني السوري، له من الأعمال التلفزيونية: بطل من هذا الزمان، ساهم في بعض أجزاء بقعة ضوء ومرايا، مؤلف ضيعة ضايعة بجزأيه، إضافة إلى مسلسلي الخربة وضبو الشناتي وغيرها من الأعمال.

■ حاورته إيمان الذياب

● الحدث السياسي والاجتماعي كان حاضراً بقوةٍ في أعمالك الثلاثة الأخيرة «ضيعة ضايعة، الخربة، ضبو الشناتي»، سواءً بشكلٍ صريح أو ضمني. ما الهاجس الذي دفعك إلى تناوله؟

أنا أؤمن بأن الكاتب يعبر دائماً عن ذاته، ويتطرق إلى ما يقلقه. كل ما طرحته في كتاباتي كانت موضوعات تقلقني كفرد من هذا المجتمع الذي يحاول أن يرتقي بنفسه، وبالوقت نفسه فإن ما عبرتُ عنه كان في مجمله هواجسَ جماعية تقلق المجتمع بأكمله، هذا هو السبب الأساسي، إضافة إلى نوع الكتابة التي أمارسها وهي الكتابة الساخرة والتي يعتبر النقد واحداً من أهم وظائفها.

● يصف البعض أعمالك بأنها كانت «نبوءات» إلى ما آلت إليه حال البلاد؟ ما رأيك في ذلك؟ ومن أين انطلقت في قراءتك التي قدمتها؟

بطبيعة الحال ليس هناك أية نبوءات، هي مجرد توقعات مبنية على معادلات شبه رياضية، واحد زائد واحد يساوي اثنان، في المجتمع كذلك لا نبتعد كثيراً عن هذه المعادلات، الفساد والاستبداد أمراض تصيب الدولة والمجتمع المنضوي تحت لواء هذه الدولة، أينما كانت، ومثل أي جسم يتعرض للمرض فإنه سيتعرض للخراب في نهاية الأمر، هذا الخراب يكون تدميرياً هنا وجزئياً هناك، ولكن يمكن توقعه، الفساد والاستبداد يقودان إلى الطرق المسدودة في إدارة المجتمع، والطرق المسدودة تؤدي إلى اليأس و الخراب، يتحدث البعض عن المؤامرة، وهذا أيضاً لا شك فيه، ولكن من يعرف في السياسة ولو قليلاً يدرك أن التآمر عملية مستمرة موازية للسياسة، وأن المؤامرة هي أشبه بمياه نهر جار، لا تنقطع إلا بانقطاع منبعها، ألا وهي السياسة سواء الداخلية أو الدولية. والسلوك الذي تسلكه السلطة في أي بلد، يجب أن يكون تشكيل مجتمع قادر على الصمود أمام هذه المؤامرات، وهذا ما لم يكن موجوداً عندنا، إلا في الشعارات التي كان يطلقها في أغلب الأحيان أرباب هذا الفساد وهذا الاستبداد، وقد يقول قائل: لماذا لم يحدث الشيء نفسه في دول أخرى تعاني من ظروف أسوأ وهذا سؤال طبيعي، والجواب عليه هو أن السلطات في تلك الدول ما تزال قادرة على رشوة مواطنيها مادياً وشراء صمتهم أو أن عصا القمع ما تزال أقوى من أمكانية الـ «لا»، ولكن عند حدوث الخراب في جسد تلك الدول سيكون أقوى وأكثر دماراً، هذه هي المعادلة ببساطة، وما زاد الطين بلة هو الانتظار الطويل لإصلاحات لم تحدث أو حدث جزء منها ببطء سلحفاتي، في حين أنه كان من المفترض القيام بها على وجه السرعة، لكي يشعر رجل الشارع بها، وهذا ما لم يحدث. ومن هنا فإن توقع ما سيحدث ليس بالأمر الصعب، فهو سيحدث إن عاجلاً أو آجلاً، وما زلنا ننتظر الكثير الذي يفوق توقعاتنا، لأن عناصر المعادلة قد تعقدت أكثر.

● حملت الشخصيات التي قدمتها في أعمالك قدراً عالياً من الرمزية والتكثيف في التعبير عن الواقع السوري، وجدلية العلاقات فيه. وكان اللافت أنها قُدّمت في الوقت نفسه بقالب سلس وقريب من المتلقي. كيف مزجت بين هذا وذاك؟

السبب الوحيد في ذلك هو أنني أكتب بعفوية وتلقائية، وعندما أشعر بأي افتعال فيما كتبته، أرميه جانباً ولا أعرضه على أحد، أعتقد أن هذا السبب الأساسي.

● في نهاية العملين الأكثر شهرة لك،«ضيعة ضايعة» و«ضبو الشناتي- الحقائب»، يسود الفناء، لماذا خلت تلك النهايات من أي بصيص أمل؟

لأن العملين المذكورين حملت نهايتيهما رسالة تحذيرية، فعندما يصل الأمر إلى تحويل الوطن إلى مقبرة للنفايات النووية، ماذا يمكننا أن نتوقع؟ وعندما تصبح المغامرة بعبور البحر على متن مركب متهالك أكثر رحمة من الحياة في الوطن فماذا يمكننا أن نتوقع؟ إن الموت في «ضيعة ضايعة» هو موت إرادة الحياة مع الفساد، والغرق في «ضبو الشناتي» هو ليس غرق مركب وإنما غرق وطن، والقسوة هنا وهناك الغاية منها لفت النظر إلى الموضوع.

● يراهن بعض محبيك أن العالم بعينيك ما هو إلا مسرحية هزلية طويلة!. لماذا الكوميديا دائماً في أعمالك؟ ولماذا يطغى عليها اللون الأسود غالباً؟

الحياة مسرحية نحن أبطالها، وقد قال الكثيرون هذا الكلام بشكل أو بآخر، وأنا على قناعة بذلك مثل بقية البشر الذين يعتقدون بهذه الفكرة، وعندما ننظر في التاريخ وفي مجريات الحياة نكتشف بكل سهولة أن هذه المسرحية هزلية، ماذا تريدين أكثر من فاسد يجلس خلف طاولة مد عليها مخمل أخضر ووضعت فوقها مزهرية، وعلق على صدره وساماً له علاقة بالشرف، يحاضر بالأخلاق في جمهور يعرف أنه لص ويصفق له مع كل مقطع، لا بل ويقف هتّاف ليهتف بصوته الصداح: «تقضي الرجولة أن نمد جسومنا جسراً....» على سبيل المثال لا الحصر، ويقوم آخر ليرقص فينضم إليه آخرون ليشكلون حلقة دبكة، أو مثلا فاسد آخر أمضى عمره يلعق ذنب السلطة وصل الى أعلى المناصب التي لا يصل اليها إلا من كتب تقريراً بأمه، بقدرة قادر أصبح يتصدر المنابر الثورية، والناس يتحدثون عنه كرجل شريف، هل هناك سيرك في العالم يصل إلى هذه الهزلية، ولن أتحدث هنا عن حاكم يتهجى ما يريد قوله من ورقة بين يديه ويخطئ ويكرر عدة مرات ثم تخرج الصحف في اليوم التالي لتتحدث عن كلمة تاريخية، إن كل ما يحدث إن نظرنا إليه بعين المتفحص سنجد فيه مفارقة هزلية، ولأن هذا الهزل هو أشبه بالعبث بمصائر وحيوات البشر ويؤدي في معظم الأحيان إلى نتائج كارثية فهو أسود، مع الأسف، وأنا شخصياً أتمنى أن يأتي يوم يتوقف فيه هذا النوع من الهزل، أو يضمحل قليلاً .

للكاتب أعمالاً أخرى في مجال أدب الأطفال: مدينة المعولمات 1 و 2، بيتي العربي، مدرسة الأستاذ بهجت. ومسلسل الرسوم المتحركة كليلة ودمنة وغيرها. نشر له خمسة كتب: هي فن الكاريكاتير من جدران الكهوف إلى أعمدة الصحافة، فن الكاريكاتير في الصحافة الدورية، صانع الفراء «مسرحية للأطفال»، المحطة الأخيرة «قصة»، جلنار «قصة» و ام الطنافس «مجموعة قصصية».

عندما تصبح المغامرة بعبور البحر على متن مركب متهالك أكثر رحمة من الحياة في الوطن فماذا يمكننا أن نتوقع؟!

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

التاريخي والسياسي!

تعتبر طريقة قراءة التاريخ إحدى جوانب الحرب الإعلامية في إطار الحرب الشاملة الدائرة في عالم اليوم، بين الجديد والقديم، بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، بين إبراز الجوانب النيّرة في التاريخ، أو التذكير بالصفحات القاتمة المصبوغة بالدم، بالتركيز على المشتركات بين الجنس البشري، أو التركيز على الأحداث الدامية التي شهدتها بعض مراحل التاريخ في إطار الصراع على الثروة والسلطة، التي قدمها لنا مزورو التاريخ على أنه صراع «حضاري» بين قوميات ومذاهب وأديان، في التعاطي مع الشأن السياسي الراهن وضمن خريطة الدم في الشرق، يجري الحديث مجدداً عن حوادث تاريخية جرت ضمن ظروف تاريخية مختلفة، وفي ظل مستوى آخر من التطور التاريخي، ويتم توظيفها في الصراعات الراهنة، فـ«الفوالق» الطائفية هي امتداد لذلك الصراع الذي جرى قبل قرون، و«الفوالق» العرقية هي امتداد لصراعات سابقة ربما تعود لآلاف السنين. ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك فيقدم ما يمكنه الحصول عليه مما يسميه وثائق، وما بقي من آثار، وما كتبه ما سمي بالمستشرقين، وما يتم تسريبه من حوادث واقعية أو مصنّعة في أرشيف هذه الدولة الاجنبية أو تلك، كل ذلك يتم عرضه في وسائل الإعلام، ليكون ساحة تجاذب أخرى تساهم في المزيد من التخندق، ولتكون مادة جديدة لدى أمراء الطوائف، وسدنة المعابد.

إن توظيف مثل هذه الحوادث التاريخية- الحقيقية أو المفبركة- في الصراع الدائر اليوم، إنما يهدف إلى المزيد من التشويه في الوعي الاجتماعي، وقولبته، وتنميطه، باتجاه المزيد من خلط الأوراق، والفوضى، وعرقلة أي خروج جمعي مجتمعي حقيقي ممكن عن نمط النهب والفساد الرأسمالي السائد، أي عرقلة الحلول الحقيقية للأزمات التي تعيشها دول ومجتمعات عديدة..

لاشك أن الحوادث التاريخية تشكل جزءاً من الوعي البشري، ولا يمكن إغفال تأثيرها في قراءة المشهد الراهن، ولكن هذه القراءة يمكن أن تأخذ أحد مسارين:

● إحياء الصفحات السوداء، التي كانت غالباً تعكس تاريخ النخب المستفيدة من هذه الصراعات المشوهة، ودفع الناس لبناء مواقف راهنة على أساسها.

● إبراز السبب الحقيقي لتلك الصراعات، وقراءتها ضمن شروطها التاريخية، والنتائج التي آلت إليها، مما يمنع تأثيرها في الظرف الراهن، لا بل يمكن أن تكون حافزاً إضافياً لمنع حدوث أي شكل من أشكال هذه الصراعات الملوثة.

فهل من حاجة للتأكيد على أن الخيار الثاني هو المطلوب..؟!